الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي الجمهوريـة
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المديريـة العامـة للبحـث العلمـي و التطويـر التكنولوجـي
Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique

Rapport final de projet
التقريرالعام لمشروع البحث

الهيئة المشرفة Organisme pilote	البرنامج الوطني للبحث في: PNR
CREAD	Economie اقتصاد

Domiciliation du projet : مؤسسة توطين المشروع:

جامعة فرحات عباس 01 UNIVERSITE SETIF 01

Intitulé du projet : عنوان المشروع :

استراتيجية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف

Intitulé du domaine	الموضوع:6 اقتصاد وسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية — الميدان
Intitulé de l'axe	الميدان الأول : قطاعات الأنشطة الحيوية — المحور
Intitulé du thème	الميدان الأول : قطاعات الأنشطة الحيوية — الموضوع

Chef de projet رئيس المشروع		
Nom et prénom اللقب و الاسم	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة
BERREGUI Tidjani بالرقي تيجاني	*professeur*	*Université Sétif 01*

Equipe de recherche أعضاء المشروع			
Nom et prénom اللقب و الاسم	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة	Observation الملاحظة
علوني عمار	أستاذ محاضر "ب"	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01	
عطية عبد الرحمان	أستاذ مساعد ا	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01	
حركاتي نبيل	أستاذ مساعد	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01	
ناصر إسماعيل	أستاذ مساعد	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01	

Déroulement du projet :

Rappeler brièvement les objectifs du projet et les taches prévues

تذكير مختصر بأهداف المشروع و المهام المسطرة :

إن الأهداف المتوخاة من هذا البحث هو وضع استراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعن طريق التعريف بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف، من خلال خصائصها ودوافع ظهورها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وطرق تمويلها وإبراز وسائل تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية وأخيرا الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تعترض ترقيتها.

ملخص

في ظل كل هذه التوجهات وبحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاع الخاص وأنها تشكل قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم، لهذا زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لقدرتها على امتصاص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي القومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما تتميز به من خصائص كمرونة الإدارة والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج.

I. خلق بيئة العمل الملائمة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب. وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة ، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه ، وزيادة القيمة المضافة المحلية ،كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى. وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، فان منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية ؛ فالدول المتقدمة أدركت أهمية هده المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطية.

أما في الدول النامية كالمغرب مثلا فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة في الاستثمار، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضعف قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق الشغل .وبتشجيع ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قامت هده الدول بعدة مبادرات للإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل حاملي هده المشاريع خاصة الجمعيات التنموية. وأثبتت تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق مناصب جديدة للشغل خاصة في العالم القروي والمناطق النائية ، كما تساهم هده المشروعات بحوالي46 %من الناتج المحلي العالمي ،وتمثل 65 % من إجمالي الناتج القومي في أوروبا مقابل45% بالولايات المتحدة الأمريكية. أما في اليابان فان 81%من **الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

II. مقدمة والأهداف البحثية

يقوم هذا البحث على فكرة جوهرية، وهي أن نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم الخصوصيات التي يتمتع بها والإمكانيات الكبيرة والفرص الهائلة التي يمكن أن يفتحها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي قد يمثل البديل الاقتصادي الأصلح والأنسب في هذه المرحلة (مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة الصناعية) لحل مشاكل الاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية وهذا لقدرته على التوفيق بين حجم الإمكانيات المادية والمالية المتوفرة وطبيعة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الوطني.

يهدف هذا البحث في أساسه إلى التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن سيلعبه هذا القطاع في إنجاح سياسة الإصلاحات وتحقيق الإنعاش الاقتصادي. ومحاولة إظهار انعكاس التغيرات والتحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري على بروز وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. وضع إستراتيجية متكاملة للنهوض بالمؤسسات المصغرة والمتوسطة المتواجدة عبر ولاية سطيف من خلال دراسات قطاعية شاملة حول الإمكانات المحلية والجهوية والوطنية، تمكن من تكوين بنك خاص بالمعطيات عن طريق منظومة إعلامية توضع تحت تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا وجهويا؛

ب. العمل على إدخال تسهيلات تمويلية جديدة تسمح بتجاوز التباطؤ المسجل على مستوى البنوك في إبداء الموافقة أو الرفض حول تمويل المشروع مع إيجاد آليات لرصد الأسواق الخارجية والفرص التسويقية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

ت. محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقاءها واستمرارها

ث. إقامة برامج تكوينية وتأهيلية محلية لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن تحكمهم في أدوات التسيير الحديثة وتمكنهم من مجابهة تغيرات المحيط وإقامة برنامج شامل يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التأهيل والوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية في تسيير ISO 9000؛

ج. إيجاد آليات لربط العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث والتطوير الجامعية،

III. أهمية البحث

إن هذا البحث يكتسي أهمية معتبرة كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة، كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تكمن أهمية البحث كذلك في كونه يعالج موضوعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني، المتمثل في مكانة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وهذا من خلال إبراز الأهمية التي أولتها سياسة الإصلاحات للمؤسسة المتوسطة والصغيرة باعتبارها أداة فعالة للدخول إلى اقتصاد السوق ، وهذا من خلال الفرص التي يمكن أن يفتحها هذا القطاع على الصعيد الداخلي من : ترقية للاستثمارات وجلب رؤوس الأموال والرفع من الدخل الوطني ... الخ ، وعلى الصعيد الخارجي من : ترقية للصادرات خارج المحروقات وتفعيل للتعاون الدولي والشراكة الأجنبية.

كما أن هذا البحث يسلط الضوء على الصعوبات وأهم المشاكل التي تعرقل عمل هذه المؤسسات في المحيط ولاية سطيف .

IV. دوافع اختيار البحث

ترجع الدوافع الأساسية لاختيارنا لهذا الموضوع إلى الأسباب الموضعية التالية:

- إن فشل نموذج المؤسسة العمومية الضخمة من حيث صعوبة التحكم فيها وتسييرها وتمويلها فرض على السلطات ضرورة الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظرا لإمكانيات والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل؛
- إن النجاح الذي حققه نموذج المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنمية اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية جعلنا نهتم بهذا النوع من المؤسسات وأن نحاول إبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛
- محاولة إبراز مكانة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في سياسة الإصلاحات الاقتصادية؛
- محاولة الإسهام بالتعريف بإمكانيات والفرص التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني خاصة أننا لاحظنا نقصا كبيرا فيما يتعلق بالدروس والبحوث التي تناولت هذا الموضوع خاصة فيما يخص حالة الاقتصاد الجزائري.

V. سياق البحث

عرض الإشكالية:

وعليه تتمحور إشكالية هذا البحث حول الأسئلة المحورية التالية:

- **ما أهمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**
- **هل يمكن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟**
- **ما هو واقع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف ؟ وما هي العوائق التي تعترض المستثمرين في هذا القطاع ؟**
- **ما هي الإجراءات التنموية الواجب القيام بها من أجل تحسين بيئة الاستثمار في هذا القطاع ؟**

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة:

تساؤلات البحث:

أ. **ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأين تكمن أهميتها؟**

ب. **ما هي أهم الآليات وسياسات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

ت. **ما هي العراقيل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف؟**

التساؤلات الرئيسية والثانوية

VI. فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبر مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1) **تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها.**

2) **2تعتبر المؤسسات الصغيرة منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة و دول النامية خاصة.**
3) **للتحولات الاقتصادية وما صحبه من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
4) **تعتبر استراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
5) **أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.**
6) **يبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.**

VII. المنهجية:

أساليب التحقيق وأدوات التحليل: قاعدة البيانات الإحصائية وأدوات القياس الاقتصادية.

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدنا جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة فقد استعملنا المنهج التاريخي عندما تعرضنا إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دراستنا لأساسها النظري وبعدها الإيديولوجي، وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والمنهج التحليلي عندما تناولنا دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية، ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى استعمالنا للمنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي نقف عندها.

ومن بين الأدوات التي استعنا بها في بحثنا:

- **المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام تتعلق خاصة بالواقع الجزائري.**
- **القوانين والتشريعات ذات الصلة بتنظيم وتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى نقف على الإطار الذي تطورت فيه.**

VIII. أدوات الدراسة

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية.

1. المراجع المشكلة من كتب، ومجلات ودوريات، مقالات، ووثائق عمل رسمية.
2. الاعتماد على نتائج دراستنا لدور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر.
3. الاتصال بالهيئات الرسمية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وزارة الصناعة، وكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI، المجلس الوطني لمساهمة الدولة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الديوان الوطني للإحصاء، بورصة المقاولة الباطنية.
4. الحضور في كثير من الندوات والمؤتمرات، والأيام الدراسية والإعلامية التي لها صلة بالموضوع.

وبناء على ما سبق فقد وزعنا الدراسة من خلال عدة محاور أهمها ما يلي:

- **المحور الأول- مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف**
- **المحور الثاني: المنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**
- **المحور الثالث- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **الحور الرابع- تطور الاستثمار ومكانة الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية**
- **المحور الخامس- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة**
- **المحور السادس: دراسة ميدانية شاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف وفقا لمجموعة من المؤشرات.**

IX.نتائج المحصلة

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات[1]:

- تشغل من 01 إلى 250 شخص
-ل ا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) / أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

خصائص النوع	التعداد	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
متوسطة	**50الى 250**	**200 مليون إلى 2 مليار دج**	**من 100 إلى 500 مليون دج**
صغيرة	**10 إلى 49**	**أقل من 200 مليون دج**	**اقل من 100 مليون دج**
مصغرة	**01 إلى 09**	**أقل من 20 ملون دج**	**أقل من 10 ملايين دج**

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2001/12/12 ص 8.

وبهذا صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثالثة أصناف مؤسسة مصغرة و صغيرة ومتوسطة حسب عدد الأجزاء و رقم الأعمال و مجموع الميزانية السنوية.

خصائصها: إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة و من أهمها نجد:

- انخفاض قيمة رأس المال المطلوب لإنشائها؛
- التخصص و التحكم في التكاليف، بساطة هيكلها التنظيمي و سهولة مراقبة إجراءات تسييرها؛
- القدرة على تغيير القوة العاملة (من حيث التوظيف و التسريح والسرعة و القدرة على تغيير النشاط؛
- المرونة اتجاه المحيط و التكيف مع نسيج الأسواق مما يسمح لها بالتجاوب مع متطلبات الزبائن.

- **تمثل هذه العناصر نقاط قوة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما نقاط الضعف فنذكر منها ما يلي:**
  - **قيادة مفتقرة للتخصص مع ضعف في قدرات التسيير، التنظيم، التسويق والاتصال والتي تعد في أغلب الأحيان دون الحد الأدنى الذي يتطلبه الاقتصاد التنافسي؛ وضعف معدلات التأطير:**
    - اعتماد نظام اتخاذ القرار على استشارة العائلة وغياب الحوار حول المشتريات و المبيعات؛
    - ضعف وغياب قدرات الابتكار و التجديد وتركيز معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ممارسة النشاطات التجارية عوض النشاطات الإنتاجية؛
    - غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات مصغرة تكتفي بضمان وجودها ولا تبحث عن تحقيق النمو أو التوسع كما لا تدرج التصدير ضمن أهدافها وعدم التحكم في احترام المعايير في مجال الآجال و النوعية.

في اطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك/، خاصة في الآونة الأخيرة. و بالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع ، فقد أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في ديموغرافيا هذا النوع من المؤسسات وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية و لتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

جدول رقم(02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005- 2010)

طبيعة المؤسسات لصغيرة و المتوسطة		2005	2006	2007	*2008	2009	2010
المؤسسات	أشخاص معنوية	245842	269806	293946	321387	345902	3
	أشخاص طبيعية (المهن الحرة)				70626	109496	2
المؤسسات العمومية		874	739	666	626	591	560
نشاطات الصناعات التقليدية		96072	106222	116347	126887	169080	–
المجموع		342788	376767	410959	519526	625069	6

والشكل التالي يبين تزايد المهن الحرة السداس الثاني من منذ سنة 2008

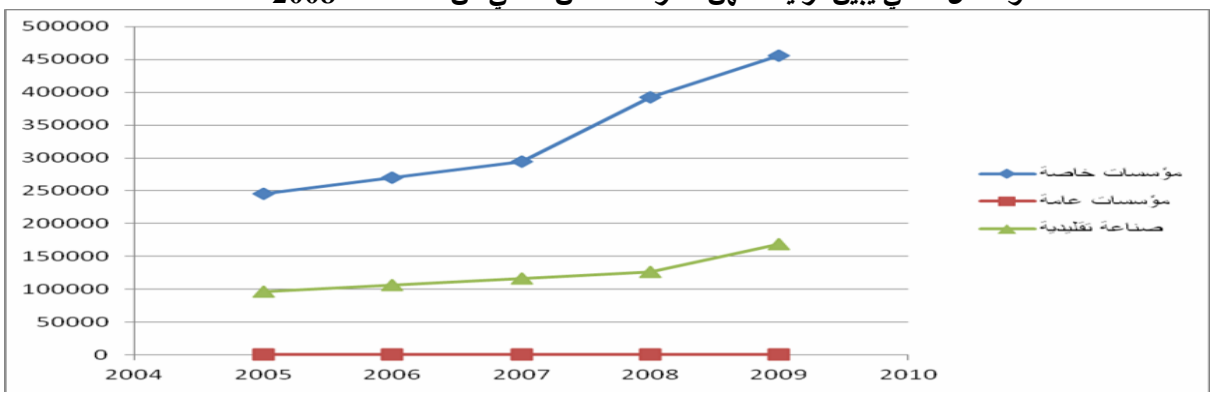

تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2005-2010)

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	2005	2006	2007	2008	2009	السداسي الأول لـ 2010

940788	908046	841060	771037	708136	642987	الأجراء	المؤسسات الخاصة
606737	455398	392013	293946	269806	245852	أرباب المؤسسات	
48783	51635	52786	57146	61661	76283	المؤسسات العمومية	
-	341885	254350	233270	213044	192744	نشاطات الصناعات التقليدية	
1596308	1756964	1540209	13553399	1252707	1157856	المجموع	

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها ، هذا فيما يخص القطاع الخاص الذي عرف نسب نمو من سنة الى أخرى الى أن بلغ سنة 2010 مقارنة سنة 2005 ، في حين أن القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل نتيجة للتناقص المستمر في عدد مؤسساته الأمر الذي جعله يسهم في تزايد معدل البطالة.

1- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 مؤرخ في03 ماي 2005. و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة كما هو منصوص في المرسوم05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005.

ما هي مهامها؟

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا فمهامها هي :

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته ,
- ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة,
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء و التوقيف و تغيير النشاط ,
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية ,
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر البرنامج الجديد الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر جانفي الجاري من أهم آليات الاستراتيجية الوطنية لتطوير أدوت الإنتاج الوطنية و يهدف إلى إعادة تأهيل أكثر من 20.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال الأربع سنوات القادمة خاصة تلك التي تنشط في ميادين الأشغال العمومية والبناء والصناعات الالكترونية والميكانيكية والصيد البحري و ميدان الخدمات.

العنوان: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهدف: 000 20 مؤسسة.

فترة التنفيذ: خمسة (05) سنوات.

الفئة المستهدفة: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أما المعايير القطاعية المختارة تبنى على انتماء المؤسسة إلى القطاعات الآتية:

الصناعة، البناء و الأشغال العمومية و الري، الصيد البحري، السياحة و الفندقة، الخدمات، النقل.

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحققت بفضل إرادة السلطات العليا، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بهدف وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل إنشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أُنشأت لهذا الغرض العديد من الآليات في إطار سياسة تهدف إلى خلق مناخ ملائم لبعث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المعدل المرتفع للأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا عند إنشائها يجعل الحصول على التمويل أمر صعب، إضافة إلى ذلك يظهر مشكل غياب الضمانات، في المقابل سعت الجزائر كباقي الدول المهتمة بدفع ديناميكية النمو لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تأسيس صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة « FGAR » كأول هيئة جزائرية مختصة في تقديم ضمانات على القروض و قد بدأ نشاطه سنة 2004 [2].

إن المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة. كما أن صندوق ضمان القروض « FGAR » يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من تبؤ مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة .

فبعد 09 سنوات من إنشائه فقد تم منح 644 ضمانا لقروض الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن بتكلفة إجمالية للمشاريع بحوالي 64 مليار دج وذلك في الفترة من 2004 إلى 2012. وتخص هذه المشاريع عديد قطاعات النشاط على غرار الصناعات ب393 والبناء والأشغال العمومية ب141 والنقل ب52 والصحة ب30 والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ب11 مشروعا والفلاحة والصيد البحري ب7 مشاريع و3 مشاريع سياحية و7 للصيانة الصناعية.

جدول رقم 04: حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد الضمانات الممنوحة	القيمة الإجمالية للمشاريع	قيمة القروض المقدمة	قيمة الضمانات الممنوحة	عدد مناصب الشغل
644	64 مليار دينار	24,9 مليار دج	9,4 مليار دج	**38120**

وبمعرفتنا لمختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأهمية التي تلعبها في المحيط الذي تنشط فيه ستنتقل من خلال الفصل التالي إلى السيرورة الاستراتيجية لبرنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلعب مناخ الاستثمار والمحيط المناسب لممارسة النشاط الصناعي والتجاري دورا بارزا في جذب الاستثمارات، وولاية سطيف تعتبر من الولايات الجاذبة للاستثمار حيث الكثير من المستثمرين القاطنين بالولايات المجاورة يفضلونها كمكان مناسب لاستغلال مدخراتهم، ففي الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 احتلت ولاية سطيف من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المرتبة الثانية مقارنة بأربعة ولايات مجاورة لها والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (05): مكانة ولاية سطيف من حيث الاستثمار مقارنة ببعض الولايات المجاورة 2009.

	الولاية	عدد المشاريع الاستثمارية	قيمة الاستثمارات (مليون دج)	العمالة
1.	بجاية	2048	110265	26555
2.	سطيف	905	86327	23731
3.	قالمة	655	23006	6145
4.	باتنة	608	92145	12636

المصدر: جدول من إنجاز الباحثين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. www.ANDI.org.dz

أما على المستوى الوطني ووفقا لإحصائيات السداسي الأول من سنة 2009 فإن ولاية سطيف تقع ضمن 16 ولاية الأولى من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المعلنة بـ 2,47% ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (06): توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب الولايات (السداسي الأول 2009). (مليون دج)

الولاية	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	العمالة	%
1. الجزائر العاصمة	657	12,02	29629	12,71	7463	16,07
2. بومرداس	370	6,77	12118	5,20	2373	5,11
3. تيزي وزو	369	6,75	7476	3,21	1317	4,13
4. بجاية	359	6,57	4465	1,92	1114	2,40
5. وهران	319	5,84	22196	9,52	4590	9,89
6. الشلف	307	5,62	12916	5.54	2102	4,53
7. البويرة	230	4,21	5473	2,35	1255	2,70
8. ورقلة	222	4,06	9557	4,10	2013	4,34
9. البليدة	218	3,99	10867	4,66	2276	4,90
10. الواد	203	3,71	16355	7,02	2127	4,85
11. قسنطينة	176	3,22	6238	2,68	1335	2,88
12. جيجل	142	2,60	3411	1,46	684	1,47
13. برج بوعريريج	140	2,56	4239	1,82	1261	2,72
14. المدية	139	2,54	4135	1,77	848	1,83
15. عين الدفلة	136	2,49	7442	3,19	1297	2,79
16. سطيف	135	2,47	6537	2,80	1178	2,54

المصدر: جدول من ترتيب الباحث، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات السداسي الأول 2009.

من الجدول نلاحظ أن ولاية سطيف تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد الجزائر العاصمة، إلا أنها تأتي في المرتبة السادسة عشر من حيث جذب الاستثمار بعد العديد من الولايات الأقل كثافة سكانية منها مثل برج بوعريريج، عين الدفلة، جيجل، الواد والبويرة وغيرهما، وهذا راجع إلى أن الولايات الساحلية مازالت تحتل الصدارة من حيث استقطاب الاستثمار نظرا لقربها من الخدمات مثل الموانئ، المطارات وغيرها من الخدمات الأخرى. إن المعطيات المتوفرة حول توزيع المشاريع الاستثمارية في ولاية سطيف، تشير إلى أن هذه المشاريع تتمركز أكثر في المناطق الحضرية القريبة من الخدمات والأسواق، بالإضافة إلى قربها من مصادر المواد الأولية والمناطق الصناعية ومناطق نشاط، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الدوائر وطبيعة الاستثمار لسنة 2008.

جدول (07): توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب طبيعة الاستثمار ل 17 دائرة (2010).

الدوائر	الصحة	البناء وش. ع	صناعة	نقل	سياحة	خدمات	المجموع
1. سطيف	02	21	17	15	01	06	61
2. عين أرنات	0	06	08	11	0	0	25
3. عين الكبيرة	0	03	0	10	0	0	13
4. عموشة	0	03	01	10	0	0	14
5. عين ولمان	0	02	04	04	0	0	10
6. قجال	01	0	04	01	0	0	06
7. صالح باي	0	01	02	03	0	0	06
8. عين أزال	0	3	2	6	0	0	11
9. بني ورثيلان	0	01	0	08	0	0	09
10. بوعنداس	0	05	0	04	0	0	09
11. بوقاعة	0	02	01	04	0	01	08
12. قانزات	0	01	0	0	0	0	01
13. موكلان	0	0	0	25	1	0	26
14. العلمة	1	6	7	18	1	4	37

15.	حمام السخنة	0	01	01	0	0	0	02
16.	بئر العرش	0	0	0	1	0	0	01
17.	جميلة	0	01	0	05	0	0	06

المصدر: جدول من ترتيب الباحثين وفقا لإحصائيات الولاية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . سيطف.

إن توزيع المشاريع الاستثمارية على البلديات يبين أن هذه المشاريع تتمركز أكثر في كل من بلدية سطيف، ، عين أرنات، بوقاعة والعلمة، إي أن 16 بلدية من أصل 60 بلدية استفادت من حوالي 220 مشروع من أصل 278 مشروع استثماري على مستوى الولاية أي ما يعادل 80% من مجموع المشاريع المبرمجة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهذا لا يسمح بقيام تنمية محلية متوازنة على مستوي الولاية.(للاطلاع على توزيع المشاريع الاستثمارية على بلديات ولاية سطيف إلى غاية 2008/12/31 أنظر الملاحق رقم 11 و12 و13 و14). أما توزيع المشاريع الاستثمارية حسب عدد السكان في الدوائر السالفة الذكر فيبينها الجدول الموالي.

جدول(08): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب عدد السكان في بعض دوائر ولاية سطيف 2010.

الدائرة	عدد المشاريع	عدد السكان 2008	عدد المشاريع/10000 ساكن
عين الكبيرة	13	55 939	2.32
عين ولمان	10	130 901	0.76
قجال	06	46 702	1.30
صالح باي	06	76 779	0.78
بئر العرش	01	57 483	0.17
قانزات	01	7 304	1.36
بوقاعة	08	54 442	1.47
بوعنداس	09	45 922	1.96

المصدر: جدول من ترتيب الباحث اعتمادا على إحصائيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولاية سطيف 2010.

إن هذه المعطيات تدل على عدم التوازن في توزيع المشاريع الاستثمارية حيث 44 بلدية من أصل 60 بلدية على مستوى ولاية سطيف لم تتلقى سوى 20% من عدد المشاريع المعلنة وهذا يجعلها تفتقر إلى آليات القيام بتنمية محلية ذاتية، هذه الوضعية تدفع سكان هذه المناطق إلى الهجرة نحو المدن الكبرى والمتوسطة التي تتوفر بها ظروف حياة أفضل.

إن معظم البلديات لم تستفد من أي مشروع، حيث بلغ عدد البلديات التي استفادت من مشروع واحد حوالي 24 بلدية أي ما يعادل 40% من مجمل بلديات الولاية الستون.

إن توزيع المشاريع حسب القطاعات يبين كذلك تمركز المشاريع الصناعية في المدن الكبرى، فبلدية سطيف والعلمة لوحدهما حصلا على 24 مشروع صناعي من أصل 48 على مستوى الولاية أي ما يعادل 50% من هذه المشاريع، بينما 39 بلدية لم تستفد من أي مشروع في مجال البناء والأشغال العمومية وهو القطاع الأكثر كثافة لليد العاملة، أما في مجال الخدمات فقد بلغ عدد المشاريع الكلية في نهاية 2008 حوالي 12 مشروع موزعة على 06 بلديات، ووفقا للإحصاء السكاني فإن عدد سكان البلديات التي لم تستفد من أي مشروع أو استفادت من مشروع واحد قدر ب 734327 ساكن أي ما يعادل 62% من مجمل سكان الولاية البالغ 1.504.128 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان الأخير لسنة 2008.

رابعا- لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع

يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، من أهمّ المؤشرات على وضعيتها، ففي الجزائر نميّز هذا المحيط – كما رأينا– من خلال التشخيص الذي قامت به الوزارة للكثير من المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات، فإضافة للمحيط المالي الذي لا يتلاءم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنّ المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظر للعديد من الإجراءات المطلوبة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط.

1- تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكّل المؤسسات ص و م أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكيّيف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات ص و م الذي يمرّ حتما بدراسة الإطار القانوني والاقتصادي لهذا القطاع. قامت وزارة المؤسسات ص وم، بتشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات ص و م بمختلف أبعادها، وأعدّت دراسة تحليلية مختصرة للمعطيات المتعلقة بالقطاع وإبراز المعوّقات التي تقف عقبة في تنميتها سواء كانت ناتجة عن المحيط القانوني أو المالي أو مشاكل العقار الصناعي([1]). والمخطط الحالي يبرز لنا أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات ص و م:

---

(1) – **بوقنة عبد الفتاح**: "مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،(فضاءات، مجلة دورية، العدد 02،الجزائر)، مارس 2003،ص6

شكل رقم05: العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات

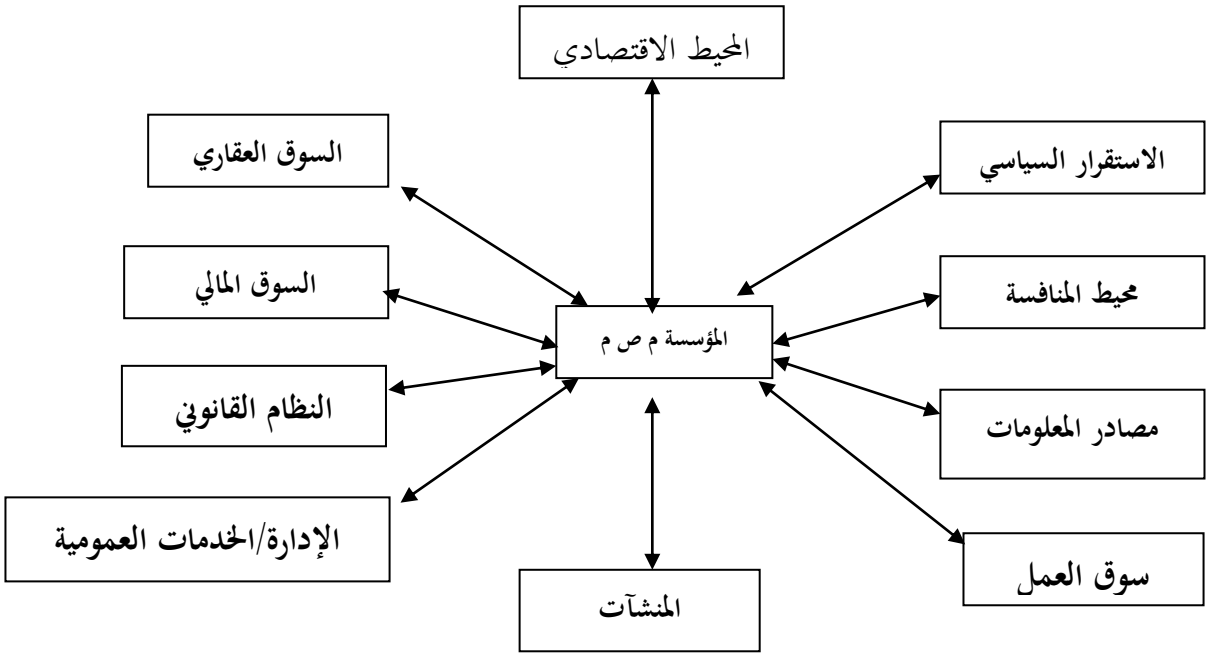

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتبيّن لنا من خلال الشكل السابق العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات والمتمثّلة في:

1) **سوق العمل:**

– نقص المسيرين الإداريين، الأشخاص الوسطاء، رؤساء عمال المصانع، التقنيين المؤهلين.

– عوائق كبيرة في تسيير الأشخاص.

–عدم ملاءمة التكوين(الابتدائي والمستمر)الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق (إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية...).

– نقص الاستثمار في مجال التكوين وقطاع النوعية في مجال المؤسسات ص و م.

2) **مصادر المعلومات:**

– نقص المعلومات الاقتصادية الواقعية مثل(قاعدة المعلومات والإحصائيات على الأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين، أخطار القروض.....

– ضعف استعمال الانترنت.

3) **الإدارة/الخدمات العمومية والمنشآت:**

– الإدارة العمومية الحاكمة غير ملائمة لعالم الأعمال، ثقل وتكلفة الإجراءات، طول المدّة، ملفّات قديمة، ترجمة مختلفة للقوانين والقواعد، غياب الاتصال.

– الجهات المستهدفة: الجمارك، الإدارة الجبائية، ميناء الجزائر، مراقبة التبادلات، المؤسسات المسجّلة، إجراءات الموافقة على الاستثمارات.

– ضعف نوعية المنشآت، وبالأخصّ صيانة مصادر الشبكات الكهربائية المتعلّقة بالمياه التقنية والمستعملة، الاتصالات والنقل(الموانئ).

4) **النظام القانوني:**

– نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية.

– ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال.

– إجراءات طويلة ومكلّفة ونتائج غير مؤكّدة.

– ضعف استعمال الطرق البديلة في حلّ النزاعات.

5– **السوق المالي:**

– نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق.

– معايير الوصول إلى البنوك غير مكيّفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة.

– ضعف الموارد التمويلية الأخرى.

– إجراءات طويلة لتعويض الشيكات، وفي الموافقة على القروض.

6– **السوق العقاري:**

– معوّقات كبيرة تحدّ من تطور المؤسسة، طلب كبير مقارنة بما هو متاح.

– عدم استغلال مناطق عقّارية كثيرة (صعوبة الحصول على حقوق الملكيّة، سوء التسيير، الافتقار إلى أبسط شروط الاستثمار مثل: الكهرباء، الماء، الغاز.....

– لا يوجد سوق عقاري حقيقي(سوق عمومي إداري موجّه، سوق خاص حرّ.....).

– كثرة المتدخّلين العاملين في تسيير القطاعات: مجالات MIT، CALPIS، وكالات عقّارية، ANDI، تدخّل غير مناسب في اختيار الاستثمارات.

– منشآت في حالة سيئة: تسيير سيئ للأراضي، وغياب إعادة التأهيل في المدى الطويل.

7) **المنافسة:**

– منافسة غير نزيهة في قطاعات عديدة مهمّة، ولا يوجد تقييم جدي في حجم المنافسة ودراسات تطبيقية في هذا الشأن.

– منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلّص من حدود التعريفات الجمركية.

– منافسة المؤسسة العمومية أقل قوّة بسبب إنخفاض مستواها بشكل عام ، كما أنّ هذا النوع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام.

8) **المحيط الاقتصادي الكلي:**

– استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول.

–**عدم الاستقرار السياسي:** وهذا العائق إذا كان لا يشكّل حجر عثر أمام المستثمرين المحليّين فهو عائق مهم في نظر المستثمرين الخارجيين.

– تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي، خاصة فيما يتعلّق بنوعية الخوصصة، وتكوين الإدارة العمومية.

ولتوضيح الفكرة أكثر، ندرج الشكل التالي:

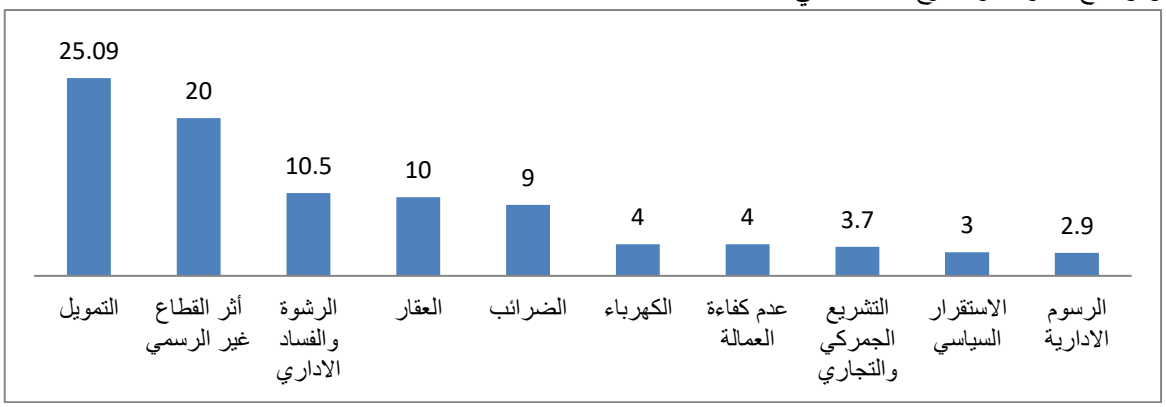

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن تلك المعوقات تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل أهمها حيث تمثل نسبة 25,09 %من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين(36[3]).

كما تم تسليم 122 قرار تأهيل لمؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط عبر 9 ولايات بشرق البلاد منها سطيف وبسكرة وبرج بوعريريج و ذلك تجسيدا للبرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . يصل عدد المؤسسات المنخرطة في هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات و الذي انطلق تجسيده في جانفي 2011 إلى نحو 5400 مؤسسة عبر الوطن منها 2000 مؤسسة تلبي شروط الاستفادة و كذا 3400 أخرى صغيرة تندرج ضمن مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ويرمي هذا البرنامج الوطني لتطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يرمي على المدى المتوسط إلى تحضير المؤسسة الجزائرية لتكون قادرة على مواجهة آفاق انخراط البلاد في المنظمة العالمية للتجارة وإنشاء مناطق النشاط الحرة بدءا من 2.017.
على الرغم من مساعي الدولة في إطار زيادة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن القطاع لازال يعاني العديد من العراقيل وفي واقع الأمر تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر.

2- آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الجزائر على جملة من الآليات والبرامج من أجل إعطاء دفعا قويا للمؤسسات الجزائرية حتى تصبح أكثر تنافسية مقارنة مع مثيلاتها في العالم ويظهر ذلك في العديد من المجالات .

1.2- في مجال التأهيل : إنّ إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب للمنظّمة العالمية للتجارة تحتّم الإسراع في تأهيل قطاع المؤسسات ص و م بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق المقاييس المعمول بها عالميا للصمود أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالية واكتساب أسواق جديدة(2). وحتّى تتمكن مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدّت الوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات ص و م بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتدّ إلى غاية 2013، وتتمثّل أهدافه الأساسية فيما يلي:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية، وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات
- ص و م، بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفّرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية تطور جهوي للقطاع.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى ايجاد تنسيق ذكي وفعّل بين المؤسسة ص و م، ومكوّنات محيطها القريب. و إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطّط تأهيلها.
- المساهمة في تمويل مخطّط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو)، ومخططات التسويق. و تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية عالية وفعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيّم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات ص وم والتقليل من حدّة الاقتصاد غير الرسمي، ووضع وسائل تسيير

(2) - **بوقنة عبد الفتاح**، مرجع سابق، ص6

جوارية في خدمة المؤسسات ص و م، وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني.

2.2- ترقية المناولة والشراكة: تعتبر ترقية المناولة والشراكة خيار استراتيجي ومحور جوهري يعوّل عليه كثيرا من أجل استقطاب الخبرات والمعارف، ورصد التمويلات، وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء مستجدّات الساحة الدولية في ظلّ العولمة(1)، فالمناولة الصناعية من أهمّ الوسائل لتنمية القطاع، والأداة المفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات ص و م، لذا تقوم الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها، مثل بورصات المناولة والشراكة الجهوية المتواجدة حاليا. وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تمّ تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة، يلتقي فيه المناولون، والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تمّ تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكوّنة له(2). وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس ترقية المناولة فيما يلي:

- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني. وتشجيع التحاق المؤسسات ص وم الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ✓ ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجنبيين. وتنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها. وتشجيع قدرات المؤسسات ص وم الجزائرية في ميدان المناولة.

3.2-ترقية التشاور: تعتبر عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها الوزارة لتفعيل نشاط المؤسسات ص و م، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات ص و م، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية قصد إعداد مخطط الإستراتيجية لترقية القطاع، وقد تدعّم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم في المادة 25، وذلك بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

خامسا-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الجماعات المحلية في ولاية سطيف

مقدمة

إن التنمية الاقتصادية المحلية هي إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة، تهدف إلى خلق بيئة قادرة على توفير ظروف معيشة مناسبة للمجتمع المحلي، لذا نجد المجتمعات المحلية تعمل على وضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية قصد تحسين وضعها المعيشي والاقتصادي. لقد تم في الفصول السابقة تبيان أهمية قطاع المؤسسات ص وم في بناء اقتصاد محلي من خلال استغلال كل الإمكانيات المحلية المتاحة ومنها الموارد البشرية، المادية ورأس المال ومصادر التمويل المحلية المتاحة لتحقيق مجموعة أهداف نذكر منها، تدعيم التشغيل للتقليل من حدة البطالة، الحد والتقليل من الفقر، رفع آليات التحصيل الجبائي واستغلال الموارد المحلية المتاحة وجعلها في خدمة السكان المحليين، وللإطلاع على مدى مساهمة قطاع المؤسسات ص وم في تنمية الجماعات المحلية بولاية سطيف نتناول النقاط الأساسية الآتية:

01: قمنا خلالها بتحليل وتقييم الموارد الطبيعية والبشرية للإقليم باعتبارهما القاعدة الأساسية لأي دراسة إقليمية، وهي الدراسة التمهيدية التي تسبق الخطة التنموية، بالإضافة إلى دراسة الخدمات والتجهيزات والبنية التحتية والتي هي من أهم عوامل التطور.

---

(1) -**محمد النعمان بتيش**،" الاستثمار بوابة الازدهار"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد02، الجزائر)، مارس 2003، ص10

(2)- http://www.pmeart-dz.org; /fr/ document/.doc.html(20/01/2006), op.cit

02-تعرضنا لدراسة القطاع الصناعي ومراحل تشكيل القاعدة الصناعية بالولاية وتوزيع الوحدات الصناعية وآثارها على البيئة، ثم دراسة القطاع الفلاحي وتوزيع الأراضي والمحاصيل الزراعية مع كشف عن المؤهلات الموجودة بالإقليم، وضم هذا الفصل دراسة للشبكة الحضرية والريفية لكونها عامل رئيسي في تنظيم المجال.

وتناولنا فيه نقطتين الأولى مقومات الخطة ومستلزماتها وأهدافها، أما الثانية فهي تتعلق الآفاق المستقبلية لتطوير اقتصاد الولاية مع مراعاة البعد البيئي، وهدا بتقسيم الولاية إلى مناطق متجانسة طبيعيا بهدف حصر الإمكانيات والعوائق الخاصة بكل منطقة بصدد وضع خطة لتطويرها، ويخلص البحث بمجموعة من التوصيات والاقتراحات.

1- مدخل للتعريف بولاية سطيف

1,1- التعريف بولاية سطيف: تقع ولاية سطيف بين خطي طول 5.04 و6.26 شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.76 و36.26 شمال خط الاستواء هذا فلكيا، أما موقعها داخل الجزائر فهي ولاية من ولايات الشرق الجزائري، يعبرها الطريق الوطني رقم 5 الذي يربط العاصمة بالولايات الشرقية والطريق الوطني رقم 9 الذي يربط ولايات الجنوب الشرقي بولاية بجاية، وبهذا فهي تنتمي إلى الهضاب الشرقية، تبلغ مساحة ولاية سطيف حاليا حوالي 6549,64 كلم^2 أي ما يعادل 1,7% من الهضاب الشرقية و0,27% من مساحة الوطن (1) ، والخريطة الموالية توضح موقع الولاية بالنسبة لشمال الجزائر.

خريطة (01): الموقع الجغرافي لولاية سطيف بالنسبة لشمال الجزائر.

أ - التنظـــيم الإداري لولاية سطيف: بمقتضي القانون رقم 89/84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري آنذاك، أصبحت ولاية سطيف يحدها من الشمال ولاية جيجل وبجاية ومن الشرق ولاية ميلة ومن الغرب ولاية برج بوعريريج ومن الجنوب ولايتي المسيلة وباتنة(1)، تضم ولاية سطيف حاليا 20 دائرة و60 بلدية، موزعة كالآتي:

جدول رقم 8 : دوائر سطيف والبلديات التابعة لها

الدوائر	البلديات التابعة لها
1. سطيف	سطيف.
2. عين أرنات	عين أرنات، عين عباسة، الأوريسية، مزلوق.
3. عين أزال	عين أزال، عين لحجر، بيضاء برج، بئر حدادة.
4. عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، ولاد عدوان.
5. عين ولمان	عين ولمان، قلال، قصر الأبطال، ولاد سي احمد.
6. عموشة	عموشة، وادي البارد، تيزي نبشار.
7. بابور	بابور، سرج الغول.
8. بني عزيز	بني عزيز، عين السبت، معاوية.
9. بني ورتلان	بني ورتلان، عين لقراح، بني شبانة، بني موحلي.
10.بئر العرش	بئر العرش، البلاعة، الولجة، تاشودة.

11.بوعنداس	بوعنداس، ايت نوال مزادة، ايت تيزي، بوسلام.
12.بوقاعة	بوقاعة، عير الروى، بني وسين.
13.جميلة	جميلة، بني فودة.
14.العلمة	العلمة، القلتة الزرقاء، بازر سكرة.
15.قجال	قجال، ولاد صابر.
16.قانزات	قانزات، حربيل.
17.حمام قرقور	حمام قرقور، ذراع قبيلة.
18.حمام السخنة	حمام السخنة، طاية، التلة.
19.موكلان	ماوكلان، تالة ايفاسن.
20.صالح باي	صالح باي، بوطالب، الحامة، ولاد تبان، الرصفة.

ب – التضاريس: تنقسم التضاريس بولاية سطيف بصفة عامة إلى ثلاث مناطق متباينة (أنظر الملحق رقم 1)، تتكون هذه التضاريس من:

– المناطق الجبلية: وتقع شمال الولاية وتشتمل سلسلة جبال بابور التي تمتد إلى حوالي 100 كلم.

– منطقة الهضاب العليا: وتتميز بمناطق ينحصر ارتفاعها بين 800 إلى 1300م.

– الشريط الجنوبي: ويتميز باحتوائه على منخفضات تضم عدة شطوط أهمها شط البيضة (حمام السخنة) وشط الفرين (عين لحجر).

ج–المناخ: تتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف، حار صيفا وبارد شتاءا، أما الأمطار فتتوزع حسب المناطق، المنطقة الشمالية تتلقى في المتوسط حوالي 700 ملم سنويا ومنطقة الهضاب العليا تتلقى حوالي 400 ملم سنويا، أما المنطقة الجنوبية فلا يزيد معدل الأمطار بها 300 ملم سنويا.

2.1–دعائم التنمية المحلية في ولاية سطيف

تتوفر ولاية سطيف على العديد من الإمكانيات سواءً البشرية أو المادية التي تمكنها من القيام بتنمية محلية ذاتية ومن أهم هذه الدعائم:

أ–**الزراعة:** تتوفر ولاية سطيف على قطاع زراعي مساحته حوالي 360.968,07 هكتار منها 23994,64 هكتار مسقية، يتميز هذا القطاع بزراعة الحبوب وخاصة القمح.

ب–**الصناعة:** استفادت ولاية سطيف في إطار المخططات التنموية 67-78 من عدة وحدات صناعية، منها مركب الإسمنت ومشتقاته ومركب البراغي بعين الكبيرة، مركب النسيج ببوقاعة، مركب العدادات بالعلمة، بالإضافة إلى مركب البلاستيك ووحدات صناعة أخري في المنطقة الصناعية لمدينة سطيف.

ج–**السياحة:** تملك ولاية سطيف عدة مناطق سياحية منها أثار جميلة الرومانية بالإضافة إلى الحمامات المعدنية في كل من دائرة بوقاعة، دائرة حمام السخنة ودائرة حمام ولاد يلس.

د –**المواصلات:** نظرا لموقعها الجغرافي فإن ولاية سطيف تعتبر الحلقة بين ولايات الشرق والوسط وبين ولايات الجنوب والشمال، بالإضافة إلى قربها من مينائي جيجل وبجاية.

هـ –**الموارد البشرية:** تضم ولاية سطيف قطبين جامعيين تدرس بهما مختلف التخصصات، بالإضافة إلى معاهد التكوين المهني، مما يجعل سوق العمل بها متنوع من حيث التخصصات المختلفة سواءً التقنية أو الإدارية، والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية سطيف:

جدول (9): أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية سطيف (2010).

المؤشر	القيمة
السكان	
مجموع السكان (إحصاء 2007)	1.482.336
معدل النمو (% سنة)	2,09
سكان مقرات البلديات (%)	57,3
سكان المناطق الثانوية (%)	17,5
سكان المناطق المبعثرة (%)	25,2
معدل سكان المناطق الحضرية (%)	74,8
الكثافة السكانية (سكان / كلم^2)	226,23
القاعدة الهيكلية	
معدل الربط بالكهرباء (%)	98,30
معدل الربط بالغاز الطبيعي (%)	56,0
معدل الربط بالمياه الصالحة للشرب (%)	89
معدل الربط بالصرف الصحي (%)	84
الطرق الوطنية الجيدة (%)	33,9
الطرق الولائية الجيدة (%)	29,8
الطرق البلدية الجيدة (%)	42
الهياكل الاجتماعية	
سرير / 1000 مواطن	1,6
عيادة / 10.000 ساكن	0,4
طبيب / 1000 ساكن	0,7
صيدلية / 10.000 ساكن	2,3
معدل التمدرس الابتدائي (%)	87,17
معدل التأطير لكل الأطوار (%)	20,85

المصدر: بتصرف من الموقع: www.Ceneap.com.dz/setif/pdf،p.3

2 – واقع التنمية بولاية سطيف.

تحتل ولاية سطيف مكانة هامة وإستراتيجية على مستوى الهضاب العليا الشرقية سواء من حيث كثافتها السكانية أو الإمكانيات الاقتصادية المتاحة. إن المركز الاقتصادي للولاية وما تملكه من إمكانيات جعلها قطبا اقتصاديا مهما، فمن خلال برامج التنمية المحلية التي استفادت منها والكيفية التي طبقت بها هذه البرامج أدت إلى تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية مثل التقليل من الفوارق الجهوية خاصة بين بلديات الشمال وبلديات الجنوب.

إن تحقيق تنمية محلية فعالة ما زال يتطلب تدعيما أكثر لاستغلال الموارد المتاحة ووضع برامج تتماشى مع طبيعة الولاية وخلق فعالية في مجال تلبية حاجيات المواطنين والتقليل من حدة البطالة وتدعيم الجماعات المحلية وخلق مناخ مناسب لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار خاصة في قطاع المؤسسات ص وم.

كما ان سياسات التنمية المحلية التي تعاقبت منذ الاستقلال سمحت بتحقيق نتائج حسنة خاصة في مجال التنمية البشرية لكن لم تنجح في التقليل من الفوارق الجهوية سواءً بين الشرائح الاجتماعية أو النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن

الاستثمارات التي قامت بها الدولة خدمت أكثر المجمعات السكانية الكبرى وبقيت المدن الصغرى بعيدة عن تنمية محلية حقيقية، مما شجع على الهجرة نحو المدن الكبرى والمتوسطة وما صاحب ذلك من مشكلات مثل السكن والخدمات ، بالإضافة إلى توفير مناصب العمل والتعليم والصحة وغيرهما من الحاجيات الضرورية.

إن القيام بتنمية محلية فعالة يتطلب وضع برامج على المدى القصير والمدى الطويل تكون أكثر توجها نحو البلديات التي تتصف بأنها بلديات فقيرة لخلق ديناميكية اقتصادية بها في مقدورها القضاء على الفقر والبطالة والرفع من مستوى معيشة سكانها، وللاطلاع على مستوى التمنية المحلية ومستوى المناخ الاستثماري في ولاية سطيف ، نتناول المحاور الآتية:

1.2- المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لولاية سطيف.

أ- السكان: عرفت ولاية سطيف نموا سكانيا معتبرا وهذا راجع لموقعها الإستراتيجي ولتنوع عناصر الجذب والاستقرار، لقد تطور عدد السكان بشكل ملحوظ وهذا ما بينته نتائج الإحصاء العام المتتالية التي أجريت منذ 1966، هذه النتائج كانت كالآتي:(1)

السنوات	نتائج الإحصاء
1966	بلغ عدد سكان الولاية 1.235,140 نسمة بما فيها سكان ولاية المسيلة، بجاية وبرج بوعريريج، أما بحدودها الحالية فقدر آنذاك بحوالي 490.658 نسمة.
1977	بلغ عدد سكان الولاية 686.600 نسمة بزيادة نمو قدرها 2,85%.
1987	تجاوز عدد سكان الولاية المليون حيث بلغ 1.000.694 نسمة أي بزيادة قدرها 3,1%.
2008	بلغ عدد سكان الولاية وفقا للإحصاء الأخير بتاريخ 2008/04/16ما يقارب 1.482.336 نسمة إي بزيادة نمو قدرها 1,30%.

إن أهم ما يلاحظ عن تطور السكان في ولاية سطيف هو أنه تضاعف بـ 2,5 مرة خلال 40 سنة، ومقارنة بـ 1966 ارتفع عدد سكان الولاية إلى غاية 2008 بحوالي 991.678 نسمة، هذه الزيادة خلقت ضغطا كبيرا على السلطات المحلية من حيث تلبية الحاجات الأساسية من تعليم وصحة ومناصب العمل والرفع من مستوى المعيشة.

تقدر الكثافة السكانية في ولاية سطيف بـ 230 ساكن لـ كلم²، كما بلغ عدد الأسر 272.673 أسرة موزعين على 217 تجمع سكاني حضري وريفي أي 74,8% مجمعون والباقي 25,20% أي حوالي 379.028 نسمة يعيشون في مناطق مبعثرة، إن هذا التوزيع له أثره على التنمية وتوزيع الثروة وترشيد النفقات وتقديم الخدمات وإنجاز الهياكل والمؤسسات العمومية لفئة عريضة من السكان وتوفير شروط تأهيلها ورفعها إلى مستوى التجمعات الحضرية الكبرى.

إن تثبيت السكان أمر مهم يندرج في صميم التنمية المحلية للحد من الهجرة الداخلية غير المنتظمة التي ولدت أعباء ومطالب إضافية ومشاكل اجتماعية واقتصادية أثرت سلبا على الحياة العامة للمواطنين.

جدول رقم (10): تقديرات عدد سكان ولاية سطيف لسنة 2002-2015

الدوائر	عدد السكان تعداد 1998	معدل النمو %	عدد السكان سنة 2004	عدد السكان سنة 2015
عين ولمان	109810	3.38	134048	193225
عين آزال	121085	3.11	145511	203800
عموشة	41487	2.2	47273	60059
قجال	38666	3.48	47475	69165
بوعنداس	46335	1.69	51236	61608
ماوكلان	32723	3.13	39370	55258
عين آرنات	73875	3.85	92669	140413
سطيف	236287	2.16	268612	339793

بني عزيز	41184	2.1	46653	58636
عين الكبيرة	49838	3.6	61620	90924
حمام قرقور	30294	2.25	34621	44221
قنزات	9728	1.0	8214	8719
ماوكلان	32723	3.13	39370	55258
عين آرنات	73875	3.85	92669	140413
سطيف	236287	2.16	268612	339793
بني عزيز	41184	2.1	46653	58636
عين الكبيرة	49838	3.6	61620	90924
حمام قرقور	30294	2.25	34621	44221
قنزات	8214	1.0	9728	8719
صالح باي	66069	2.76	77793	104956
جميلة	42890	1.83	47820	58377
بئر العرش	49956	1.59	54915	65321
بوقاعة	50157	1.99	56452	70115
العلمة	159591	3.52	196406	287356
البابور	29490	1.0	31304	34925
حمام السخنة	18262	3	21806	30184
بني ورتلان	53217	1.87	59474	72918
المجموع	**1311413**	**2.37**	**1509300**	**1952879**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2004 + معالجة الباحثين لها.

الحولية الإحصائية لولاية سطيف ، سنة 2008، مرجع سابق، ص 33.

نستنتج من الجدول رقم (10) ما يلي:

أ. ولاية سطيف ستشهد زيادة سكانية معتبرة ، أكثر من نصف مليون نسمة في أفق 2015 م. -حسب التقديرات سيصل عدد السكان في أفق 2015 إلى حوالي 2 مليون نسمة.

ب. - 6دوائر سيفوق عدد سكانها مائة ألف نسمة بالولاية.

ت. المراكز الحضرية الكبرى ستعرف ارتفاعا مذهلا بدءا بدائرة العلمة التي سيتضاعف عدد سكانها خلال هذه الفترة بزيادة تقدر ب: 90950 نسمة ليرتفع عدد سكانها ويصبح 287356نسمة ، متبوعة بسطيف بزيادة تقدرب: 71181 نسمة، وهذا راجع للنشاطات التجارية والصناعية والخدماتية التي تقدمها هذه المراكز، تليها دائرة عين ولمان ، عين آزال وعين آرنات بزيادة تقدر ب: 59177 نسمة، 58289 نسمة، 47744 نسمة على التوالي .

ث. ستعرف الدوائر التي تقع في المناطق السهلية ارتفاعا ملحوظا في عدد السكان بينما الدوائر التي تقع في المناطق الشمالية فالزيادات السكانية بها ضعيفة جدا بسبب تعطل المشاريع التنموية بها وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في هذه المناطق.

ب– توزيع السكان: من خلال جداول توزيع السكان حسب البلديات نجد أن البلديات التي تقع في شمال الولاية لا يتجاوز عدد السكان فيها 100 ساكن/ كلم²، أما من حيث الانتشار فنجد أن حوالي 39,6% من السكان في ولاية سطيف يقطنون مقرات البلديات وحوالي 22,3% يقطنون التجمعات الثانوية، والباقي المقدر بحوالي 37% سكان مبعثرون.

إن توزيع السكان حسب البلديات يبين أن هناك حركة سكانية كبيرة نظرا لما تعيشه الكثير من هذه التجمعات السكانية من تهميش وصعوبة الحياة وقلة فرص العمل، وعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان دائرة العلمة 198817 نسمة وعدد سكان دائرة عين الكبيرة 36991 أي أقل بحوالي خمس مرات من الأولى على الرغم أنهما مقرات دوائر منذ الاستقلال، والخريطة الموالية توضح توزيع السكان حسب الكثافة السكانية.

خريطة (02): توزيع السكان حسب الكثافة السكانية في ولاية سطيف (2008).

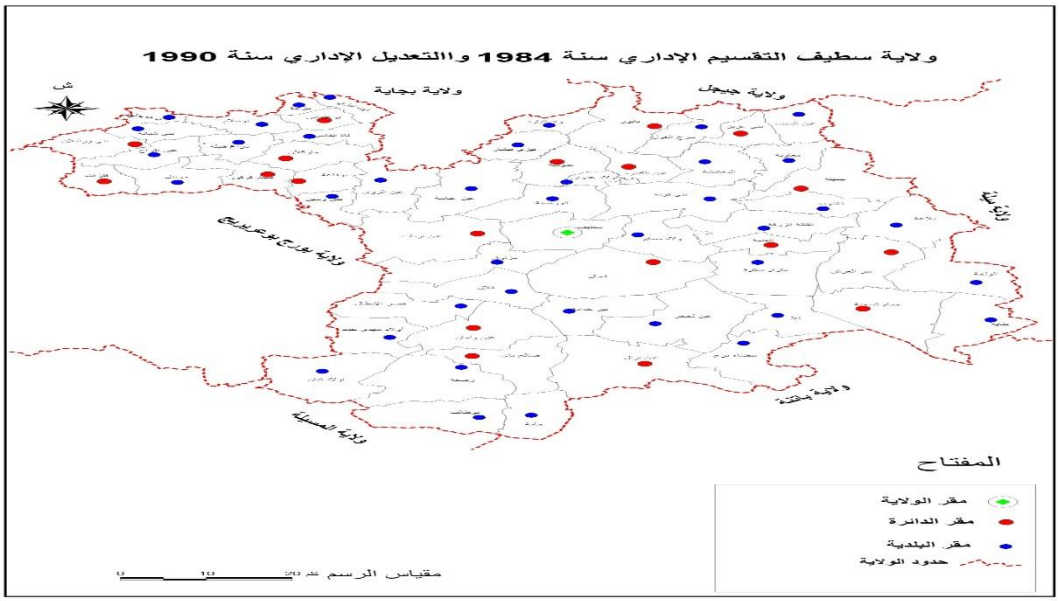

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية سطيف.

ج- توزيع السكان حسب المناطق والتجمعات السكانية

إن توزيع السكان حسب المناطق والتجمعات السكانية في ولاية سطيف يتميز بارتفاع نسبة السكان الحضريون مقارنة بنسبة السكان في الريف، فقد بلغت على سبيل المثال نسبة السكان الحضريون في بلدية عين الكبيرة 66% مقابل 33,66% في الريف، وفي بلدية بوقاعة 72,53% مقابل 27,74%، أما في بلدية العلمة فقد وصل عدد السكان الحضريون إلى 93,77% مقابل 6,23% من سكان الريف.

أما على مستوى الولاية فقد بلغ عدد السكان الحضريون 42,77% وسكان الريف 57,23% أي ما يقارب 663111 نسمة مقابل 643593 نسمة يسكنون المناطق الحضرية (انظر الملاحق رقم 5 و6 التي تبين توزيع السكان حسب البلديات في ولاية سطيف). ومقارنة بسنة 2002 فإن عدد سكان الريف قدر بحوالي 954850 نسمة مقابل 483.852 نسمة يسكنون المناطق الحضرية ، أي أن سكان الريف يمثلون 66.36 % من مجموع سكان الولاية المقدر بحوالي 1.438.702 نسمة إلى غاية 2002/12/31 (1) ، وهذا يبين مدى تناقص نسبة السكان في الريف بعد حوالي 07 سنوات لتصبح 57,23% مع نهاية سنة 2008،(انظر الملاحق رقم 7 و8 و9 توزيع السكان حسب التجمعات الرئيسية، الثانوية والمبعثرة).

د- القطاع الصناعي والتجاري

أ/ القطاع الصناعي: تستمد ولاية سطيف خصوصيتها الاقتصادية من موقعها الإستراتيجي، حيث تتوسط ستة ولايات، كما تستحوذ على الكثير من الإمكانيات التي تجعل منها ولاية رائدة في مجال التصنيع.

لقد عرفت ولاية سطيف التصنيع من خلال الوحدات الصناعية الثقيلة والخفيفة التي استفادت منها في مرحلة السبعينات خاصة صناعة البلاستيك التي أصبحت رائدة فيها، بالإضافة إلى صناعة مواد البناء والصناعات الإلكترونية.

وتتوزع الصناعة في ولاية سطيف على العديد من المجالات وهي: صناعة مواد البناء، صناعة البلاستيك والكيمياء، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الورق والخشب، هذه الصناعات التي تعتبر مكملة لبعضها البعض، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات ص وم في المجالات الصناعية السابقة الذكر أي الاستفادة من مخرجات المؤسسات الكبرى كمواد أولية، وتتوزع الصناعة في ولاية سطيف وفقا للمنطقة وطبيعة النشاط كالآتي:

جدول (10): توزيع الصناعة في ولاية سطيف وفقا للمنطقة وطبيعة النشاط.

(القطاع العام)

المنطقة	طبيعة النشاط الصناعي
1. سطيف	البلاستيك، مواد البناء، مواد حديدية، الجلود ومواد الغذاء.
2. عين الكبيرة	الإسمنت، أدوات حديدية وبراغي.
3. حمام قرقور	النسيج
4. عين ولمان	الخشب، الحديد
5. العلمة	الصلب والإلكترونيك
6. جميلة	الجبس

المصدر: جدول من ترتيب الباحثين اعتمادا على معطيات مديرية الصناعة، ولاية سطيف.

كما تتوزع الصناعة وفقا لطبيعة النشاط والمنطقة كالأتي:

جدول (11): توزيع الصناعة في ولاية سطيف وفقا للمنطقة وطبيعة النشاط.

(القطاع الخاص)

المنطقة	طبيعة النشاط الصناعي
1. سطيف	مواد غذائية، مواد البناء، البلاستيك، مشروبات غازية والإلكترونيك.
2. العلمة	الإلكترونيك، مواد غذائية، مواد البناء، الجلود والنسيج.
3. ولاد صابر	مواد التجميل، البلاستيك، مواد غذائية، (الحليب).
4. مزلوق	مواد كيماوية، البلاستيك، مواد غذائية، (الحليب).
5. بازر صخرة	مواد البلاستيكية ومواد كيماوية.
6. بني عزيز	مشروبات غازية.
7. عين ولمان	البلاستيك والخشب
8. عموشة	مواد البناء
9. عين الكبيرة	مشروبات غازية.
10.عين أرنات	تحويل البلاستيك وبعض المواد الداعمة للبناء.
11.صالح باي	الحليب ومشتقاته والبلاستيك.
12.عين أزال	الحليب ومشتقاته، بلاستيك ومواد غذائية.
13.عين لحجر	الحليب ومشتقاته.

14.راس الماء	مواد غذائية.
15.تالة ايفاسن	مواد غذائية.

المصدر: أنجز من طرف الباحثين وفقا لمعطيات مديرية الصناعة، ولاية سطيف.

الملاحظة التي يمكن استنتاجها من هذا الجدول أن غالبية المؤسسات الصناعية تتمركز في وسط وجنوب الولاية، أي في حوالي 13 بلدية من أصل 60 بلدية، كما تستحوذ المنطقتان الصناعيتان لكل من العلمة وسطيف على حوالي 70% من المؤسسات الصناعية بحكم وجودهما على الطريق الوطني رقم 5 الرابط بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى أنهما الأكثر كثافة من حيث السكان مما يسهل تصريف المنتوجات خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، أما توزيع المؤسسات حسب القطاعات الرئيسية فهي كالآتي:

جدول (12): توزيع المؤسسات الصناعية حسب القطاعات الرئيسية في (2006).(1)

القطاع	عدد المؤسسات	العمالة
المناجم والمحاجر	76	1711
الصناعات الحديدية والميكانيكية.	19	2752
صناعة مواد البناء.	20	1368
كيمياء، مطاط والبلاستيك.	31	2226
صناعات غذائية.	30	2456
نسيج وجلود.	05	929
صناعة الخشب والورق	03	220
المجموع	184	11662

المصدر: جدول من ترتيب الباحثين اعتمادا على: Sétif par les chiffres, Monographie, 2006, pp: 16-19.

ب/ القطاع التجاري:

تعتبر ولاية سطيف من أهم المراكز التجارية في الجزائر حيث تتوفر على عدة مراكز تجارية هامة في كل من مدينتي سطيف والعلمة، هذه المراكز ظهرت نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع مطلع التسعينات، أما عدد الأسواق المغطاة على مستوى الولاية فقد وصل إلى 25 سوقا، والأسواق الأسبوعية 29 سوقا، أما قدرات التخزين فهي كالآتي:

المقدرة التخزينية	
مساحة مغطاة	178.897,5 م^2
مساحة غير مغطاة	72.684,5 م^2
مستودعات مكيفة	7.921,98 م3
أنابيب التخزين	96.905 م3

بلغ عدد التجار في ولاية سطيف إلى غاية 2008/12/31 حوالي 55547 تاجر منهم 50438 أشخاص طبيعية و5109 معنوية أي ما يعادل 4,60% من مجموع التجارة على المستوى الوطني، وبالتالي تحتل ولاية سطيف المرتبة الثانية بعد الجزائر العاصمة وهذا يدل على الحركة التجارية بهذه الولاية.

جدول (13): توزيع التجار المسجلين إلى غاية (2008/12/31) للولايات الخمسة الأولى.

الأشخاص الطبيعية والمعنوية		
الولاية	عدد التجار	(%)
الجزائر العاصمة	120572	10,92

سطيف	50438	4,57
وهران	46114	4,17
تيزي وزو	44253	4,0
قسنطينة	36736	3,33

المصدر: Centre national du registre de commerce, création d'entreprises, Algérie, statistiques 2008, Avril 2009, p 49.

تتوزع الشركات في مختلف النشاطات في ولاية سطيف كالآتي:(1)

- الإنتاج الصناعي: 1802 شركة،
- المهن التقليدية: 10 شركة،
- تجارة الجملة: 178 شركة،
- تجارة التجزئة: 411 شركة،
- شركات التصدير والاستيراد: 1860 شركة،
- الخدمات: 961 شركة.

أما توزيع الأشخاص الطبيعيين فهو كالآتي:(1)

- الإنتاج الصناعي: 5732
- إنتاج المواد الحرفية: 244
- تجارة الجملة : 2054
- تجارة التجزئة: 28675
- الخدمات: 15289

ج- القاعدة الهيكلية: تشكل القاعدة الهيكلية في ولاية سطيف أهمية بالغة خاصة مساهمتها في تنمية مختلف المناطق، ولهذا وضعتها السلطات المحلية على رأس أولوياتها، وللوقوف على وضعيتها نقدم المعطيات الآتية:(2)

- الطرق الوطنية: 634,490 كلم.
- الطرق الولائية: 673,374 كلم.
- الطرق البلدية المعبدة: 1.397,320 كلم.
- الطرق البلدية غير المعبدة: 764,850 كلم.
- مجموع الطرق المعبدة: 2.744,080 كلم.
- نسبة الطرق المعبدة: 78,20%.

وفي إطار البرامج التنموية المحلية تم ازدواج الطرق الرئيسية مثل الطريق الوطني رقم 5 والطريق الوطني رقم 9 (أنظر الملحق رقم 10 خريطة الطرق البرية في ولاية سطيف) من أجل تسهيل حركة المرور ونقل السلع والخدمات التي ما زال النقل البري يستحوذ على حوالي 90% منها، لكن وعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة للقاعدة الهيكلية في ولاية سطيف إلا أن الكثير من بلديات شمال الولاية ما زالت تستعمل طرق غير معبدة، حيث تمثل هذه الطرق حوالي 48% ، 53% و45% في كل من دوائر بني ورتيلان، بوقاعة وقانزات على التوالي.

د- النقل: يعتبر النقل شريان الاقتصاد لما له من أهمية في نقل البضائع والأشخاص، كما يعتبر عامل مهم في تهيئة مناخ الاستثمار في ولاية سطيف، ونظرا للتطور الذي عرفته القاعدة الهيكلية الاقتصادية كما سبقت الإشارة إليه وصل هذا القطاع إلى:(1)

- عدد عربات نقل البضائع: 20353 عربة،

- طاقة النقل: 149.389 طن سنويا،
- نقل الأشخاص ما بين البلديات: 1.884 عربة بطاقة 20366 مقعد،
- نقل الأشخاص الحضري: 548 عربة بطاقة 28958 مقعد.

هذا بالإضافة إلى وجود حوالي 2279 سيارة أجرة، أما النقل الجوي فافتتاح مطار الثامن ماي 1945 بسطيف سهل كثيرا تنقل الأشخاص خاصة نحو الجزائر العاصمة وبعض المدن الغربية مثل مرسيليا، ليون وباريس، للإشارة فإن ولاية سطيف تأتي في المراتب الأولى من حيث عدد المهاجرين، أما النقل بالسكك الحديدية فقد عرف نموا ملحوظًا حيث تم تجديد شطر مهم من السكة الحديدية وتدعيمه بقاطرات جديدة وبذلك ارتفع عدد المسافرين بالسكك الحديدية إلى حوالي 25000 مسافر ونقل حوالي 452000 طن من البضائع بين صادر وارد.

2.2- برامج التنمية المحلية وآليات تدعيم المحيط المحلي لولاية سطيف.

على الرغم من الصعوبات التي تعترض تلبية متطلبات المجتمع المحلي والناتجة أساسا عن طبيعة العلاقة بين الجماعات المحلية (ولاية، بلدية ودائرة) والدولة، تبقي البلدية كقطب قاعدي في بناء تنمية محلية حقيقية وتدعيم الاستثمار المحلي، هذا الاستثمار الذي يتطلب توفر مناخ مناسب وفتح شراكة فعالة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية أو شراكة فعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين مختلف الفاعلين في المجتمع المحلي.

إن مساهمة المؤسسات ص وم في التنمية المحلية يتطلب توفر مجموعة عوامل نذكر منها البنى التحتية، العمالة ذات الكفاءة، القرب من الموردين والعملاء، الطاقة الكهربائية الكافية، وسائل النقل، المياه والعقار، هذه العوامل تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية المحلية الناجحة.

وللتعرف على المحيط الاستثماري للمجموعات المحلية بولاية سطيف نحاول إلقاء الضوء على برامج التنمية المحلية والمجالات الأكثر اهتماما لدى السلطات المحلية لخلق مناخ مناسب يسمح بجذب وتشجيع المستثمرين لاستغلال الطاقات والموارد المحلية وتدعيم اقتصاد البلديات ، هذه البلديات التي ما زالت لحد اليوم تعتمد في مواردها المالية على خزينة الدولة.

أ- برامج التنمية المحلية عبر مراحل التنمية:

- المرحلة ما قبل سنة 1999: عرفت بلديات ولاية سطيف الكثير من التأخر في مجال التنمية المحلية في مرحلة التسعينات وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:
  - الانخفاض الذي عرفته نفقات الدولة بسبب انخفاض مداخيل الدولة من المحروقات،
  - انخفاض نفقات الدولة وخاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعي والاستثماري بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي،
  - محدودية التشريعات المتعلقة بالاستثمار وخاصة استثمارات القطاع الخاص،
  - غالبية البلديات تأثرت كثيرا بالوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر في مطلع التسعينات وخاصة بلديات المنطقة الشمالية،
  - هجرة السكان نحو المدن الكبرى والمتوسطة لغياب المرافق وفرص العمل وضرورات الحياة في غالبية بلديات الولاية،
  - غياب كلي لبرامج التنمية المحلية،
  - غياب سلطة حقيقية في البلديات تتكفل بانشغالات التنمية المحلية، حيث تم حل غالبية المجالس المحلية قبل 90 واستبدالها بإداريين أسندت لهم فقط مهمة تسيير الشؤون العامة للبلدية،
  - برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر وما نتج عنها من حل للمؤسسات المحلية مثل المقاولات ما بين البلديات، الأروقة الجزائرية وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية هذه المؤسسات التي كانت ركيزة اقتصاد الجماعات المحلية،
  - العجز المالي الذي عرفته معظم البلديات بسبب سياسة الميزانية المطبقة آنذاك وتراجع الحصيلة الجبائية ، هذا العجز مس اكثرمن 1200 بلدية على المستوى الوطني وأكثر من 50 بلدية على مستوى ولاية سطيف.

- المرحلة 1999- 2005:

عرفت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية خاصة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في بداية سنة 2000، الهدف من هذا البرنامج:

- تخفيض البطالة التي وصلت إلى حوالي 45% في بعض البلديات،
- معالجة الفقر الذي مس غالبية بلديات الولاية،
- وضع حد للنزوح الريفي نحو مقرات الدوائر أو عاصمة الولاية،.
- توفير الخدمات العمومية،
- القضاء على التهميش والفوارق الجهوية.

لقد تم تسجيل حوالي 466 عملية من 1999 إلى 2005 باستثمارات قدرها حوالي 37,8 مليار دج 60% منها وجه نحو القاعدة الهيكلية والقاعدة الاقتصادية والاجتماعية، والجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات غير الممركزة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب الدوائر للفترة 99-2005 بولاية سطيف.

جدول (14): توزيع الاستثمارات غير الممركزة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بولاية سطيف (99-2005). (PSD: البرامج القطاعية، PCD: المخططات البلدية للتنمية) الوحدة: 1000 دج

الدائرة	عدد السكان 2005	PSD 1000دج	PCD 1000 دج	المجموع PCD+PSD	%
1. سطيف	279227	1.874.489	47500	1921989	45,49
2. عين أرنات	88382	186519	74500	261019	6,17
3. عين الكبيرة	57664	88773	40550	129323	3,06
4. بابور	34292	35540	25396	60936	1,44
5. عموشة	47046	149839	35000	184839	4,37
6. بني عزيز	46158	166227	37683	203910	4,82
7. عين ولمان	129063	88326	86500	174826	4,13
8. قجال	45580	5956	28300	34256	0,81
9. صالح باي	73529	34038	69279	163317	3,86
10. عين أزال	142335	181145	65700	246845	5,84
11. بني ورتيلان	57788	67339	41000	108339	2,56
12. بوعنداس	51342	123422	43513	558535	13,21
13. بوقاعة	61668	37080	53850	90930	2,15
14. حمام قرقور	33966	43954	21500	35454	1,54
15. قانزات	8083	6923	24515	25438	0,60
16. ماوكلان	17184	12254	26500	38754	0,91
17. العلمة	190934	282144	58000	340144	8,05
18. حمام السخنة	32268	187812	39714	227526	5,38
19. بئر العرش	59199	206874	50500	257374	6,09

20. جميلة	47171	293917	24500	318417	7,53
المجموع	1.523.192	4.135.975	894.000	4.224.975	100

المصدر: جدول من ترتيب الباحثين اعتمادا على المعطيات الإحصائية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف.

من الجدول يتبين أن الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية تمركزت أكثر بعاصمة الولاية بحوالي 45,49%، أما الدوائر الأخرى وهي 14 دائرة من أصل عشرين استفادت بأقل من 5% من حجم الاستثمارات المحلية، وإذا ما أخذنا توزيع الاستثمارات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنسبة لعدد السكان نجد أن دائرة عموشة مثلا استفادت من 3800 دج تقريبا لكل ساكن، أما دائرة بابور فلم تستفد سوي من 1700 دج/ساكن، هذا يبين بأن الدوائر التي تعاني من البطالة والفقر والنقص الكبير في الهياكل القاعدية لم تتلقي الاستثمارات اللازمة للخروج من العزلة والتهميش التي تعيشها.

إن توزيع الاستثمارات غير الممركزة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1989-2005 يبين التوجه أكثر نحو الطاقة بـ 1,250 مليار دج والقاعدة الهيكلية بـ 66,7 مليون دج، أما الري فقد استفاد من 973 مليون دج، كما تم تدعيم القطاعات الأساسية في إطار المشاريع الممركزة بحوالي 24 مليار دج وزعت على قطاع الطاقة، الري والقاعدة الهيكلية من طرقات ولائية وطرقات بلدية، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1989-2005 في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي 2005.

جدول (15): توزيع الاستثمارات الممركزة حسب القطاعات للفترة (1989-2004).

1000دج.

القطاعات	الاستثمارات الممركزة	%
الري والفلاحة	1032980	39,40
الطاقة	1254539	47,85
الأشغال العمومية	66716	2,54
الاتصالات	74393	2,83
القطاعات الاجتماعية	69394	2,64
التربية والتكوين	123688	4,71
المجموع	2.621.716	100

المصدر: جدول من ترتيب الباحثين اعتمادا على المعطيات الإحصائية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف.

من الجدول نستنتج أن قطاع الفلاحة والري هما القطاعين اللذين حظيا بالأولوية في هذا البرنامج، حيث حصلا على 39,40% من حجم الاستثمارات، يليهما قطاع الطاقة لأجل تدعيم الجماعات المحلية بالكهرباء والغاز.

ب- برامج التنمية المحلية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009:

لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لأجل تكملة برامج التنمية المحلية وخلق إطار مناسب للحياة خاصة في المناطق الريفية والتي تضررت بفعل عدة عوامل، منها برامج الإصلاح الاقتصادي لفترة التسعينات والوضعية الأمنية حيث أفرزا العديد من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مثل البطالة، الفقر، الهجرة الريفية والتأخر في إنجاز المرافق الضرورية والقاعدة الهيكلية، والجدول الموالي يبين توزيع المخططات البلدية للتنمية في الفترة الممتدة من 2005-2008.

جدول (16): توزيع المخططات البلدية للتنمية (PCD) حسب القطاعات (2005-2009).

1000دج

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	النمو%
الطرق البلدية	368866	1.001745	957093	436568	509832	38,21
تهيئة حضرية	59600	573311	1132749	384606	349753	486

مياه صالحة للشرب	261929	673861	583270	558332	405007	54,62
التطهير	157390	498655	389725	307860	378670	140
البيئة	/	/	35000	5900	/	/
الهياكل الإدارية	152926	206209	145217	208555	57500	-62,4
الرياضة والشباب	108800	248287	274265	329320	517831	375
التربية والتكوين	9060	50390	110138	212991	75563	734
تدعيم البلديات	16000	86800	36108	39865	10110	-36,8
الخدمات	215239	263444	179210	160300	15000	-27,9
المجموع	1.349810	3.602702	3842775	2644297	2459466	%82,20

المصدر: جدول من ترتيب الباحثين حسب المعطيات الإحصائية (2005-2009)، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، سطيف.

من الجدول نلاحظ أن جميع القطاعات عرفت نموا مميزا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، حيث تصدرت هذا النمو كلا من التهيئة الحضرية، الطرقات، التربية والتكوين والبرامج البلدية وهذا يدعم أكثر القاعدة الهيكلية لخلق محيط اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يحفز الاستثمار المحلي ويحفز الجماعات المحلية على استغلال مواردها المحلية، أما البرامج القطاعية (PSD) فقد عرفت انخفاضا بمعدل 2,8% وهذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفته البرامج القطاعية غير الممركزة في بعض القطاعات مثل النقل، التوزيع، الاتصالات وقطاع الشباب والرياضة، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات القطاعية للفترة (2005-2009).

جدول (17): توزيع الاستثمارات القطاعية للتنمية بولاية سطيف (2005-2009).

1000دج.

2005	2006	2007	2008	2009	معدل النمو %
11208184	31943183	25951418	9492549	10896800	%-2,8

المصدر: تم حسابه من خلال جدول توزيع البرامج القطاعية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية سطيف.

لقد تم إنجاز 5039 عملية في إطار المخططات البلدية للتنمية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 أي في حوالي 10 سنوات باستثمارات قدرها 16,515 مليار دج، وحوالي 911 عملية باستثمارات قدرها 105,218 مليار دج في إطار البرامج القطاعية.

إن هذه الاستثمارات لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف التي تطمح إليها الجماعات المحلية، فالكثير من هذه الأخيرة مازالت تعاني البطالة والنقص في المرافق الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح لها بالنمو والتطور.

ج- برامج التنمية المحلية في إطار برنامج الهضاب العليا:

إن التأخر الذي عرفته التنمية الاقتصادية والاجتماعية لولايات الهضاب العليا أدى إلى الإعلان عن برنامج خاص لصالح هذه الولايات، حيث استفادت ولاية سطيف مثل باقي الولايات ببرنامج لصالح 13 بلدية، مس هذا البرنامج أكثر بلديات جنوب الولاية منها بلدية بوطالب، الرصفة، ولاد سي احمد، ولاد تبان، الحامة، بئر حدادة، بيضاء برج، الطاية، التلة، الولجة، قصر الأبطال وعين لحجر، لقد كان الهدف من هذا البرنامج الذي انطلق في 2006 هوالتقليل من الفوارق الاجتماعية، خلق نشاطات اقتصادية واجتماعية، محاربة الفقر وتوفير الخدمات العمومية الضرورية، لقد تم تخصيص غلاف مالي قدر بحوالي 350 مليون دج لإنجاز 166عملية، الهدف منها خلق 3136 منصب عمل دائم و17066 منصب عمل مؤقت، أما القاعدة الاقتصادية والاجتماعية فقد استفادت من 31 عملية بتكلفة قدرها 6,7 مليون دج أي ما يعادل 21,09% من مجمل الغلاف المالي للبرنامج(1)، أما قطاع الطاقة فقد استفاد من غلاف مالي يعادل 3,9 مليون دج مخصصة للطاقة والكهرباء بالإضافة إلى ربط بعض البلديات بالغاز الطبيعي.

إن الغلاف المالي لبرنامج الهضاب العليا على مستوى ولاية سطيف يعتبر هزيلا مقارنة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلديات الولاية خاصة بلديات أقصى جنوب الولاية التي عرفت ارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر والبطالة.

د- تسيير العقار:

يعتبر العقار الموجه للاستثمار وأحد الركائز الأساسية في تدعيم مناخ الأعمال وجلب المستثمرين وتشجيعهم، حيث يجمع كل الباحثين أن العقار الصناعي مشكل أساسي ومعرقل للتنمية خاصة تنمية قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر.

إن منح الأراضي المخصصة للاستثمار في الجزائر تحكمه عدة عوامل منها ما هو موضوعي كقدم القوانين والطبيعة الجغرافية لبعض المناطق، بالإضافة إلى تداخل الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومنها ما هو ذاتي مثل تفشي البيروقراطية، الرشوة، الفساد الإداري والمضاربة، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة في هذا المجال.

إن ولاية سطيف مثلها مثل باقي ولايات الوطن، بقي مشكل العقار فيها أحد معوقات تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية، ولذلك عملت السلطات المحلية على جعله من الأولويات، حيث تم تخصيص حوالي 534 هكتار للمناطق الصناعية بكل من العلمة وسطيف، بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة في كل من سطيف، عين ولمان وعين أزال، كما تم تخصيص حوالي 335,48 هكتار كمناطق للنشاط والتخزين في 24 بلدية موزعة إلى حوالي 1934 قطعة أرض قصد تشجيع انتشار المستثمرين في كل المناطق وعدم بقائها متمركزة في المدن الكبرى، والجدول الموالي يوضح توزيع المناطق الصناعية في ولاية سطيف.

جدول (18): توزيع المناطق الصناعية في ولاية سطيف.

المكان	العدد	المساحة (هكتار)	عدد القطع المستحدثة	الخدمات الموفرة
سطيف	01	283	73	ماء، كهرباء، غاز وطرقات
العلمة	01	251	93	ماء، كهرباء، غاز وطرقات
المجموع	02	534	166	/

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف، 2008، ص 119.

أما مناطق النشاط على مستوى ولاية سطيف فتتوزع كالآتي:

جدول (19): مناطق النشاطات الحرفية والصناعية في ولاية سطيف إلى غاية (2008/12/31).

البلدية	العدد			المساحة (هكتار)	عدد القطع المستحدثة
	موجودة	في الإنجاز	مشروع		
1. سطيف	1	1	–	90.01	355
2. عين أرنات	1	–	–	5.83	61
3. الأوريسيا	1	1	1	6.00	–
4. مزلوق	1	1	–	6.85	43
5. عين الكبيرة	1	1	–	4.16	37
6. عموشة	1	1	–	1.64	22
7. تيزي نبشار	1	1	–	2.32	49
8. عين ولمان	1	1	–	25.51	151
9. قلال	1	1	–	5.29	44
10.صالح باي	1	1	–	4.39	55
11.عين أزال	1	1	–	14.19	74
12.عين الحجر	1	1	–	4.14	55
13.بيضاء برج	1	1	–	21.22	38

14.بوعنداس	1	1	–	2.04	33
15.بوقاعة	1	1	–	3.87	44
16.تالة إيفاسن	1	1	–	1.38	30
17.العلمة	1	1	–	52.91	287
18.بازر سخرة	1	1	–	4.82	84
19.القلتة الزرقاء	1	1	–	6.88	98
20.حمام السخنة	1	1	–	6.00	42
21.بئر العرش	1	1	–	3.23	40
22.قجال	2	1	1	6.64	41
23.ولاد صابر	1	1	–	14.03	255
24.بني عزيز	1	1	–	2.59	26
المجموع	25	23	2	335.49	1934

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية . ولاية سطيف ، إحصائيات 2008، ص 120.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط الصناعي والتجاري فهو كالآتي:

جدول (20): وضعية مناطق النشاط في ولاية سطيف إلى غاية (2008/12/31).

المكان	عدد القطع	مساحة القطعة م²	عدد المؤسسات المنجزة	عدد المؤسسات في طور الإنجاز	عدد المشاريع المتوقعة	عدد القطع المتبقية	عدد القطع الممنوحة
1. سطيف	352	2547,70	148	73	130	01	345
2. العلمة	287	1160	00	04	283	-	287
3. بازر سخرة	98	700	11	17	70	-	98
4. القلتة الزرقاء	84	573	04	07	73	-	84
5. حمام السخنة	42	860	06	01	25	10	32
6. بئر العرش	40	806	01	08	31	-	40
7. لهوة عبد الرحمان	63	555	00	00	58	05	58
8. عين أرنات	61	3000	29	20	12	-	61
9. مزلوق	40	1000	38	02	00	-	40
10. بوقاعة	44	900	04	03	29	08	36
11. بوعنداس	33	700	00	09	14	10	23
12. تالة إيفاسن	30	450	00	00	00	-	30
13. عين الكبيرة	42	865	00	00	00	-	42
14. تيزي نبشار	49	475	02	10	37	-	49
15. بني عزيز	26	1000	02	08	01	-	26
16. عموشة	22	700	04	08	10	-	21
17. عين ولمان	151	1200	52	17	77	05	146
18. قلال	44	1000	03	07	34	03	41
19. قجال	25	1000	01	05	19	-	25

20. صالح باي	55	800	21	17	17	-	55
21. ولاد صـــــابر شطر 1، 2 و3	225	600	-	16	24	19	206
22. عين أزال	74	1500	12	05	56	01	73
23. بيضاء برج	38	600	08	02	02	-	38

المصدر: من ترتيب الباحث من عدة مصادر ، مديرية الصناعة ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ومديرية المؤسسات ص وم، ولاية سطيف .

من الجدول نلاحظ أن غالبية القطع المستحدثة والمخصصة للاستثمار تم توزيعها بنسبة 90%، لكن هذه القطع لم يتم استغلالها في النشاط الصناعي والتجاري، حيث وصلت نسبة المشاريع المنجزة في هذه المناطق إلى حوالي 17,8% من مجمل القطع الموزعة وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- غياب المتابعة والرقابة مما أدى إلى المضاربة بهذه القطع الموجهة للاستثمار حيث بيعت أكثر من مرة،
- تحويل هذه القطع الارضية عن هدفها الرئيسي، حيث حول البعض منها إلى سكنات عائلية،
- نسبة كبيرة من الذين استفادوا من قطع أرضية في مناطق النشاط لا علاقة لهم بمجال الأعمال،
- غياب قوانين صارمة وهيئة رسمية لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، مما أدى إلى استغلال هذه المناطق في مجالات لاصلة لها بالاستثمار،

ويمكن الإشارة هنا إلى أن 24 بلدية(1) فقط من أصل 60 بلدية على مستوى ولاية سطيف استفادت من مناطق نشاط مع العلم أن هناك بلديات تملك موارد مادية هامة يمكن استغلالها لصالح التنمية المحلية.

X. مناقشة النتائج

بعد الحديث عن إشكالية التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وبعد الإشارة إلى أهم البرامج وسياسات التمويل التي انتهجتها واعتمدها الوزارة الوصية، وبالاستناد إلى نماذج الدول المتقدمة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **فإنه يمكننا تقييم تجربة ولاية سطيف في هذا المجال.**

وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سطيف

في ولاية سطيف تحصي 18 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في عديد الميادين على غرار البناء و الأشغال العمومية و الصناعات التحويلية و كذا الغذائية و الري و الخدمات كما أشار إليه مدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية. وتم في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010–2014) لدعم المؤسسات على تعزيز نجاعتها الموافقة على تأهيل 125 مؤسسة عبر ولاية سطيف من بين 225 ملف طلب أودع لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تحتل مدينة سطيف موقعا جغرافيا هاما، إذ تتوسط إقليمين مختلفين، إقليم الشمال الجزائري وإقليم الوسط، كما تنتمي إلى الوحدة الإدارية المتمثلة في بلدية سطيف التي تتوسط فيه إقليم الولاية وتعد فيه مركز القرار الإداري. اما من حيث الهياكل القاعدية فهي مفترق طرق للمبادلات ومركز عبور إجباري للتجارة، ما بين منطقة الهضاب العليا والمنطقة الوسطى من جهة والمنطقة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من جهة أخرى.

نمو وتطور السكان ولاية سطيف: عرفت ولاية سطيف نموا سكانيا معتبرا في الاربعين سنة الأخيرة، حيث سجلت نمو فاق معدل النمو الوطني، فقد ازداد سكان الولاية في الفترة نسبة1977- 1987) (بنسبة نمو بلغت 3.79%، إذ بلغ عدد السكان في سنة 1987 اكثر من مليون ساكن. وهذا المعدل أعلى حتى من المعدل الوطني الذي بلغ في نفس الفترة

3.08%[4]. ويمكن تفسير هذا الارتفاع باستفادة الولاية من عدة مشاريع تنموية خاصة الوحدات الصناعية مثل: مركب البلاستيك بمدينة سطيف ومركب العدادات بالعلمة، ومصنع الإسمنت بمدينة عين الكبيرة، بالإضافة إلى تجهيز مراكز بعض البلديات بالإدارات والخدمات التي تستقطب السكان من المناطق المجاورة. تعتبر من سطيف ولاية ريفية ولكن سكان الحضر في ازدياد مستمر على حساب سكان الريف والنسبة تقترب من التوازن.

تتقسم ولاية **سطيف** داخليا إلى 60 بلدية ، تؤطرها 20 دائرة وتمثل البلديات الجبلية لولاية سطيف 48.3 بالمائة أي 29 بلدية من أصل 60 بلدية بحيث تقع معظم هذه البلديات في المناطق الجبلية الشمالية والتي تمتد معظمها على سلسلة جبال البابور الممتدة من الشمال الغربي إلى الشمال.

أصبحت النشاطات الفلاحية الممارسة، الزراعة و تربية المواشي و تربية النحل مهددة بالزوال، آما أصبح التوازن البيئي للمدينة آكل في خطر .وهي نفس الوضعية بالنسبة للتوسع في الجهة الشرقية والجنوبية، حيث الأراضي الخصبة ذات الجودة العالية .الإمكانات الزراعية المعتبرة تستدعي المحافظة عليها في إطار زراعة حضرية، وعدم اعتبارها نقاطا سوداء و حواجز تقف في وجه توسع المدينة.

تمثل البلديات الشمالية لولاية سطيف أهمية كبيرة بالنسبة لقوتها البشرية بحيث تمثل6.89% من نسبة السكان لمجموع الولاية و قد عرفت بلديات الشمالية نموا سكانيا معتبرا خاصة في إحصائي 1987 و1998 بحيث قدر النمو السكاني بـ 1.49% حسب توقعات مصالح التهيئة العمرانية لسنة 2002 بينما المعدل الولائي قدر بنحو 2.52 بينما المعدل الوطني قدر 2.15%خلال تعداد 1998. وشهد سكان ولاية نموا معتبرا بحيث قدر عدد السكان 447 435 1 نسمة لسنة 2008 حسب الإحصاء الأخير.

بلغت الكثافة السكانية عبر البلديات سنة 1987: 152.58 /ن/كلم^2 لتصل سنة 1998 إلى199.65 ن/كلم^2 هو ارتفاع كبير، و يتركز جل السكان في المدن الحضرية الرئيسية : سطيف، العلمة ، عين الكبيرة، بوقاعة ، ثم تتضاءل بعد ذلك في باقي البلديات حسب تطور البلدية و الفعاليات الاقتصادية الموجودة في كل منها. وتعتبر هذه المناطق كأقطاب للنشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري والخدماتي، مع توفر للأمن خلال مرحلة التسعينيات فهي مراكز لجذب السكان، مما ساعد على نزوح السكان والاستقرار فيها.

أ- تعتبر الطرق الشريان الرئيسي للحركة، وتتوفر الولاية على شبكة معتبرة من الطرق موزعة على كامل تراب الإقليم؛

ب- تقدر مساحة الأراضي المستغلة فعلا في الولاية 360272 هكتار، بنسبة 78% من مساحة الأراضي الفلاحية و تتركز خاصة بالمنطقة السهلية، وهي تدل على أن منطقة الدراسة ذات طابع فلاحي؛

ج- يعتبر القطاع الفلاحي من النشاطات البارزة في اقتصاد الإقليم وهذا راجع لتوفر المنطقة علي الإمكانيات الطبيعة والبشرية جعلت هذا القطاع يعرف انتعاشا سنة بعد سنة؛

د- و تعتبر مدينة سطيف في الوقت الحالي ورشة كبيرة لمختلف مشاريع التنمية، أن الولاية تملك إمكانيات(طبيعية ، بشرية) تؤهلها لأن تقيم قاعدة صناعة متينة منتشرة عبر المجال.

اولا- الاهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي والاجتماعي والخدمي واهميته الاستراتيجية في ولاية سطيف

1- العوامل المساعدة على التوطن الصناعي

تعتبر ولاية سطيف والتي قطب من أقطاب الصناعة في الجزائر لما تحتويه من بنية تحتية هامة تساعد على نمو وتطور النشاط الاقتصادي والصناعي فهي تحتوي على أكثر من 12 مناطق صناعية منتشرة في مختلف تراب الولاية، كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي والذي تتوسط به ولاية سطيف كل من ولايات البرج وبجاية وباتنة وميلة

بالإضافة إلى شبكة الطرقات والمطار زاد من جاذبية الولاية للاستثمار المحلي، كل الظروف السابقة جعلت من الولاية تحتل المرتبة الخامسة. كما جاء من خلال دراسة، فان الوحدات الصناعية و توزيعها عبر مجال الولاية، حيث أنها تعاني من اختلال كبير، فالعدد الأكبر من هذه الوحدات محصور بين منطقتين أو ثلاث من الولاية و ذلك لعدة أسباب و عوامل تتحكم في هذا التواجد عبر المكان منها: **ومن العوامل المساعدة على التوطن الصناعي**[5]**:**

أ- **-البنية التحتية :** لها دور كبير في جذب الاستثمارات بهذا القطاع وتتمثل في الطرقات والمنشآت القاعدية والمواصلا ت(محطات، مطار ....)، وهي المواصفات التي لا تتوفر في كل البلديات، وهذا ما أدى إلى تركز كبير في كل من سطيف، العلمة، اللتان تتوفران على بنية تحتية هامة.

ب- الأسـواق :قد تكون هذه الأسواق محلية النشاط كمواد البناء والمواد الغذائية أو إقليميه، مثل مصنع الإسمنت بعي ن الكبيرة، أو وطنية كمصانع البلاستيك، لأن الهدف من إنجاز الوحدات الصناعية هو تلبية الحاجات المحلية ثم الإقليمية فالوطنية.

أ- **موارد الإنتاج :** في غالب الأحيان يرتبط وجود وحدات صناعية بتوفير القوى المحركة له أو المتمثلة أساسا في المواد الأولية، والتي رأينا أن الولاية تحتوي على إمكانيات كبيرة ومتنوعة(الإمكانيات الصناعية)، إضافة إلى اليد ا لعاملة التي تعتبر ضرورية في كل عمليا ت الإنتاج، وهي أيضا موجودة في الولاية بنسبة معتبرة.

ومن العوامل الأساسية السابقة الذكر، لاشك تعتبر بمثابة العناصر الأساسية الموفرة لمناخ ملائم يساعد على جذب الاستثمارات نحو أي مجال، وبالتالي قيام وحدات صناعية تساعد على الزيادة من وتيرة التنمية به من خلال إقامة مشاريع تخلق مناصب شغل جديدة وتعمل على خلق التوازنات المجالية المطلوبة.

2- الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي

تتوفر ولاية سطيف حاليا على مناطق صناعية تتربع في مجملها على اكثر 534 هكتار وتضم نشاطات مرتبطة بالميكانيك وصناعة الصلب والهياكل المعدنية والإلكترونيك والصناعات الغذائية والجلدية بالإضافة إلى الخدمات. كما استحداث 11 منطقة صناعية عبر عدة مناطق ببلديات ولاية سطيف على غرار عين أرنات وعين لكبيرة وبيضاء برج وعين أزال و بازار سكرة والعلمة من اجل تشجيع المواطنين الراغبين في الاستثمار وانجاز مشاريع متنوعة على غرار صناعة المواد الغذائية مواد البناء والإلكترونيك والتي ستساهم لخلق مناصب شغل للشباب خصوصا مع الإجراءات التشجيعية التي اتخذتها الدولة من اجل خلق فرص عمل كافية للشباب لبعث ديناميكية اقتصادية جديدة في الولاية. لقد أحصت مديرية الصناعة و المناجم لولاية سطي ف نهاية سنة2007 155 وحدة موزعة عبر تراب الولاية ، منها 36 : وحدة تابعة للقطاع العام ، 119 وحدة تابعة للقطا ع الخاص، هذه الوحدات متعددة الاختصاص ومتنوعة الإنتاج.

كما يعد قطاع الأشغال العمومية بالولاية من بين القطاعات التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الجماعات المحلية، فبالإضافة إلى مساهمته الفعالة في بناء الاقتصاد، فإن الموقع الجغرافي **الجيو-ستراتيجي** لسطيف التي تعد ولاية محورية بين ولايات الشرق و الوسط و الغرب، بفضل شبكة طرقاتها الوطنية البالغة 11 طريقا، أهمها الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار الذي يشق زهاء 75 كلم من تراب الولاية من الشرق الى الغرب. بالإضافة إلى المشاريع المستقبلية المبرمجة مثل الطريق الرابط بين مطار جنجن و ولاية سطيف بالطريق السيار عبر منطقة الحاسي، و ربط ولاية باتنة بولاية سطيف عبر الطريق السيار مما سيضيف نوعية من الحركة الاقتصادية خاصة في

الأولى المتعلقة بمطار جنجن. أما بالنسبة للنقل فلعل أهم المشاريع المنظر القيام بها هو تراموای مدينة سطيف الذي مزال لغاية اليوم قيد الدراسة وتجهيز محاطات جديدة لنقل المسافرين بالإضافة إلى توسعة مطار 8 ماي 1945 بتكلفة إجمالية وصلت إلى **150** مليار سنتيم.

أما بالنسبة لشبكة الغاز والكهرباء فقد تخصيص مبلغ مالي إجمالي يفوق **700** مليار سنتيم بغرض توسيع وتعميم شبكات الغاز الطبيعي عبر العديد من البلديات، مما سيساهم طبعا في تحسين ظروف معيشة المواطن ووضع حد لمعاناتهم الطويلة مع الظروف الطبيعة الصعبة، فضلا عن أهميته في تحريك عجلة التنمية المحلية و فتح أبواب الاستثمار. ومن جانب أخر، فقد بلغت نسبة التغطية بالكهرباء الريفية بولاية سطيف نسبة جد متقدمة تقارب 100%و ذلك بفضل ربط مختلف المناطق بخطوط ومراكز التوصيل، و في جانب أخر فقد عرف قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الولاية قفزة نوعية جدا خاصة في ظل عصرنة شبكة الهاتف و الانترنت ذات التدفق العالي و تزويد المنطقة بشبكة الألياف البصرية.

2- الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية، ذلك لأنه يوفر الاحتياجات الغذائية للإنسان، ومختلف المواد الأولية الموجهة نحو التصنيع، فهو يعد الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد متوازن. وتشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح , الشعير) التي تغطي هذه الزراعة نسبة 45 %من المساحة الزراعية, كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكروم و الخضر و البقول[6].

إن الطابع الفلاحي للمنطقة سطيف لم يتغير كثيرا، ذلك أن الولاية التي يغلب الطابع الريفي على سكانها بنسبة 66%، تتوفر حاليا على مساحة مخصصة للفلاحة تقدر بـ 560.900 هكتارا، وهو ما يمثل نسبة 85 %من المساحة الاجمالية للولاية، المقدرة بـ 654.987 هكتارا، وتشغل مساحة الأراضي الفلاحية مساحة قد رها 459848 هكتار بنسبة 70.21% من إجمالي مساحة الولاية. وتحتل الحبوب نسبة % 38.99 من المساحة الزراعية المستغلة فعلا حيث ت قدر المساحة 140692 هكتار ، تتركز في الأراضي السهلية المنبسطة خاصة. أما الأعلاف :تأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب بمساحة 34927 هكتار، بإنتاج قدر ب617070 قنطار أي بمردود 17.67 ق/هـ .

وفي هذا الشأن، فقد استفاد قطاع الفلاحة بولاية سطيف من اعتمادات مالية ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 تقدر بأكثر من 25 مليار دينارا، ستوجه خصيصا لتكثيف وتحسين الإنتاج، وتعزيز قدرات الولاية في إطار عقود النجاعة المبرمة مع الوزارة الوصية.

حققت ولاية سطيف خلال الموسم 2011-2012 المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج و جمع الحليب بإنتاج سنوي فاق 24,5 مليون لتر، تغطي بذلك ولاية سطيف 8 % من الاحتياجات الوطنية ما يجعلها تحتل "الريادة" وتكون نموذجا في هذا المجال خاصة وأن اليد العاملة الناشطة في هذه الشعبة فاقت 109 آلاف عنصر.

3-الاهمية الاقتصادية للقطاعي السياحة والسكن

يلعب القطاع السياحي دوراً حاسماً لا يستهان به في التنمية الاقتصادية، فالتطور السياحي في العالم يبرز المساهمة المتزايدة لهذا القطاع في النمو العالمي. لذا فان سياسة تشجيع الاستثمار السياحي بولاية سطيف وفتحه أمام الخواص ساهم في دعم الحظيرة الفندقية لوحدها في مدة زمنية قصيرة بازيد من **07** فنادق جديدة، خمسة منها بعاصمة الولاية، واثنان بالمدينة السياحية حمام السخنة الواقعة بالجهة الجنوبية الشرقية للولاية ، ليرتفع بذلك عدد الفنادق التي

تحصيها ولاية سطيف، إلى سبع فنادق مصنفة، و34 فندق غير مصنف، بسعة إجمالية تقدر بـ 1115 غرفة ، وقرابة ثلاثة آلاف سرير، كما تحصي مجمل فنادق سطيف أزيد من 350 منصب شغل دائم و 74 منصب عمل مؤقت.

في مجال السكن فقد استفادت الولاية من برنامج ضخم في مجال السكن العمومي الإيجاري، فقد شهدت سنة 2011 توزيع 5026 وحدة سكنية على مستوى 42 بلدية، تم تسليم 3802 وحدة لأصحابها، منها 1200 سكن من هذا النمط، وباعتبار أن أكبر نسبة من طالبي السكن موجهة نحو السكن العمومي الايجاري سطر القائمون على القطاع برنامجا ضخما يحصي 19400 وحدة سكنية منها أزيد من 7100 وحدة في طور الانجاز بالإضافة إلى 2070 وحدة موزعة على 27 بلدية.

التي لها مزايا لا تتوفر في المؤسسات الكبيرة، مما جعل عددها ينمو، ويتزايد الاهتمام بها، خصوصا للدور الاجتماعي الذي تلعبه الى جانب الدور الاقتصادي، مع العلم أن هذه المؤسسات تعد نواة أساسية لبروز المشاريع الكبرى و الشركات العملاقة، في مختلف أوجه النشاط في جميع مناحي الحياة . كل هذه الحقائق وغيرها التي منحت هذا الامتياز لهذا النوع من المؤسسات سنقف عليها خلال هذا المبحث.

ثانيا– تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية سطيف

أصبحت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التشوهات البيئية، جهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية وأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية.

وتحتل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الجزائر, كما تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية ، حيث بلغت مساهمته في خلق القيمة المضافة نسبة % 55 في سنة 2000 خارج قطاع المحروقات، محققا بذلك رقم أعمال يقدر ب 12 مليار دولار .كما عرف هذا القطاع نسبة نمو تتراوح بين % 6 إلى % 8 في الخمس سنوات الأخيرة، مع نسبة نمو تقدر ب % 11 في قطاع الفلاحة و % 20 في القطاع الإلكترونتقني سنة2000 ويشير تقرير" للأونكتاد" أنه تم تسجيل 43000 مشروع استثماري للقطاع الخاص منذ 1993 منها % 37 في قطاع الصناعة .كما يشير التقرير أن أكثر من 7000 مشروع تم توجيهها لتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمبلغ يقدر ب 7 مليار دولار.

من حيث عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. الجدول الموالي يعطي عرض حال لوضعية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لغاية 31 ديسمبر 2012.

الجدول رقم (21): توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل حسب قطاعات النشاط لولاية سطيف إلى غاية 2012/12/31.

القطاعات	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مجموع المؤسسات	مناصب العمل
الفلاحة والصيد البحري	89	10	5	104	804
المياه والطاقة	9	3	2	14	275
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0	0	0	0	0
المحروقات	2	3	2	7	253
المناجم والتنقيب	27	34	3	64	935
الصناعات المعدنية	43	7	0	50	256
مواد البناء والسيراميك والزجاج	490	61	15	566	4222
البناء والأشغال العمومية	2340	190	31	2561	12768
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	19	3	3	25	417
الصناعات الغذائية، تبغ وكبريت	358	17	18	393	2895
صناعة الألبسة والنسيج	64	4	0	68	233
صناعة الأحذية والجلود	7	0	2	9	207
الصناعات الخشبية، الطباعة والورق	492	8	1	501	1161
صناعات مختلفة	138	25	11	174	1724
النقل والمواصلات	872	9	3	884	1816
التجارة	2323	71	9	2403	5893
الفندقة، المطاعم، المقاهي	420	11	0	431	932
الخدمات المقدمة للمؤسسات	885	14	8	907	3946
الشؤون العقارية	21	2	3	26	571
المؤسسات المالية	39	30	6	75	1379
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	793	17	2	812	1624
مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة للجماعة	2	0	0	2	3
المجموع	9433.3	519	124	10076	42314

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحث من خلال المعطيات الإحصائية مدرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف.

يتبن من الجدول أن عدد المؤسسات المصغرة لغاية 31 ديسمبر بلغ 9433 مؤسسة و519 مؤسسة صغيرة و124 مؤسسة متوسطة فقط بإجمالي 10076 مؤسسة حيث كان أكبر تمثيل لكل من قطاع البناء والأشغال العمومية

وقطاع التجارة بأكثر من 2300 مؤسسة لكل منهما فحين اقتصر عدد مؤسسات الصناعية مجتمعة على 1119 مؤسسة وهذا ما يفسر الأثر الضعيف لهذه للمؤسسات على المنظومة الإنتاجية الوطنية، تحتاج هذه الظاهرة لدراسة لكشف أسباب عزوف الأفراد عن إنشاء مؤسسات صناعية، أما حجم مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات فقد بلغت 42314 والذي يعتبر عدد بسيط جدا إذا ما قورن بحجم البطالة أو بعدد سكان الولاية حيث كان لقطاع البناء والتجارة المساهمة الكبيرة في هذا العدد من مناصب الشغل حيث بلغ العدد 12768 و5893 على التوالي.

قبل القيام بعملية التقييم لدور البنوك العمومية في العملية التمويلية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولاية سطيف لابد من التطرق تطور عدد هذا النوع من المؤسسات للفترة 2001-2012 حسب احصائيات صندوق الضمان الاجتماعي لولاية سطيف للفترة 2001-2007 ومدرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف للفترة 2008-2012 كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف للفترة 2001-2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات	4522	8100	8248	9016	10087	10124	10236	10973	9380	8844	8634	10076
الفرق	--	+3578	+148	+768	+1071	+37	+112	+737	-1593	-210	+1442	

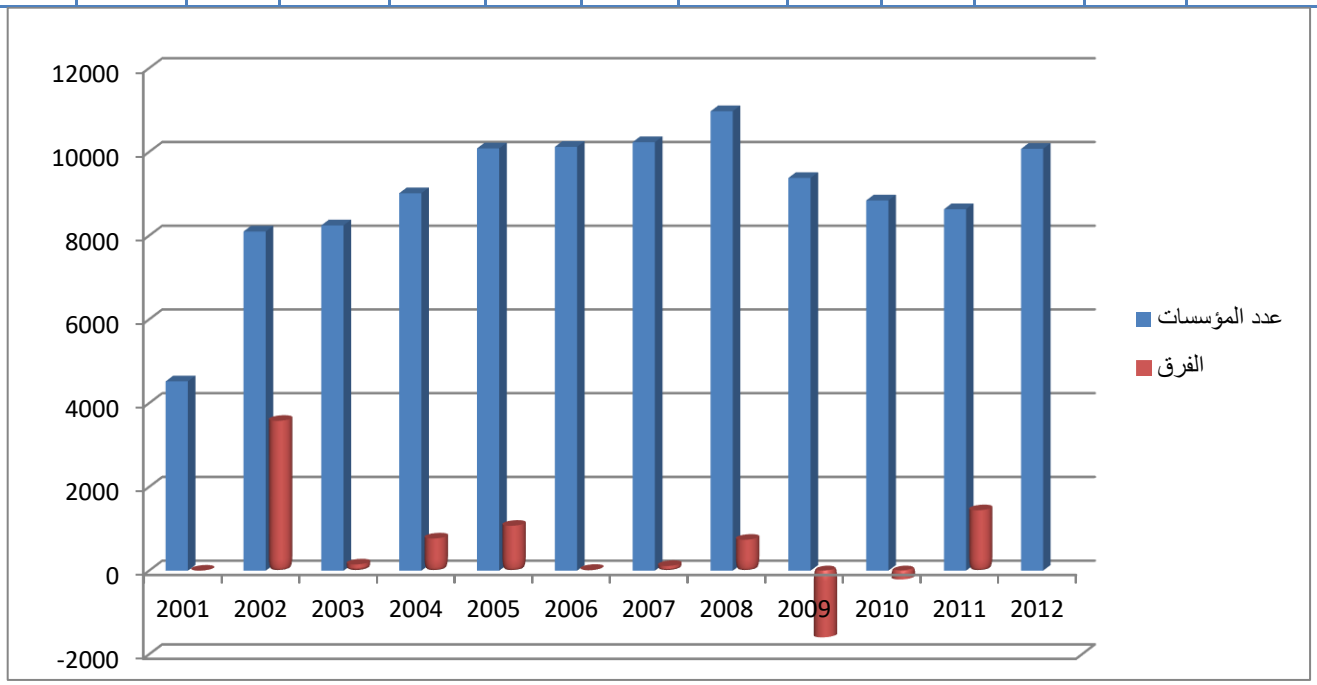

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي سطيف ومدرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف.

يتضح من الجدول أن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة شهد تطور ايجابي خلال الفترة 2001-2008 بعدها تناقص عدد المؤسسات (تطور سلبي) خلال الفترة 2009-2011 تأثرا بالمناخ الاقتصادي الذي لم يكن محفزا للاستثمار، بعدها عاد التطور الايجابي خلال سنة 2012 ويرجع السبب في ذلك للإجراءات الخاصة التي وضعتها الحكومة في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ابتداء من 2010.

ثالثا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية سطيف

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بداية من التسعينات قصد الخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في انخفاض المداخيل من المحروقات وارتفاع مستوى المديونية كان لها الأثر الكبير على الجماعات المحلية بولاية سطيف مثلها مثل بقية بلديات الوطن.

لقد أحصى البنك الدولي عدد الفقراء في الجزائر سنة 1985 بحوالي 7 ملايين فقير يعيشون بأقل من دولار في اليوم أي حوالي 22,6% من عدد السكان الإجمالي، أما عدد السكان الأكثر فقرا فقد انتقل من 10% سنة 1988 إلى 20% مسنة 1995، كما أشار البنك الدولي إلى أن البطالة كانت سببا رئيسيا في تزايد عدد الفقراء ((1) ، وحسب خريطة الفقر التي تم إنجازها في ماي 2002 من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ومساهمة وزارة التضامن الوطني بالجزائر صنفت 46 بلدية من أصل 60 كبلديات فقيرة في ولاية سطيف، أي ما يعادل 76,6% من مجموع بلديات الولاية، أما البلديات الفقيرة على المستوى الوطني فقد وصل عددها حسب الدراسة السابقة الذكر الى 967 بلدية من أصل 1541، أي ما يعادل 64,75% من مجموع البلديات المقدر ب 1541 بلدية، والجدول الموالي يوضح البلديات الفقيرة حسب مؤشر الثروة في بعض بلديات ولاية سطيف.

جدول (23): البلديات الفقيرة حسب مؤشر الثروة في ولاية سطيف (ماي 2002).

البلديات	عدد السكان -إحصاء 1998-	مؤشر الغنى دج/ساكن	الدرجة
أولاد سي احمد	9.456	130	2
عين الروى	11.454	345	3
ذراع قبيلة	15.748	126	2
بني شبانة	15.534	175	2
ولاد تبان	9.482	187	2
الحامة	12.353	124	2
معاوية	8.976	135	2
عين لقراج	17.099	200	2
دهامشة	9.710	235	2
بابور	18.445	199	2
قجال	27.891	237	2
عين لحجر	29.870	213	2
بوسلام	16.301	184	2
جميلة	25.765	154	2
البلاعة	14.594	129	2
عموشة	19.714	447	3
بيضاء برج	31.250	182	2
بئر حدادة	18.233	156	2

حربيل	3.650	419	3
الأوريسيا	14.507	334	3
تيزي نبشار	18.720	167	2
صالح باي	21.855	323	3
تالة إيفاسن	17.555	283	2
بني فودة	16.876	371	3
تاشودة	7.735	238	2
بني موحلي	8.678	169	2
ولاد صابر	10.005	147	2
قلال	19.886	216	2
أيت نوال مزادة	6.562	172	2
قصر الأبطال	20.667	128	2
بني حوسين	10211	196	2
ماوكلان	15.201	169	2
عين عباسة	15.058	451	3
بازر سخرة	25.586	481	3
بئر العرش	21.004	481	3
الطاية	9.346	500	3
الولجة	8.921	102	2
التلة	6.825	315	3
بني عزيز	17.913	429	3
بوطالب	8.328	109	2
الرصفة	14.025	99	1
سرج الغول	11.044	72	1
عين السبت	14.290	73	1
أيت تيزي	7.859	113	2
القلتة الزرقاء	14.110	84	1
الواد البارد	3013	103	2

المصدر: Ministère de la solidarité nationale et PNUD, op. cit, PP 92-93.

الدرجة 1: بلدية فقيرة جدا. الدرجة 2: بلدية فقيرة. الدرجة 3: بلدية متوسطة الفقر.

من الجدول نستنتج أن عدد البلديات في ولاية سطيف التي مؤشر الثروة فيها أقل من 100دج حوالي 04 بلديات وهي بلديات فقيرة جدا، أما البلديات الفقيرة فوصل عددها إلى 30 بلدية أي 50% من عدد بلديات الولاية، كما تبين أرقام الجدول أن الجماعات المحلية بولاية سطيف تأثرت بعوامل كثيرة مع نهاية التسعينات حيث ازدادت معاناة

مواطنيها والناجمة عن الانخفاض الذي عرفته ميزانية الدولة وخاصة ميزانية الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى افتقار هذه البلديات لأي نشاط اقتصادي وتجاري مع غياب كلي لوسائل العيش الضرورية.

إن الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل لأجل السكان والتنمية CENEAP بالتعاون مع ولاية سطيف في سنة 2009 صنف البلديات الفقيرة في هذه الولاية كالآتي:

جدول (24): ترتيب البلديات حسب مؤشر الثروة بولاية سطيف (2009).

بلديات فقيرة جدا 74 دج إلى 197 دج / ساكن	بلديات فقيرة 225دج إلى 464 دج / ساكن	بلديات متوسطة الفقر 894 دج إلى 1228دج / ساكن
معاوية	أولاد سي احمد	صالح باي
القلتة الزرقاء	الرصفة	عين آزال
سرج الغول	عين لحجر	بازر صخرة
بني شبانة	بئر حدادة	بني عزيز
أيت نوال مزادة	بيضاء برج	بوعنداس
ذرا قبيلة	بني وسين	بني ورثلان
أيت تيزي	جميلة	
بوسلام	ماوكلان	
تاشودة	الواد البارد	
جميلة	عين السبت	
قصر الأبطال	حربيل	
الطاية	بابور	
التلة	عين لقراج	
البلاعة	بني موحلي	
الولجة	الدهامشة	
	القانزات	
	تالة إيفاسن	
	تزي نبشار	
	عين الروى	
المجموع (15 بلدية)	المجموع (17 بلدية)	المجموع (6 بلديات)

المصدر : CENEAP, Synthèse des études, Wilaya de Sétif, 19 Mai 2009.

من الجدول يتضح مدى تأخر بلديات ولاية سطيف من حيث التنمية المحلية والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

يعتبر الفقر العدو الرئيسي بالنسبة للشعوب والحكومات، ولذا فإن الأمم المتحدة ومنذ الألفية الحالية بادرت إلى وضع آليات لمحاربته في مختلف دول العالم كما وضعت برامج استعجاليه خاصة للقضاء على آفة الفقر ومنها الجزائر التي بادرت إلى وضع آليات خاصة لذلك ومنها تدعيم التنمية المحلية عن طريق برامج خاصة ومنها برامج الإنعاش الاقتصادي الأول ثم الثاني والثالث الذي يمتد من 2009 إلى 2015، أما من حيث آلية المؤسسات المصغرة فقد تم

إنشاء بداية من 2004جهازا لتسيير القرض المصغر وهو مبادرة من الحكومة يتم من خلالها تقديم قروض ومساعدات مالية بدون فوائد للعائلات التي لا تملك دخلا أو العائلات التي مداخيلها لا تكفي لسد الحاجات الضرورية.

لقد أثبت القرض المصغر نجاعته في معظم دول العالم في تقليص عدد الفقراء، وأهم تجربة في العالم النامي هي تجربة يونس محمد ببنقلاداش، كما أن الدول الغنية هي كذلك أصبحت تعتمد على ما يسمى بالتمويل المصغر لحماية ذوي الدخل الضعيف والتقليل من الفوارق الاجتماعية.

إن نشاط القرض المصغر في ولاية سطيف استطاع أن يمول إلى غاية 2008/12/31 حوالي 2281 ملف في إطار التمويل الثنائي و108 ملف في إطار التمويل الثلاثي أي ما يعادل 46,20% من مجموع الملفات المودعة والبالغ عددها 5170 ملف، كما حقق استحداث حوالي 2500 منصب عمل موزعة على الدوائر كالآتي:

جدول (25): الملفات المودعة والممولة ومناصب العمل المستحدثة وفقا لصيغة التمويل الثلاثي في إطار القرض المصغر حسب الدوائر بولاية سطيف (2010) .

الدائرة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات الممولة	%	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عين الكبيرة	205	11	10.47	22
عين أرنات	95	3	3.15	6
عين أزال	157	8	5.09	16
عين ولمان	140	10	7.14	20
عموشة	50	10	20.0	20
بابور	130	8	6.15	16
بوعنداس	145	8	5.51	16
بني عزيز	45	2	4.44	4
بئرالعرش	55	5	9.09	10
بني ورثيلان	25	1	04.0	3
بوقاعة	115	5	4.34	10
جميلة	60	3	05.0	6
العلمة	100	8	08.0	16
قجال	240	2	0.83	4
حمام السخنة	50	1	02.0	3
حمام السخنة	125	4	3.2	8
صالح باي	190	5	2.63	10
سطيف	315	13	4.12	26
قانزات	5	1	20.0	3
المجموع	2234	108	04.83	219

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولاية سيطف، إحصائيات 2010، النسب من حساب الباحثين.

من الجدول يتبين أن عدد الملفات الممولة لا يتعدى 108 ملف من أصل 2234 ، أي ما يعادل 4,83%، وهذا راجع إلى الصعوبات التي تضعها البنوك أمام طالبي القرض على الرغم من الاتفاقيات التي تمت بين البنوك العمومية ووزارة التضامن في سنة 2008 قصد تسهيل تمويل المشاريع المصغرة في إطار القرض.

إن الصعوبات التي تعترض الشباب البطال في الحصول على القروض البنكية جعلت الغالبية منهم يفضلون التعامل بصيغة التمويل الثنائي والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول (26): توزيع الملفات المودعة والممولة ومناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر وفقا لصيغة التمويل الثنائي حسب الدوائر في ولاية سطيف (2010).

الدائرة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل	الاستثمار –دج–
عين الكبيرة	499	380	380	11.400.000
عين أرنات	70	51	51	1.530.000
عين أزال	476	370	370	11.100.000
عين ولمان	416	308	308	9.240.000
عموشة	52	32	32	960.000
بابور	278	201	201	6.030.000
بوعنداس	100	87	87	2.610.000
بني عزيز	10	8	8	240.000
بئر العرش	40	23	23	690.000
بني روثلان	8	8	8	240.000
بوقاعة	140	109	109	3.270.000
جميلة	25	25	25	570.000
العلمة	70	55	55	1.650.000
قجال	90	55	55	1.650.000
حمام قرقور	45	41	41	1.230.000
حمام السخنة	60	53	53	1.590.000
صالح باي	270	200	200	6.000.000
سطيف	265	253	253	7.590.000
قنزات	22	22	22	660.000
المجموع	2936	2281	2281	68.430.000

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولاية سيطف، إحصائيات 2010.

من الجدول نستنتج أن 77% من الملفات المودعة لدى وكالات تسيير القرض المصغر تم تمويلها لأنها تتم بين الأفراد طالبي القروض ووكالة القرض المصغر، أما توزيع القروض المصغرة حسب النشاط والجنس يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول (27): توزيع مناصب العمل في إطار القرض المصغر وفقا لصيغة التمويل الثنائي وصيغة التمويل الثلاثي حسب النشاط والجنس في ولاية سطيف (2010).

النشاط	ذكور	إناث	المجموع	%
الفلاحة	1810	265	2075	40,22
الصناعة	526	448	974	18,87
الأشغال العمومية	362	3	365	7,08
الخدمات	795	205	1000	19,37
النشاطات الحرفية	176	570	746	14,46
المجموع	3669	1501	5160	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2010، مع حساب النسب من طرف الباحثين.

من الجدول نستنتج أن عدد النساء اللواتي طلبن قروض مصغرة بلغ حوالي 1501 امرأة، أي ما يعادل 41% من مجموع الملفات المودعة، أما من حيث توزيع العمالة على النشاطات نجد قطاع الفلاحة يأتي في المرتبة الأولى بـ 40، 22% ثم قطاع الخدمات بـ 19، 37% وقطاع الصناعة بـ18,87%، أما الأشغال العمومية بقيت مساهمتها في التشغيل ضعيفة مقارنة بالنشاطات الأخرى .

إن سياسة القرض المصغر في الجزائر ما زالت بعيدة عن الأهداف المرجوة منها وخاصة التقليل من عدد الفقراء وهذا راجع للعديد من المشكلات نذكر منها:

– القروض المصغرة الممولة تتمركز في المدن المتوسطة والكبيرة على مستوى ولاية سطيف حيث نجد بعض المدن مثل بوقاعة، عين الكبيرة، عين ولمان وسطيف تستحوذ على حوالي 46% من عدد القروض الممولة بينما البلديات الأخرى التي تصنف ضمن البلديات الفقيرة وذات المعدلات المرتفعة من البطالة لم تستفد سوى ب 54% من القروض المصغرة الممولة وفقا لصيغة التمويل الثنائي أما في إطار التمويل الثلاثي فإن 75 % من البلديات لا تتجاوز حصتها من القروض المصغرة 10% مثل بلديات دوائر بني عزيز، بني ورثلان، حمام قرقور، قنزات وبوعنداس،

– طول مدة دراسة الملفات المودعة لدى البنوك حيث وصلت هذه المدة إلى ما يقارب السنة لدى البنك الوطني الجزائري،

– توقف بعض البنوك عن تمويل القروض المصغرة بعد أن وصل عدد الذين لم يسددوا أقساط القروض الممنوحة إلى حوالي 47%،

– الملفات المودعة عادة ما ترفض بسبب عدم قدرة طالبي القروض المصغرة توفير بعض الشروط وخاصة المادية منها كالمساهمة الفردية وأعباء أخرى مرتبطة بملف القرض،

– بطء إجراءات ضمان القرض والتي يتكفل بها صندوق ضمان القروض المصغرة(1)،

– عدم وجود هيئة متخصصة في التمويل المصغر مثلما هو معمول به في الكثير من دول العالم،

– غياب مرافقة حقيقية لأصحاب المشاريع الصغيرة مما أدى إلى فشل الكثير من المشاريع الصغيرة نتيجة الصعوبات التي تواجهها في بداية النشاط وخاصة المشاريع المنجزة في البلديات النائية.

رابعا– دور هيئات الدعم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

مثلها مثل بقية الولايات، استفادت ولاية سطيف بفروع لهياكل دعم المؤسسات ص وم ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولمعرفة دور هذه الهياكل في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة في ولاية سطيف نتناول المحاور الآتية:

أ- نمو المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ظهرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضمن مساعي الدولة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خاصة البطالة والفقر، كما تم تدعيم هذه الهيئات لاحقا بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع، وهذا لتسهيل تمويل مشاريعهم في مختلف النشاطات.

وللاطلاع على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تنمية المؤسسة الصغيرة بولاية سطيف نتناول بالتحليل المعطيات الإحصائية لآتية:

وصل عدد الملفات المقدمة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف والمؤهلة(1) لأن تكون مشاريع صغيرة في الفترة (2004-2008) إلى حوالي6837 ملف، هذه الملفات موزعة على النشاطات الرئيسية كالآتي:

جدول (28): توزيع الملفات المؤهلة حسب قطاعات النشاط الرئيسية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف للفترة (2004-2008).

القطاعات	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	136	524	249	246	111	2066
الحرف	159	125	123	249	256	972
البناء والأشغال العمومية	8	20	18	38	23	107
الري	3	3	3	-	-	9
الصناعة	194	174	119	165	91	667
الصيانة	3	5	14	41	32	95
المهن الحرة	7	16	17	32	23	95
الخدمات	195	344	304	898	716	2457
نقل البضائع	147	184	8	13	15	367
نقل المسافرين	1	0	0	-	1	2
المجموع	1573	1455	855	1686	1268	6837

المصدر: جدول من ترتيب الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مديرية ولاية سطيف.

- من الجدول نلاحظ أن الخدمات تحتل الصدارة بحوالي 36% من حيث الملفات المودعة، يليها قطاع الصيد البحري بنسبة 30,21%، أما الصناعة فحصتها من المؤسسة المصغرة لا تتعدى 9,75% وهذا راجع إلى صعوبة الحصول على أماكن قيام المشاريع وصعوبة الحصول على الآلات والمعدات، بالإضافة إلى الصعوبات التي يلاقيها هذا القطاع من حيث التمويل.
- لقد وصل عدد المشاريع الممولة سواءً في إطار التمويل الثنائي أو التمويل الثلاثي من 2004 إلى 2008 إلى حوالي 1173 مشروع، والجدول الموالي يبين توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات.

جدول (29): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

بولاية سطيف (2004-2010).

القطاعات	2004	2005	2006	2007	2010	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	21	40	60	68	45	234
الحرف	5	19	18	16	36	94
البناء والأشغال العمومية	3	3	4	10	23	43
الري	1	2	-	1	1	5
الصناعة	18	41	58	58	66	241
الصيانة	-	-	7	2	12	21
المهن الحرة	2	2	16	7	24	51
الخدمات	27	65	78	83	172	425
نقل البضائع	15	11	16	5	7	51
نقل المسافرين	-	-	1	1	6	8
المجموع	92	183	255	251	392	1173

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سيطف.

من الجدول نستنتج ما يلي:

نسبة المشاريع الممولة مقارنة بالمشاريع المؤهلة بلغ حوالي 17% في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2010.

نسبة المشاريع التي تم رفض تمويلها بلغت حوالي 83% وهذا راجع إلى الشروط التي تفرضها البنوك على أصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة الضمانات.

بلغت نسبة المشاريع الممولة في قطاع الخدمات 36,23% وفي الصناعة 20,54%، أما في قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد بلغت حوالي 20% وهذا يجعل الكثير من النشاطات الهامة مثل الصيانة والبناء والأشغال العمومية لا تستفيد من التمويل على الرغم أنها قطاعات مدرة لمناصب العمل، والجدول الموالي يبين نسبة المشاريع الممولة إلى المشاريع المؤهلة للفترة الممتدة من 2004-2010.

جدول (30): المشاريع الممولة والمشاريع المؤهلة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بولاية سيطف للفترة (2004- 2010).

السنة	المشاريع المؤهلة	المشاريع الممولة	%
2004	1573	92	5,84
2005	1455	183	12,57
2006	855	255	21,82
2007	1686	251	14,88
2008	1268	392	30,91
المجموع	6837	1173	17.15

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، ولاية سيطف، حساب النسب من طرف الباحثين.

يتبين من الجدول أن عدد المشاريع الممولة مقارنة بالمشاريع المؤهلة ارتفع إلى حوالي 31% سنة 2008، وهذا راجع إلى التسهيلات التمويلية التي أقرتها الحكومة لصالح مشاريع الشباب في إطار برنامج خاص لخلق حوالي 1.000.000

(مليون) منصب عمل إلى غاية 2015 ، وبالتالي أرتفع حجم الاستثمارات للفترة (2004–2008) إلى حوالي 3 مليارات دج موزعة على مختلف النشاطات وفقا للجدول الآتي:

جدول (31): توزيع الاستمارات حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف لسنوات (2004، 2005، 2007 و2010).

القطاعات	2004		2005	
	قرض بدون فائدة (دج)	مبلغ الاستثمار (دج)	قرض بدون فائدة (دج)	مبلغ الاستثمار (دج)
الفلاحة والصيد البحري	11 030 194,00	50 606 231,00	24 673 071,00	115 557 506,00
الحرف	1 045 689,00	4 182 756,00	6 476 908,00	28 547806,00
البناء والأشغال العمومية	466 941,00	1 867 766,00	1 487 171,00	6 588 022,00
الري	1 990 064,00	9 950 319,00	308 789,00	1 235 157,00
الصناعة	8 317 999 ,00	35 664 848,50	21 208 587,00	99 435 573,00
المهن الحرة	563 241,00	2 252 964,00	790 667,00	3 631 236,00
الخدمات	6 786 921,00	30 301 519,00	33 924 133,00	161 344 239,00
نقل البضائع	6 658 298,00	30 311 207,00	5 996 259,00	27 636 414,00
نقل المسافرين	غ م	غ م	غ م	غ م
المجموع	36 860 347,00	165 137 610,50	94 865 585,00	443 975 953,00
القطاعات	2007		2010	
	قرض بدون فائدة (دج)	مبلغ الاستثمار (دج)	قرض بدون فائدة (دج)	مبلغ الاستثمار (دج)
الفلاحة والصيد البحري	38 385 437,00	182 000 443,00	28 562 391,00	138 808 204,25
الحرف	5 725 827,00	24 773 834,00	11 003 017,00	46 381 154,00
البناء والأشغال العمومية	5 661 247,00	26 235 051,69	22 916 292,00	113 481 889,00
الري	1 902 903,00	9 514 513,00	1 611 770,00	8 058 849,00
الصناعة	37 501 681,00	176 841 273,00	41 918 638,31	189 912 420,88
الصيانة	–	–	2 220 097,00	9 338 326,00
المهن الحرة	2 151 985,00	9 181 832,00	5 518 471,00	23 671 842,00
الخدمات	35 247 437,50	158 835 994,00	56 123 766,00	251 064 521,00
نقل البضائع	3 832 601,00	18 729 903,00	12 090 405,00	60 452 023,00
نقل المسافرين	746 770,00	1 652 893,00	3 970 361,00	11 651 215,88
المجموع	131 827 859,50	610 875 645,69	185 935 208,31	852 820 445,00

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من طرف الباحثين من خلال إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سيطف، لسنوات: 2004، 2005، 2007 و2010 .

من الجدول نلاحظ أن حجم القروض بدون فوائد ارتفع بمعدل 413%، أما حجم الاستثمارات الكلي فقد انتقل من 165 مليون دج سنة 2004 إلى 852 مليون دج سنة 2010 ، أي بمعدل نمو قدره 416% خلال الفترة السالفة الذكر وهذا يعبر عن إرادة الدولة في تدعيم الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع الصغيرة وجعلها رهانها الأساسي في التنمية المحلية.
أما توزيع المشاريع الممولة حسب الصيغ التمويلية المختلفة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهو كالأتي:

جدول (32): توزيع الملفات الممولة حسب الصيغ التمويلية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف للفترة (2004-2010).

الصيغ التمويلية	عدد المشاريع الممولة	%
تمويل ثنائي	90	07,67
تمويل ثلاثي	1083	92,33
المجموع	1173	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سيطف احصئيات 2010.

من الجدول نلاحظ أن حاملي المشاريع الصغيرة يفضلون التمويل الثلاثي نظرا لضعف قدرتهم التمويلية التي تفرض عليهم نسبة أكبر في حالة التمويل الثنائي.

لقد ساهم أربعة بنوك في تمويل المؤسسة المصغرة بولاية سطيف، يتصدرها القرض الشعبي الوطني بـ 54,89% ، يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 11,16% ، والجدول الموالي يوضح مساهمة البنوك العمومية في تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف.

جدول (33): تمويل البنوك العمومية للمشاريع الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف إلى غاية (2010/12/31).

البنك	%
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	11,16
بنك التنمية المحلية	9,79
البنك الخارجي الجزائري	3,98
القرض الشعبي الجزائري	54,89
المجموع	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف.

إن توزيع المشاريع المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على بلديات ولاية سطيف للفترة (2004-2008) يبين مدى تمركز هذه المشاريع في البلديات الكبرى مثل سطيف والعلمة، حيث بلغت نسبة المشاريع الممولة بهذين البلديتين 42,2% من مجموع المشاريع الكلية، أي ما يعادل 495 مشروع من أصل 1173 والجدول الموالي يبين توزيع المشاريع الممولة على البلديات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف إلى غاية (2010/12/31).

جدول (34): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب البلديات بولاية سطيف إلى غاية 2010 /12/31.

البلديات	المشاريع الممولة	%	البلديات	المشاريع الممولة	%

عين عباسة	8	0,68	ذراع قبيلة	7	0,60
عين أرنات	35	2,98	العلمة	107	9,12
عين أزال	46	3,92	الولجة	4	0,34
عين الكبيرة	33	2,81	الأوريسيا	13	1,11
عين لحجر	31	2,64	قلال	11	0,94
عين لقراج	17	1,45	القلتة الزرقاء	9	0,77
عين ولمان	65	5,54	قانزات	1	0,09
عين الروى	19	1,62	قجال	25	2,13
عين السبت	6	0,51	الحامة	13	1,11
أيت نوال مزادة	2	0,17	حمام السخنة	6	0,51
عموشة	20	0,71	حمام القرقور	12	1,02
بابور	5	0,43	حربيل	2	0,17
بازر صخرة	22	1,88	قصر الأبطال	10	0,85
بيضاء برج	27	2,30	معاوية	1	0,09
البلاعة	3	0,26	موكلان	11	0,94
بني عزيز	3	0,26	مزلوق	14	1,19
بني شبانة	12	1,02	ولاد عدوان	5	0,43
بني فودة	7	0,60	ولاد صابر	6	0,51
بني موحلي	7	0,60	ولاد سي احمد	1	0,09
بني ورثيلان	15	1,28	ولاد تبان	2	0,17
بني وسين	6	0,51	الرصفة	5	0,43
بئر العرش	20	1,71	صالح باي	10	0,85
بئر حدادة	6	0,51	سرج الغول	2	0,17
بوعنداس	10	0,85	سطيف	388	33,08
بوقاعة	28	2,39	تاشودة	1	0,09
بوسلام	5	0,43	تالة إيفاسن	19	1,62
بوطالب	3	0,26	الطاية	14	1,19
الدهامشة	2	0,17	التلة	2	0,17
جميلة	5	0,43	تيزي نبشار	4	0,34
المجموع (58 بلدية)				1173	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سيطف، النسب تم حسابها من طرف الباحثين.

من الجدول نستنتج أن البلديات التي تعاني من البطالة والفقر وعددها 56 بلدية لم تستفد سوى بحوالي 57.8 % من مجموع المشاريع الممولة وخاصة بلديات شمال الولاية.

إن المقارنة بين المشاريع المودعة والمشاريع المؤهلة والممولة على مستوى البلديات تبين أن نسبة المشاريع المرفوضة من طرف البنوك بلغت 10202ملف، أي ما يعادل 84% من الملفات المقدمة للوكالة، وهذه تعتبر نسبة كبيرة جدا تدل على المشكلات التي مازالت تعترض إنشاء المؤسسة المصغرة في الجزائر، والجدول الموالي يوضح الملفات المؤهلة والممولة حسب البلديات في ولاية سطيف

جدول (34): الملفات المؤهلة والممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب البلديات في ولاية سطيف منذ نشأة الوكالة إلى غاية (2010/12/31).

البلديات	ملفات مقدمة	ملفات مؤهلة	ملفات ممولة	البلديات	ملفات مقدمة	ملفات مؤهلة	ملفات ممولة
عين عباسة	170	143	20	ذراع قبيلة	102	90	14
عين أرنات	373	335	67	العلمة	916	810	157
عين أزال	293	259	61	الولجة	120	108	6
عين الكبيرة	256	228	49	الأوريسيا	202	176	31
عين لحجر	286	243	34	قلال	189	170	18
عين لقراج	92	81	24	القلتة الزرقاء	94	85	12
عين ولمان	574	515	89	قانزات	45	38	5
عين الروى	197	171	29	قجال	281	251	30
عين السبت	60	58	10	الحامة	87	76	20
أيت نوال مزادة	26	22	5	حمام السخنة	197	176	15
أيت تيزي	12	11	0	حمام قرقور	114	102	18
عموشة	166	150	34	حربيل	22	20	3
بابور	57	53	9	قصر الأبطال	192	178	17
بازاز صخرة	252	223	3	معاوية	20	17	1
بيضاء برج	281	248	31	موكلان	124	110	18
بلاعة	78	65	5	مزلوق	160	147	21
بني عزيز	89	82	6	واد البارد	13	12	1
بني شبانة	70	63	17	ولاد عدوان	34	30	10
بني فودة	115	105	13	ولاد صابر	94	81	7
بني موحلي	29	27	13	ولاد سي احمد	20	15	2
بني ورثلان	130	113	21	ولاد تبان	46	44	5
بني وسين	81	67	15	الرصفة	51	46	5
بئر العرش	419	364	32	صالح باي	168	145	18
بئر حدادة	154	144	8	سرج الغول	25	23	7
بوعنداس	214	195	26	سطيف	3116	2803	652
البوقاعة	369	339	67	تاشودة	38	35	1

بوسلام	76	68	12	تالة إيفاسن	183	161	34
بوطالب	34	32	6	الطاية	165	131	20
دهامشة	30	26	5	التلة	95	80	8
جميلة	125	108	8	تيزي نبشار	96	85	10
المجموع					12117	10783	1915

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحثين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سطيف، 2010

من الجدول نستخلص أن عدد الملفات الممولة في بعض البلديات مقارنة بالملفات المودعة لا يتجاوز 7% مثل ما هو الحال في بلديات بوعنداس، ذراع قبيلة وبوسلام، كما أن هناك بلديات لم تستفد من أي مشروع ممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مثل بلدية أيت تيزي على الرغم أن 12 ملف تم إيداعهم من طرف شباب هذه البلدية.

ب- نمو المؤسسة الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

كما سبق وأن تمت الإشارة إليه فإن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تم إنشاءه سنة 1994 وذلك لمعالجة البطالة التي عرفتها الجزائر نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي وما نجم عنه من غلق للعديد من المؤسسات العمومية المحلية وإحالة عمالها على البطالة. ولأجل إدماج العمالة المسرحة أوكلت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مهمة تدعيم البطالين في خلق نشاط يتناسب مع مؤهلاتهم في شكل مؤسسات صغيرة، ولإدماج البطالين تم وضع برامج تكوينية لصالحهم في المهن التي عليها طلب في سوق العمل.

يمول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المشاريع الصغيرة في حدود 30% من قيمة المشروع والباقي يمول عن طريق القروض البنكية مع الأخذ في الاعتبار المناطق الخاصة التي تستفيد من امتيازات خاصة مثل الهضاب العليا والجنوب، ففي ولاية سطيف تم منح هذه الصفة للبلديات الآتية:

عين عباسة، عير لحجر، عين لقراج، عين السبت، أيت نوال مزادة، أيت تيزي، بني ورتلان، بوسلام، بوطالب، ذراع قبيلة، قانزات، الحامة، حمام السخنة، حربيل، معاوية، الواد البارد، ولاد صابر، ولاد سي احمد، ولاد تبان، تاشودة، تالة إيفاسن، الطاية وتيزي نبشار، 90% من هذه البلديات هي بلديات جبلية تقع في شمال ولاية سطيف، بالإضافة إلا أنها البلديات التي تعاني أكثر من البطالة والفقر.

تضم ولاية سطيف المديرية الجهوية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حيث يتبعها كلا من فرع المسيلة، بجاية، برج بوعريريج ، تساهم هذه الوكالة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، على أن لا تتعدى تكلفة المشروع خمسة ملايين دج، يتم تمويل هذه المشاريع عن طريق المساهمة الفردية والمحددة ما بين 5 و10% ومساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة التي تتراوح مابين 20 و50% بالنسبة للهضاب العليا والجنوب ، والجدول الموالي يوضح المشاريع المودعة، المقبولة والممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

جدول (35): المشاريع المودعة، المقبولة والممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية سطيف، حسب قطاعات النشاط، (2004-2010).

القطاعات	الملفات المودعة	%	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	% الممولة إلى المودعة
الفلاحة والصيد البحري	409	22,39	261	27	6,6
البناء والأشغال العمومية	177	9,69	118	39	22,03
كيمياء وبلاستيك	15	0,82	12	5	33,3
تجارة	0	0	0	0	0
الري	6	0,32	5	4	66,6
مؤسسات مالية	1	0,05	1	0	0
المحروقات والطاقة	4	0,21	3	1	25
الصناعة	258	14,12	179	68	26,35
مواد البناء	24	−1,31	15	5	20,83
مناجم ومحاجر	0	0	0	0	0
الخدمات	515	28,20	279	76	14,75
النقل	417	22,83	283	46	11,03
المجموع	1826	%100	1156	271	%14,84

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المديرية الجهوية، ولاية سطيف، حساب النسب من طرف الباحث.

من الجدول نستنتج ما يلي:

– استقبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حوالي 1826 ملفا يخص مشاريع صغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 أي ما يقارب من 304 ملف سنويا.

– النشاطات الأكثر طلبا من طرف المستثمرين هما الفلاحة بـ 22,39%، الصناعة بـ 14,12%، الخدمات بـ 28,02% والنقل بـ 22,83%، أما النشاطات الأخرى الطلب عليها لا يتجاوز الطلب عليها 5 مشاريع في المتوسط.

– نسبة المشاريع التي وجدت طريقها للتمويل لا تتعدى 14,84% أي أن البنوك قبلت تمويل 271 مشروع من أصل 1826 ملف مودع لدى الوكالة.

– عدد المشاريع التي رفضت سواءً من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو البنوك وصل خلال الفترة 2004–2009 إلى 1555 ملفا وعليه يبقى مشكل التمويل العائق الأساسي أمام المشاريع الصغيرة المنشاة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والجدول الموالي يوضح المشاريع الممولة بصفة نهائية من طرف البنوك.

جدول (36): المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية سطيف حسب الجهة الممولة والجنس للفترة: (2004–2010).

البنوك	المشاريع	%	رجال	نساء	المساهمة الفردية	قروض بدون فوائد	قروض بنكية دج

	الممولة				دج	دج	
بنك التنمية الريفية	43	15,86	41	1	9 601 592,38	22 155 804,82	73 901 099,84
البنك الخارجي الجزائري	10	3,69	18	1	5 457 617,82	11 650 840,35	39 837 833,88
البنك الوطني الجزائري	62	22,87	50	33	10 726 620,15	27 805 773,58	88 035 037,00
بنك التنمية المحلية	54	19,92	48	6	14 279 019,03	29 136 619,57	83 235 920,00
القرض الشعبي الجزائري	102	37,63	88	13	34 443 737,44	60 140 603,57	192 775 676,00
المجموع	271	100	245	35	74 508 586,82	150 889 641,41	487 785 566,63

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المديرية الجهوية، سطيف، حساب النسب من طرف الباحثين.

من الجدول يتبين أن:

البنوك العمومية هي المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، غالبية المشاريع تمول من طرف القرض الشعبي الجزائري بنسبة 37,63% يليه البنك الوطني الجزائري بنسبة 22,87% ثم بنك التنمية المحلية بنسبة 19,92%،

مازال العنصر النسوي ضعيف من حيث الطلب على المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بحيث نسبة النساء اللواتي تحصلن على قروض بنكية لا تتعدى 14,28% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد البطالين منهن،

بلغ حجم الاستثمارات الفعلية في الفترة 2004–2009 حوالي 713 مليون دج ، أي ما يعادل مليوني دج لكل مشروع.

إن توزيع المشاريع ص وم الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية سطيف تبين مدي تمركز هذه المشاريع في ثلاثة مناطق وهي سطيف، العلمة وبوقاعة بنسبة 22,5%، أي أن ثلاثة بلديات استفادت من حوالي 60 مشروع وباقي المشاريع موزعة على 57 بلدية مما جعل البلديات الفقيرة لم تستفد من أية مشاريع ذات أهمية تسمح بالمساهمة في معالجة مشكلاتها الأساسية ألا وهما الفقر والبطالة، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول (36): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على بلديات ولاية سطيف للفترة (2004–2010).

البلدية	المشاريع	%	البلدية	المشاريع	%
سطيف	102	37.63	بازر صخرة	6	2.21
عين الكبيرة	4	1.47	حمام السخنة	1	0.36

بني عزيز	1	0.36	مزلوق	3	1.10
عين الروى	1	0.36	حربيل	3	1.10
بئر العرش	7	2.58	الأوريسيا	1	0.36
بني شبانة	3	1.10	تيزي نبشار	4	1.47
ولاد تبان	1	0.36	صالح باي	1	0.36
الحامة	1	0.36	عين أزال	7	2.58
عين لقراج	2	0.73	قانزات	2	0.73
عين عباسة	2	0.73	تالة إيفاسن	8	2.95
الدهامشة	1	0.36	بوقاعة	11	3.92
قجال	4	1.47	بني فودة	2	0.73
عين لحجر	4	1.47	ولاد صابر	2	0.73
بوسلام	1	0.36	حمام قرقور	1	0.36
العلمة	41	15.12	قصر الأبطال	2	0.73
جميلة	2	0.73	بني حسين	1	0.36
بني روثلان	2	0.73	ماوكلان	5	1.84
عين أرنات	6	2.21	القلتة الزرقاء	2	0.73
عموشة	6	2.21	الطاية	1	0.36
عين ولمان	9	3.32	الولجة	2	0.73
بيضاء برج	1	0.36	التلة	1	0.36
بوعنداس	4	1.47	المجموع	271	100

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة سيطف.

من الجدول نستنتج أن 03 بلديات من أصل 60 بلدية استحوذت على ما يقارب من 63 مشروع أي بنسبة 22,50% من عدد المشاريع الممولة، وهذا يبين مدى تمركز هذه المشاريع في المراكز الحضرية الكبرى والموضح في الجدول الموالي.

جدول (37): توزيع المشاريع الممولة على البلديات في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

البلديات التي لم تستفيد من أي مشروع	البلديات التي استفادت بأقل من 10 مشاريع	البلديات التي استفادت بأكثر من 10 مشاريع
17 بلدية أغلبها بلديات تتميز بالفقر والبطالة	40 بلدية وهي بلديات تتميز بارتفاع معدلات البطالة	03 بلديات وتتمثل في المدن الكبرى والمتوسطة

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

إن هذا التوزيع يبين مدى ضعف الجماعات المحلية من حيث استقطاب المشاريع الصغيرة لأجل استغلال الموارد المحلية وتوفير مناصب العمل، وبالتالي تقليص البطالة والفقر والرفع من مستوى معيشة السكان.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الجماعات المحلية بولاية سطيف.

لقياس دور المؤسسات ص وم في تنمية الجماعات المحلية بولاية سطيف يتم الاعتماد على المؤشرات التي تتوفر حولها المعلومات الكافية لتحليلها واستخراج نتائج تأثيرها، ومن أهم هذه المؤشرات:

1- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.**

أ- وضعية التشغيل في ولاية سطيف: إن عدد سكان ولاية سطيف الذين هم في سن العمل حسب الإحصاء العام للسكان 2008 والذين تتراوح أعمارهم بيم 16-59 سنة بلغ حوالي 961590 نسمة أي بمعدل 63,93% من مجمل سكان الولاية منهم 474545 ذكور والباقي وهو حوالي 49,35% إناث، والجدول الموالي يبين توزيع السكان حسب الجنس والعمر في ولاية سطيف.

جدول (38): توزيع السكان حسب الجنس والعمر في ولاية سطيف إلى غاية (2010/12/31).

العمر / الجنس	ذكور	إناث	المجموع	%
5 – 0	78774	76753	155527	10,34
15 – 6	148559	144746	293305	13,49
59 – 16	487045	474545	961590	63,93
أكثر من 60	47485	46271	93760	6,24
المجموع	761868	742314	1.504.180	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

تتميز ولاية سطيف وكباقي ولايات الوطن بسيطرة عنصر الشباب على الهرم السكاني، حيث بلغ عدد الذين هم أقل من 30 سنة في سنة 2008 حوالي 63,32% والذين تتراوح أعمارهم ما بين (20-35 سنة) حوالي 30%، وهذا أدى إلى تزايد طالبي العمل مقارنة بعروض العمل، والجدول الموالي يبين تطور نسبة السكان الأقل من 35 سنة لسنوات (1988، 2004، 2006 و2008).

جدول (39): تطور عدد السكان الأقل من 35 سنة في ولاية سطيف (1988، 2004، 2006 و2008).%

الفئة العمرية	% 1988	% 2004	% 2006	% 2008
أقل من 30 سنة	69,27	67,91	65	63,62
35 – 20 سنة	24,62	25,46	30	29,81

المصدر: تم ترتيب الجدول من طرف الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

لقد عرفت ولاية سطيف معدلات بطالة مرتفعة في فترة التسعينات وهذا راجع إلى تزايد الطلب على العمل وقلة المعروض منه بسبب حل معظم المؤسسات المحلية العمومية مع نهاية التسعينات مثل الأروقة الجزائرية، المقاولات ما بين البلديات والمؤسسات المحلية التابعة للمجالس البلدية خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية ، ترتب عن ذالك

إحالة ما يقارب من 40% من حجم العمالة النشطة على البطالة(1)، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة بولاية سطيف (2002–2008).

جدول (40): تطور معدلات البطالة في ولاية سطيف (2002–2008).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	%30,88	%30,79	%21,66	%21.40	%14,00	%13,13	%7,58

المصدر: تم تصميمه من طرف الباحثين اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف.

من الجدول يتبين أن معدلات البطالة بدأت تعرف تناقصا ملحوظا بداية من 2005 بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة البطالة، بالإضافة إلى التحسن المالي للدولة مما أدى إلى تخصيص نفقات خاصة كقروض ومساعدات للبطالين (تم هذا في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الأول والثاني).

لقد عرفت معدلات البطالة على مستوى البلديات ارتفاعا معتبرا وخاصة البلديات الجبلية المعزولة، حيث وصلت البطالة إلى حدود 40% في بعض البلديات سنة 2002، مما رفع من هجرة سكان البلديات المتضررة من البطالة نحو المدن المتوسطة ومقر الولاية، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة على مستوى دوائر الولاية للسنوات (2002–2008).

جدول (41): تطور معدلات البطالة حسب الدوائر في ولاية سطيف للسنوات (2002-2008) .

الدوائر / السنوات	%2002	%2004	%2006	%2007	%2008
سطيف	21,60	13,90	11,34	11,34	5,86
عين أرنات	27,70	18,46	12,00	11,59	8,91
عين الكبيرة	28,70	15,42	18,40	38,40	10,27
عين أزال	33,90	24,15	15,10	15,03	9,31
عين ولمان	36,59	22,47	16,20	16,19	8,17
عموشة	30,80	23,28	10,06	10,03	7,74
بابور	24,80	16,44	7,39	7,47	12,08
بني عزيز	30,70	23,59	9,53	8,47	11,09
بني وثلان	31,60	22,92	22,41	14,37	7,72
بئر العرش	43,30	30,61	28,14	28,03	11,12
بوقاعة	25,80	17,66	7,63	7,48	6,69
بوعنداس	47,00	38,77	23,10	22,55	7,79
جميلة	26,80	18,14	12,12	12,39	7,58
العلمة	30,10	21,30	6,77	6,71	6,92
قجال	38,10	26,31	21,94	21,93	6,33
قانزات	45,40	33,15	27,62	27,83	6,20
حمام قرقور	29,50	20,65	12,77	12,84	10,03
حمام السخنة	46,20	33,51	30,75	30,75	6,78

ماوكلان	36,70	28,22	17,82	17,48	8,05
صالح باي	36,70	26,00	17,88	17,71	9,67
الولاية	30,88	21,66	14,00	13,93	7,58

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحثين اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف.

على الرغم من الانخفاض الذي عرفته معدلات البطالة بداية من سنة 2006 في الكثير من الدوائر إلا أن البطالة على مستوى البلديات بقيت مرتفعة، حيث وصلت في البلديات الواقعة شمال الولاية وفقا لإحصائيات 2008 كالآتي: سرج الغول 11,28%، عين السبت 33,47%، الرصفة 10,25%، بيضاء برج 10,31%، ذراع قبيلة 10,09%، الولجة 11,40%، بئر العرش 12,31%، بني فودة 10,28%، كما تجدر الإشارة إلى أن حساب معدلات البطالة لا يعتمد على إحصائيات دقيقة، بالإضافة إلى أن الكثير من الشباب البطال لا يسجل لدى وكالات التشغيل والتي يعتمد عليها كثيرا في تحديد عدد البطالين، ويبقى التشغيل الاهتمام الأول لدى الجماعات المحلية خاصة تلك التي لا تتوفر على مناخ أعمال مناسب لجلب المستثمرين، ومنها بلديات شمال الولاية نظرا لطبيعتها الجغرافية، وعدم توفر مناخ أعمال مناسب، وللاطلاع على تطور معدلات البطالة على مستوى بلديات ولاية سطيف إلى غاية 2008/12/31

إن توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في ولاية سطيف يبين استحواذ القطاع الصناعي على 23,11% من حجم العمالة سنة 2008 بعدما كانت تستحوذ على حوالي 12,00% في سنة 2007، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد انخفضت نسبة العمالة به سنة 2008 إلى 4,84% بعدما كانت في 2007 حوالي 25,95%، والجدول الموالي يبين توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ولاية سطيف لسنوات 2007 و2008.

جدول (42): توزيع العمالة على النشاطات الرئيسية في ولاية سطيف للسنوات (2007 و2008).

السنوات / القطاعات	2007		2010	
	عدد العمال	%	عدد العمال	%
الفلاحة	30 601	11,70	111 594	32,01
الصناعة	30 862	11,81	80 571	23,11
البناء والأشغال العمومية	67 871	25,15	16 861	04,84
الإدارة	14 516	05,55	38 138	10,94
الخدمات	58 141	22,22	21 503	6,18
التجارة	59 554	22,77	79 960	22,93
المجموع	261 545	%100	348 627	%100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، إحصائيات 2007 و2010.

أما توزيع طلبات العمل حسب المستوى الدراسي فيشير إلى ارتفاع عدد طالبي العمل من الجامعيين، حيث وصل في سنة 2008 إلى ما يقارب 2006 طلب عمل من أصل 33425 طلب عمل مودع لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، أي ما يعادل 6% من مجموع طلبات العمل، فيما بلغت نسبة طالبي العمل من المستويات الأخرى 94% أغلبهم ذوي مستوى المتوسط، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول (43): توزيع طلبات العمل حسب المستوى الدراسي في ولاية سطيف إلى غاية 2010/12/31).

الوكالة	المستوى الدراسي					المجموع
	بدون مؤهل	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	

سطيف	642	1670	4463	3070	984	10829
عين الكبيرة	617	708	1696	717	173	3911
عين ولمان	707	1144	2569	1416	757	6593
بوقاعة	233	606	1773	844	296	3752
العلمة	990	1696	3606	1552	496	8340
المجموع	3189	5824	14107	7599	2006	33425

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، وكالة سطيف.

ب- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية سطيف.

لقد راهنت الدولة الجزائرية على قطاع المؤسسات ص وم في امتصاص البطالة وتفعيل القطاعات الاقتصادية وكذلك لمحو أثار برنامج التعديل الهيكلي وما صاحبه من فقر وتدني مستوى المعيشة خاصة في البلديات، كما راهنت على هذا القطاع في تدعيم التنمية المحلية، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات ص وم على القطاعات ومناصب العمل المنشأة إلى غاية جوان 2009.

جدول (44): توزيع المؤسسات ص وم ومناصب العمل المنشأة حسب القطاعات إلى غاية (جوان 2010)، بما فيها قطاع الصناعات التقليدية في ولاية سطيف.

المؤسسات / القطاعات	م. مصغرة	م. صغيرة	م. متوسطة	مجموع المؤسسات	مناصب العمل	%
الفلاحة والصيد البحري	79	12	6	97	959	2,40
المياه والطاقة	9	2	2	13	259	0,65
الصناعة	1037	99	40	1176	7890	19,77
مواد البناء	369	62	14	445	3977	09,97
البناء والأشغال العمومية	2647	179	30	2856	13370	33,51
النقل	892	9	3	904	1828	04,58
التجارة	1807	67	9	1813	5194	13,01
الخدمات	**1541**	**86**	**18**	**1645**	**6429**	**16,11**
المجموع	**8381**	**516**	**122**	**9029**	**39906**	**%100**

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحثين من خلال المعطيات الإحصائية لمديرية المؤسسات ص وم بولاية سطيف.

من الجدول نستخلص أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة من حيث التشغيل وهذا راجع إلى برامج السكن التي اعتمدتها الحكومة منذ مدة، مما شجع المستثمرين على التوجه نحو هذا النشاط.

- **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق فرص العمل.**

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الركيزة الأساسية في معالجة البطالة وذلك عن طريق تدعيم الشباب البطال الأقل من 30 سنة في إقامة مشاريع صغيرة تماشى مع مؤهلاتهم ومقدرتهم المالية، والجدول الموالي يوضح مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل على مستوى ولاية سطيف.

جدول (45): توزيع مناصب العمل المعلنة والمحققة في بعض قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف للفترة (2004-2010).

القطاعات	الملفات المقبولة	مناصب الشغل المتوقعة	الملفات الممولة	مناصب الشغل المحققة	%
الفلاحة والصيد البحري	2066	5894	214	712	12,08
الصناعة الحرفية	972	3407	94	325	9,53
البناء والأشغال العمومية	107	561	43	252	44,51
الري	9	52	5	51	98,07
الصناعة	667	2608	241	989	37,80
الصيانة	95	300	61	69	23,0
المهن الحرة	95	267	51	145	54,30
الخدمات	2457	7696	425	1419	57,75
نقل البضائع	367	813	51	119	14,63
نقل المسافرين	2	7	8	27	385
المجموع	**6837**	**21605**	**1173**	**4108**	**19,01**

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحث بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف، للفترة (2004-2010).

من الجدول نستنتج أن مناصب العمل المتوقع استحداثها والمعلن عنها في الملفات المودعة لدى الوكالة لا تتحقق، بحيث لم يتم استحداث سوى 4108 منصب عمل في الفترة 2004- 2010 أي حوالي 821 منصب عمل سنويا خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- التمويل، حيث لم يتم تمويل خلال الخمس سنوات الماضية (2004- 2010) سوى 1173 ملف من أصل 6837 ملف مودع ومؤهل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- الكثير من المشاريع المعلنة لا تتجسد في الواقع نظرا لأن أصحابها لا توجد لديهم الخبرة والقدرة على التسيير، بالإضافة إلى النزاعات التي تنشب بين أعضاء المؤسسة، هذه النزاعات تسببت في غلق ما يقارب من 15% من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الخمس سنوات الماضية(1).

أما مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق مناصب العمل على مستوى البلديات يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول (46): توزيع مناصب العمل المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب البلديات إلى غاية (2010/12/31).

البلديات	المشاريع المنجزة	العمالة	الاستثمار (دج)	البلديات	المشاريع المنجزة	العمالة	الاستثمار (دج)
عين عباسة	19	56	31 872 123,00	ذراع قبيلة	11	43	14 871 494,00
عين أرنات	64	239	141 589 983,00	العلمة	143	501	316 465 136,13
عين أزال	44	145	77 431 825,75	الولجة	5	15	12 291 770,00
عين الكبيرة	41	161	68 013 325,16	الأوريسيا	28	120	46 792 573,00
عين لحجر	29	101	61 268 682,63	قلال	18	58	41 563 608,00
عين لقرج	22	81	37 604 931,31	القلتة الزرقاء	12	38	30 309 449,00

عين ولمان	75	247	90 784 401,83	قانزات	4	12	6 489 180,00
عين الروى	25	82	29 685 529,38	قجال	29	88	74 440 992,88
عين السبت	6	20	13 962 697,25	الحامة	16	47	31 392 383,69
أيت نوال مزادة	5	14	9 516 767,00	حمام السخنة	12	40	23 869 242,50
أيت تيزي	0	0	0,00	حمام قرقور	17	67	33 068 902,00
عموشة	32	106	51 962 380,00	حربيل	3	17	7 347 000,00
بابور	6	19	8 430 623,13	قصر الأبطال	15	48	16 150 408,00
بازاز صخرة	31	91	64 623 059,00	معاوية	1	4	2 943 786,00
بيضاء برج	25	84	67 666 938,88	موكلان	18	61	42 006 791,00
بلاعة	5	18	12 337 887,88	مزلوق	19	90	50 144 306,50
بني عزيز	6	19	10 159 084,00	واد البارد	1	3	2 467 956,00
بني شبانة	16	53	34 492 244,00	ولاد عدوان	10	33	19 665 242,00
بني فودة	13	46	27 954 454,81	ولاد صابر	6	19	9 967 177,00
بني موحلي	12	39	35 594 527,88	ولاد سي احمد	2	6	5 845 122,00
بني ورثلان	19	65	30 611 310,50	ولاد تبان	5	14	7 793 244,00
بني وسين	15	59	20 153 664,70	الرصفة	4	12	9 310 315,00
بئر العرش	30	101	61 691 221,25	صالح باي	15	46	22 415 464,00
بئر حدادة	6	18	8 644 106,00	سرج الغول	7	21	12 151 984,03
بوعنداس	24	85	45 712 002,00	سطيف	602	2195	1 290 831 481,40
البوقاعة	64	215	120 567 108,00	تاشودة	1	3	3 530 258,00
بوسلام	10	38	18 860 065,63	تالة إيفاسن	33	100	82 299 061,63
بوطالب	5	24	7 403 515,00	الطاية	17	55	35 373 087,00
دهامشة	5	14	9 737 193,00	التلة	8	25	6 857 456,00
جميلة	8	23	10 617 900,00	تيزي نبشار	10	37	23 472 435,00
مجموع الولاية					1734	6081	3 491 076 397,67

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف.

من الجدول نستنتج أن البلديات التي تعاني أكثر من البطالة (انظر الملاحق 14–17) لم تستفد من استثمارات معتبرة في إطار المؤسسة المصغرة مثل بلدية معاوية، ولاد سي احمد، الواد البارد، البلاعة، الدهامشة، بوطالب، أيت تيزي، الرصفة وتاشودة، هذه البلديات التي بلغت حصتها من المؤسسات المصغرة الممولة حوالي 24 مؤسسة فقط أي ما يقارب 1,38% من مجموع المؤسسات المصغرة المنشأة مند نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما أن عدد البلديات التي استفادت من أقل من 20 منصب عمل وصل إلى 19 بلدية من أصل 60 مع أنها البلديات التي تعاني أكثر من الفقر والبطالة. إن مناصب العمل المحققة إلى غاية 2010/12/31 على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمت من خلال إنفاق ما يقارب 3.491.076.397,67 دج، بحيث حقق كلا من قطاع

الصناعة وقطاع الخدمات وقطاع الفلاحة والصيد البحري أكثر من 63,70% من مناصب الشغل، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (47): توزيع مناصب العمل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب قطاعات النشاط (2004-2010).

القطاعات	المؤسسات المصغرة المنجزة	العمالة	الاستثمار (دج)
الفلاحة والصيد البحري	329	1017	788 704 965,25
الصناعة الحرفية	219	777	248 214 326,76
البناء والأشغال العمومية	92	444	198 702 489,17
الري	5	51	28 758 838,00
الصناعة	329	1416	755 476 956,56
الصيانة	21	70	24 184 458,00
المهن الحرة	58	166	83 045 433,97
الخدمات	428	1441	797 346 629,84
نقل البضائع	28	75	94 167 250,38
نقل المسافرين	157	464	296 826 485,50
النقل بالتبريد	64	147	148 157 853,25
نقل الغاز	4	13	27 490 711,00
المجموع	1734	6081	3 491 076 397,67

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، سطيف.

إن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن عدد الجامعيين المستثمرين في المؤسسة الصغيرة لم يتجاوز 6,98% أما المستثمرين في المؤسسة الصغيرة من خريجي التكوين المهني والتكوين المتوسط فقد وصل إلى حوالي 31,31% و45,71% على التوالي من مجمل المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما يلاحظ قلة مساهمة المرأة في إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل ، حيث لم تساهم سوى بحوالي 10,33% مقابل 89,67% رجال، مع العلم أن ما يقارب من نصف السكان ما بين 16 و59 سنة هم نساء، والجدول الموالي يبين توزيع مناصب العمل المحققة حسب المستوي التعليمي والجنس في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

جدول (48): توزيع مناصب العمل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب المستوي التعليمي والجنس: (2004-2010).

المستوى التعليمي	مناصب العمل	%	الجنس	مناصب العمل	%
التكوين المهني متوسط	1800 2800 200	29.60 46.04 3.29	ذكور	5452	89.65

ابتدائي ثانوي جامعي	818 463	13.41 7.66	إناث	629	10.35
المجموع	6081	100		6081	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف ، النسب من حساب الباحث.

- مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في توفير مناصب العمل.

لقد جاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في فترة تميزت بارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية وما صاحبها من حل للمؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الأساسية كالصناعة والزراعة وما تبعه من إحالة آلاف العمال على البطالة سواءً عن طريق التسريح الإجباري أو غلق المؤسسات.

إن توجه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نحو تدعيم البطالين وتشجيعهم على خلق نشاط خاص بدء مع منتصف سنة 2004، هذا التدعيم المتمثل في تمويل مشاريع صغيرة وفقا لصيغة التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي والتي سبقت الإشارة إليهما في الفصول السابقة.

إن مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل بولاية سطيف خاصة بالنسبة للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة كانت كالآتي:

عدد المشاريع الممولة بصفة نهائية للفترة (2004-2008) وصل إلى حوالي 271 مشروع،

مناصب العمل المستحدثة من خلال هذه المشاريع 1065 منصب عمل،

إجمالي الاستثمارات حوالي 690 مليون دج،

تكلفة منصب العمل قدرت بحوالي 647 ألف دينار جزائري للمنصب الواحد أي ما يعادل 64 مليون سنتيم،

أما توزيع مناصب العمل حسب النشاطات الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية سطيف فهو كالآتي:

جدول (49): توزيع مناصب العمل حسب النشاطات الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ولاية سطيف (2004-2009).

القطاعات	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب	%	نساء	رجال	الاستثمارات (دج)
الفلاحة	27	95	8,92	1	25	84 146 011,55
البناء والأشغال العمومية	39	288	27,04	1	39	121 227 457,67
كيمياء وبلاستيك	5	28	2,62	1	4	22 036 058,76
الري	4	22	2,06	0	4	16 430 865,31
المحروقات والطاقة	1	2	0,18	0	1	2 698 635,00
الصناعة	5	20	1,88	1	4	10 664 043,81
مواد البناء	76	266	24,97	20	57	172 130 911,00
النقل	46	83	7,79	0	45	92 785 625,36
المجموع	271	1065	100	34	237	690 258 393,54

المصدر: جدول من ترتيب الباحث اعتمادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة سطيف.

من الجدول نستنتج أن مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل ضعيفة، فخلال سنوات نشاطه حقق ما يقارب من 178 منصب عمل في المتوسط لكل سنة خلال ستة سنوات، كما أنه لم يساهم في تقليص عدد البطالين في بلديات الولاية ، بحيث 17 بلدية لم تستفد من أي مشروع طيلة الفترة المذكورة أعلاه، هذه البلديات التي تعتبر من أكثر البلديات فقرا على مستوى الولاية مثل بلديات الحامة، بوطالب، أيت نوال مزادة وحربيل وغيرهما من البلديات الفقيرة، أما من حيث مساهمة النشاطات المختلفة في خلق مناصب العمل نجد قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات هي أكثر القطاعات مساهمة في التشغيل بنسبة 24,50%، 27,04% و24,90% على التوالي.

يعتبر مشكل التمويل العائق الرئيسي أمام طلبات المشاريع الصغيرة التي يتقدم بها البطالون إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فهو يؤثر بشكل مباشر على مناصب الشغل المستحدثة، والجدول الموالي يوضح المقارنة بين مناصب الشغل المتوقعة والمحققة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

جدول (50): مناصب الشغل المتوقعة والمحققة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ولاية سطيف (2004-2009).

عدد المشاريع المودعة	عدد مناصب العمل المتوقعة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة	%
1826	4001	271	1065	26,61

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة سطيف.

إن الجدول يبين ما يلي:

لاالاالملفات المرفوضة من طرف البنوك وصلت إلى 1555 ملف أي ما يعادل 85,15% من الملفات المودعة.

عدد مناصب العمل التي تم إلغائها والناجمة عن عدد الملفات المرفوضة وصل إلى 2936 منصب عمل أي ما يعادل 73,93% من عدد المناصب المتوقعة.

لاالاالاالقد تبين من خلال دراسة دور الهيئات الداعمة للمؤسسة ص وم في التشغيل مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن مساهمة هذه الهيئات كانت ضعيفة وخاصة في معالجة للبطالة على مستوى بلديات الولاية ، فمعظم البلديات لم تستفد من المشاريع الممولة في إطار الهيئات المذكورة آنفا وخاصة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والجدول الموالي يبين معدلات البطالة في بعضً بلديات ولاية سطيف في 2008/12/31.

جدول (51): البطالة في بعض بلديات ولاية سطيف الى غاية (2008/12/31).

البلدية	البطالة %	البلدية	البطالة %
ذراع قبيلة	10,9	7. بني فودة	10.28
بئر العرش	12,31	8. سرج الغول	11.28
البلاعة	12,22	9.عين السبت	13.47
الولجة	11,40	10.الرصفة	10.25
صالح باي	10,24	/	/
جميلة	11,49	/	

المصدر: جدول من انجاز الباحث اعتمادا على إحصائيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، 2008

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم مالية الجماعات المحلية.

تعتبر المؤسسات ص وم موردا ماليا رئيسيا بالنسبة للجماعات المحلية وذلك من خلال الضرائب والرسوم المستحقة على هذه المؤسسات والتي تستفيد منها مباشرة البلديات، مثل الرسم على النشاط المهني والرسوم العقارية ورسوم التطهير والبيئة وغيرها من الضرائب والرسوم الاخري.

إن المؤسسات ص وم من خلال خصائصها تخلق نشاطات مختلفة على مستوى المجموعة المحلية سواءً نشاطات اقتصادية واجتماعية كتوسع التجارة والخدمات واستغلال الموارد المحلية، وهذه بدورها تدعم القدرة الجبائية للمجموعة المحلية، مما يجعلها قادرة على القيام بمهامها وتحقيق أهداف المجتمع المحلي.

إن بلديات ولاية سطيف تعاني من مشاكل عديدة كبقية بلديات الوطن، ولعل أهم هذه المشكلات الصعوبات المالية مما يجعلها عاجزة عن القيام بتوفير مناخ مناسب قصد تشجيع الاستثمار المحلي ومنح مزايا للمستثمرين لاستغلال الأنشطة الزراعية والصناعية في هذه البلديات، ويبقي المصدر الوحيد لموارد البلديات هو المساعدات التي تقدم لها من ميزانية الدولة سواءً على شكل برامج للتنمية (PCD) أو برامج قطاعية (PSD).

إن الموارد المالية المتاحة لدى معظم بلديات ولاية سطيف لا تكفي لخلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وهذا راجع إلى: (1)

غياب كلي للمؤسسات ص وم التي بإمكانها استغلال الموارد المحلية المادية والبشرية المتاحة،

المشاريع التي استفادت منها معظم البلديات في إطار مختلف الهيأت كلها مشاريع مصغرة محدودة التأثير على التنمية المحلية مثل الأكشاك والمقاهي وبعض الخدمات،

المناطق المخصصة للنشاط لا تتوفر على أدنى الشروط التي تسمح بإقامة وحدات إنتاجية أوتجارية يمكنها أن تساهم في موارد البلدية2) ،

غياب كلي لدور المجالس المحلية في البحث عن الآليات التي تسمح برفع مواردها الجبائية،

ضعف التأطير وبالتالي ضعف تسيير موارد البلدية وإنفاقها فيما لا يحقق منافع اقتصادية واجتماعية،

معظم البلديات تعتمد إلى غاية 60% من مدا خيلها على مساعدات خزينة الدولة وصندوق الجماعات المحلية،

تمتص الأجور ونفقات التسيير العادية 35% من ميزانيات البلديات،

إن الدراسات التي قدمتها الحكومة حول المالية المحلية جاءت نتائجها كالآتي:

1020 بلدية على المستوى الوطني عاجزة في سنة 2004 أي ما يعادل 66% من عدد البلديات،

ديون البلديات وصلت سنة 2000 إلى 22 مليار دج، قامت الحكومة بمعالجة مديونية حوالي 938 بلدية أي ما يعادل 61% من عدد البلديات على المستوى الوطني،

بلغت الاحتياجات التمويلية للبلديات سنة 2007 حوالي 167 مليار دج لأجل تحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي والرفع من مستوى الخدمة العمومية،

بلغ معدل التأطير بالبلديات 6% وهي نسبة ضعيفة جدًا لا تسمح لها بوضع إستراتيجية تنموية محلية.

لقد عرفت بلديات ولاية سطيف خاصة منها الواقعة شمال الولاية عجزا ماليا أثر على مقدرتها في تقديم الخدمة العمومية وتحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي بحيث:(1)

عدد البلديات العاجزة سنة 2006 وصل إلى 18 بلدية من أصل 25 بلدية.

عدد البلديات العاجزة سنة 2007 وصل إلى 13 بلدية من أصل 25 بلدية.

عدد البلديات العاجزة سنتي 2006 و2007 حوالي 12 بلدية.

تعتمد البلدية على الموارد الجبائية في تمويل خزينتها بالدرجة الأولى، فعلى سبيل المثال وحسب معطيات المديرية العامة للضرائب بلغت الجباية المحلية 230 مليار دج سنة 2007، 70% من هذه الجباية مصدرها الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مستوى النشاط الاقتصادي فيها، والجدول الموالي يبين مساهمة الجباية المحلية في مؤشر الثروة ببعض بلديات ولاية سطيف.

(هذا المؤشر يتم حسابه بتقسيم مجموع مدا خيل البلدية من ممتلكاتها، الجباية المحلية والخدمات على مجموع السكان.

جدول (52): نصيب الجباية المحلية في مؤشر الثروة لبعض بلديات ولاية سطيف (2010).

البلديات	المداخيل الكلية (دج)	الجباية المحلية (دج)	%	مؤشر الغنى (دج/ساكن)
عين ولمان	1 056 674,66	735 803,18	69,63	1 416,36
سطيف	13 442 806,00	11 415 381,87	84,51	4 623,49
العلمة	9 916 917,54	8 755 635,38	88,28	6 393,31
الدهامشة	27 779,88	16 028,39	57,00	298,61
سرج الغول	13 333,23	8 376,33	62,00	142,12
عين السبت	33 629,81	18 105,57	53,8	224,34
أولاد سي أحمد	24 341,41	14 591,01	57,00	245,34
القلتة الزرقاء	25 488,42	4 766,82	30,77	100,20
البلاعة	22 364,10	2 022,32	09,04	149,44
جميلة	44 917,19	22 344,46	49,74	183,76
عين أزال	538 145,98	410 985,18	76,37	1 090,84

المصدر: جدول من انجاز الباحث من خلال المعطيات الإحصائية لمديرية الضرائب، ولاية سطيف.

مؤشر الثروة = مجموع المداخيل / عدد السكان.

من الجدول يتبين أن البلديات التي استطاعت استقطاب بعض الاستثمارات في مختلف المجالات بما فيها قطاع المؤسسات ص وم نجد مؤشر الغنى لديها يتراوح ما بين 1000 و1500 دج للفرد، أما البلديات التي لا يوجد بها نشاط اقتصادي فمؤشر الثروة لديها يتراوح ما بين 100 و300 دج للفرد، وبالتالي تصنف ضمن البلديات الفقيرة، هذه البلديات مساهمة الجباية المحلية في ثروتها لاتتعدى 40 % وهذا يجعلها عاجزة على تقديم الخدمة العمومية والمساعدة في توفير بيئة ملائمة للاعمال تسمح باستقطاب الاستثمارات الصغيرة المتاحة.

XI. أصالة النتائج وتفردها:

تحتل ولاية سطيف حاليا المرتبة الخامسة من حيث تعداد المؤسسات ص وم على المستوى الوطني تتمركز هده المؤسسات في عدد محدود من البلديات، وعلى الرغم من تطور تعداد المؤسسات ص وم في الولاية في السنوات الأخيرة إلا أن مساهمتها في تنمية الجماعات المحلية بقيت ضعيفة وهدا راجع إلى:

1- أكثر من 90% من المؤسسات ص وم تتمركز في 5 بلديات و10% منها موزعة على ال 55 بلدية المتبقية.

2- بعض البلديات لم تستفد من أي مشروع استثماري ذا أهمية سواء في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أوالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مثل بلديات أيت تيزي، الولجة، الرصفة، عين السبت، تيزي نبراهم وغيرهما من البلديات النائية، حيث لايتعدى عدد المؤسسات الصغيرة في غالبية البلديات مؤسسة واحدة لكل 10000 ساكن.

3- المشاريع الصغيرة التي استفادت منها بعض البلديات تتمثل في مشاريع خدمية مصغرة لا تساهم بشكل كبير في التوظيف أو الإنتاج المحلي.

4- معظم بلديات الولاية لا تملك منطقة نشاط، بالإضافة إلى أن معظم مناطق النشاط المعلن عنها في بعض المستندات الرسمية للولاية غير موجودة في الواقع.

5- مناطق النشاط المتوفرة حولت عن هدفها، فكل القطع الأرضية المخصصة للاستثمار في هذه المناطق بيعت من طرف المستفيدين منها أو حولت إلى سكنات ومستودعات خاصة، ففي سنة 2010 أحصت الوكالة العقارية بولاية سطيف حوالي 793 قطعة ارض لم تستغل في الاستثمار أي ما يعادل نصف عدد القطع الممنوحة، بالإضافة إلى حوالي 503 اعذارا وجهته الولاية إلى مستفدين من قطع أرضية في مناطق النشاط المختلفة لإخلالهم بدفتر الشروط وتحويل القطع الأرضية التي استفادوا منها في مجالات أخرى لا صلة لها بالاستثمار.

6- لا توجد جهة متخصصة في متابعة العقار الممنوح في إطار تدعيم الاستثمار وبالتالي معظم المشاريع التي استفادت من قطع أراضي في مناطق النشاط لم تنجز.

7- ضعف مساهمة قطاع المؤسسات ص وم في التشغيل على مستوى البلديات، فانخفاض البطالة إلى ما دون 10% في بعض البلديات نهاية 2009 راجع إلى التوظيف المؤقت في إطار التدابير والإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة في هذا المجال.

8- مساهمة المؤسسات ص وم في التقليل من الفوارق الاجتماعية وتخفيض معدلات الفقر بقيت محدودة نظرا لغياب مشاريع هامة قادرة على توفير مناصب العمل.

9- المؤسسات ص وم لا تستغل سوى 20 % من موارد الجماعات المحلية مما لايسمح لهذه الجماعات القيام بتنمية محلية ذاتية.

10- معظم البلديات لم تستفد سوى بمشروع أو مشروعين في إطار القرض المصغر والمخصص لعديمي الدخل وبالتالي لم يتأثر مستوى السكان المعيشي، ففي سنة 2009 سجيل حوالي 55000 رب عائلة على مستوى البلديات للاستفادة من المساعدة الاجتماعية أي ما يقارب 11% من مجموع سكان الولاية.

11- فعالية الهيئات الداعمة للمؤسسات ص وم بقيت محدودة وذلك لأن:

60 % من مشاريع الشباب ترفض من طرف البنوك خاصة المشاريع المراد انجازها في البلديات النائية.

80% من المشاريع الممولة من طرف البنوك تتواجد بالمدن الكبرى باعتبار أن المشاريع التي ستقام في البلديات الأخرى بالنسبة للبنوك غير مضمونة المردودية وتحمل مخاطر عالية.

الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات ص وم لا تملك القدرة على متابعة المشاريع الممولة لضمان إنجازها وبالتالي الكثير من هذه المشاريع أصحابها لا يستطيعون إنجازها لقلة الخبرة والتكوين والتخصص في الميدان.

المؤسسات ص وم المنجزة لا تحترم الكثير من القواعد، وبالتالي تفقد الكثير من الامتيازات الممنوحة لها مما يجبرها على الغلق.

المشاريع الممولة والحاصلة على تراخيص الانجاز لا توظف عدد العمال المعلن عنه في الدراسة المقدمة للهيئات المختلفة وهذا لا يساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتقليص البطالة.

الملفات المقدمة من طرف الشباب الراغب في إقامة نشاط خاص لا تأخذ في الاعتبار الكثير من معطيات المحيط مثل التسويق ووفرة المواد الأولية واليد العاملة وغيرهما من المعطيات، وبالتالي تفشل هذه المشروعات في السنة الأولى من انطلاقها.

12- نظرا لغياب قطاع للمؤسسات ص وم في الكثير من البلديات جعل سكانها يتوجهون إلى المدن المتوسطة أو مقر الولاية للبحث عن عمل أو الهجرة بشكل نهائي.

13- إحجام الكثير من الشباب البطال عن طلب إقامة مشاريع صغيرة في بلدياتهم خوفا من أن المحيط لا يسمح باستمراريتها ونموها.

14- المحيط الاقتصادي للمجموعات المحلية لا يشجع على الاستثمار لأن 60% من البلديات لا تملك موارد مالية كافية توجهها نحو تحسين وتهيئة محيطها.

15- 40 بلدية من أصل 60 بلدية في ولاية سطيف تعيش على المساعدات التي تقدمها الدولة نظرا لعدم امتلاكها لمناطق نشاط تستفيد من جبايتها.

16- لا يوجد وعي لدى المنتخبين المحليين بضرورة تدعيم قطاع المشاريع الصغيرة لما له من أهمية في التنمية الملحية.

17- القوانين السارية المفعول التي تسير الجماعات المحلية لم تعد تتماشى مع التحولات التي عرفها المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

18- غياب كلي لما يسمي باللامركزية في اتخاذ القرار، فالمجالس المحلية لا تستطيع أن تتخذ قرارا إلا بالرجوع للوصاية.

19- % 70 من ميزانيات البلديات تنفق على الخدمات الإدارية.

20- كل البلديات لا تملك خريطة لمواردها المحلية والقابلة للاستغلال، وبالتالي الكثير من هذه الموارد غير مستغلة على الرغم أن قطاع المؤسسات ص وم يمكن أن يتكفل بذلك.

21- لا توجد استراتيجية واضحة للتنمية المحلية لدى الجماعات المحلية تسمح باستغلال الموارد المحلية وتجعلها في صالح المواطنين.

22- معظم البلديات تملك ثروات متعددة يمكن استغلالها عن طريق استقطاب الاستثمارات في قطاع المؤسسات ص وم، لكن هذه البلديات نجدها مصنفة ضمن البلديات الفقيرة.

23- غياب كلي لإعلام محلي يسمح بتعريف المستثمرين بالفرص الاستثمارية على مستوى الجماعات المحلية والتعريف بخصوصيات كل بلدية الاقتصادية والاجتماعية.

24- غياب كلي لاستراتيجية تجميع المؤسسات ، فقطاع المؤسسات ص وم في ولاية سطيف مبعثر وهذا لا يساعد على ظهور أنظمة إنتاج محلية متكاملة تخدم تنمية المناطق المتواجدة بها، مما ولد تناقضا بين طبيعة نشاط هذه المؤسسات والموارد المتاحة في البلديات، فمعظم المشاريع الاستثمارية في بلديات جنوب الولاية مثلا تنشط في مجالات لاعلاقة لها بخصوصيات المنطقة، هذه المنطقة التي يمكن أن تكون قطبا صناعيا وخاصة في مجال الصناعات الغذائية.

25- الهيئات الداعمة أو التي لها علاقة بقطاع المؤسسات ص وم لا تملك المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار على مستوي الولاية.

26- غياب إعلام حقيقي حول طبيعة الامتيازات المختلفة الممنوحة للمستثمرين مما جعل الكثير منهم لا يستفيد من هذه الامتيازات.

27- عدم ارتباط أصحاب المؤسسات ص وم باتحادات مهنية أو غرف التجارة والصناعة مما جعل مشاكلهم لا تصل إلى المعنيين بتدعيم المشاريع ص وم.

28- ركزت الدولة على جانب التمويل دون مراعاة الكثير من الجوانب الأخرى التي تلعب دورا أساسيا في تنمية وتطوير قطاع المؤسسات ص وم مثل المرافقة والمتابعة والدعم والتدريب...الخ، فالكثير من المشاريع الحاصلة على التمويل ورخص الاستثمار لم تتمكن من الانطلاق بسبب غياب المرافقة والدعم من طرف الهيئات المعنية.

29- ضعف مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة على الرغم أنها قادرة على النجاح في عدة نشاطات هامة.

30- ضعف مشاركة الجامعيين في المشاريع الممنوحة في إطار الهيئات الداعمة للمؤسسات ص وم مما رفع من معدل تعثر هذه المشاريع، فالدراسات التي تناولت هذا الجانب في بعض الدول أثبتت أنه كلما كان صاحب المؤسسة يملك مؤهلات في ميدان عمله زاد معدل نجاح ونمو مؤسسته.

31- التكوين الذي تقدمه بعض الهيئات لفائدة الشباب البطال مثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غير كافٍ ولا يفي بالغرض حيث لا يتجاوز الأسبوعين، بالإضافة إلى نوعية المكونين فبعض المكونين يجهل أبسط المعلومات الاقتصادية والاجتماعية عن الولاية المتواجد

هناك عدة عوامل ساعدت على إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تلخيصها في ما يلي:

1) ساهمت علوم التسيير من خلال اهتمامها بالبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة دورها التنموي في مختلف دول العالم بعد عشرية السبعينات من القرن الماضي.
2) أدى إتباع نهج التخطيط الاقتصادي إلى التركيز على القطاع العام بهدف تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة، ومن ثم فقد قام بتقييد دور القطاع الخاص، فزادت بذلك فجوة اللامساواة، فالإمكانيات المالية المحدودة للدولة لا تمكنها من نشر الوحدات الاقتصادية عبر كافة أنحاء التراب الوطني، في حين نجد ذلك سهلا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن عملية إنشائها لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة.
3) ساهم الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عشرية التسعينيات من القرن الماضي، من خلال الدعم المالي المباشر وغير المباشر، في مساعدتها على تحسين وضعيتها المالية والإنتاجية، مما انعكس بالإيجاب على مؤشرات التنمية بقيادتها.
4) اختلاف المحيط التشريعي والاقتصادي في الجزائر عن غيره في العديد من الدول أدى إلى ظهور العديد من العراقيل، قللت من قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المنشودة.
5) رغم العراقيل التشريعية، المالية والاقتصادية فإن الدور التنموي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد تضاعف مع بداية عشرية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التحفيزات الجبائية والمالية.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح جملة من التوصيات التي نرى لها ضرورة من أجل تحسين الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- زيادة اللامركزية في اتخاذ القرار المتعلق بالدعم المالي والتأهيل بهدف الرقي بتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأننا على مشارف سنة 2020 تاريخ البدء الفعلي للعمل بمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.
- تحسين المناخ المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل، فالمشاريع الخطرة والتي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا يتم تمويلها من خلال المؤسسات المتخصصة والتي تراعي المخاطرة، كشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل التأجيري، أما المشاريع ذات المخاطرة المنخفضة فتمول عن طريق المصارف.
- نشر ثقافة المقاولية لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية، هذه الفئة غالبا ما لا تمتلك رؤوس الأموال الكافية لإنشاء المشاريع الاستثمارية، ومن ثم فعلى الدولة ترشيد سبل دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار الجديدة وزيادة مصادر تحقيق التنمية.
- إنشاء المراكز الحكومية الأكثر تخصصا في دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال، كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا وفرنسا.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة المدروسة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متميزة ضمن أولويات الولاية وتمارس دورا مهما في تحقيق التنمية نظرا لدورها الفعال في خلق فرص عمل واسعة، جذب المدخرات وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية. اذ ان انشاء المنطقة الصناعية الجديدة (أولاد صابر) بعنوان 2011 يتركز النشاط الصناعي بشكل رئيسي في سطيف ، العلمة ، هذا الوضع قد يتغير مع إنشاء منطقة صناعية ضخمة (Mega Zone) ذات 700 هكتار ببلدية أولاد صابر . يقع الموقع الجديد الموجه لتوطين هذه المنطقة الصناعية الضخمة بشرق بلدية أولاد صابر شمال الطريق الوطني رقم 05

ثانيا– أهم العراقيل والصعوبات التي تعترض تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة لتحسين المحيط الاقتصادي وإعادة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية تبقى النتائج المحققة ضمن هذا المسعى متواضعة لا ترقى إلا مستوى الطموحات والأهداف المرجوة منها،

تعاني معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة نقص التمويل اللازم خلال المرحلة الأولى لبدأ النشاط الاستثماري لهذه المشروعات، وقد يحجم أصحاب هذه المشروعات عن التعامل مع البنوك التجارية نظرا لعدم قدرته على تقديم المستندات والدفاتر الخاصة بها، خاصة في حالة فقدانها للخبرة في مجال إعداد الدفاتر المحاسبية كما أن بعض المشروعات التي تستطيع توفير هذه الدفاتر والمستندات قد لا تستطيع تقديم الضمانات اللازمة لما تطلبه من قروض سواء كانت قروض قصيرة أو طويلة الأجل مما يضطرها للتعامل مع جهات أخرى غير البنوك لتشتري ما تحتاجه من معدات ولوازم بآجال وشروط تجعل من تكلفة الإنتاج لهذه المشاريع مرتفعة نسبيا مما يأثر سلبا على قدرتها التنافسية في السوق الداخلي.

يمثل التموين بالمواد الأولية، والنصف المصنعة خاصة المستوردة منها أحد المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الـ ص و م التي تفتقد إلى الإمكانيات الضرورية والخبرة الكافية لإدارة وضمان عملية استيراد مثل لهذه المواد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الجديدة التي دخلت مجال النشاط الاقتصادي حديثا.

إن معظم الإنتاجية للمؤسسات الـ ص و م 94% توظف أقل من 10 عمال كانت تعتمد بالدرجة الأولى في تموينها من المواد اللازمة على المؤسسات العمومية التي كانت تحتكر هذا السوق في الماضي، لكن وبعد التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني وانفتاحه على التجارة العالمية تغيرت المعطيات وظهر إلى جانب المؤسسات العامة التي انحصر نشاطها في هذا المجال، مؤسسات خاصة ومستوردين جدد من القطاع الخاص اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلي.

تصنف أغلبية المؤسسات الـ ص و م الناشطة في المحيط الاقتصادي الوطني، من طرف الأجهزة التنظيمية والتسيرية الوصية عليها أنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق، أين تمثل المنافسة الحرة ومبدأ تكافؤ الفرص الشرط الأساسي لضمان استمرار ونجاح أي نشاط اقتصادي.

لم تتمكن مختلف السياسات الإصلاحية المطبقة على الاقتصاد الجزائري، منذ بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة الهيكلة وصولا إلى خوصصة المؤسسات العمومية، من توفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة حجم الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ظل مهمشا في السياسة الاقتصادية للبلاد، ذلك أن المحيط الاقتصادي الداخلي ظل يعاني من اختلالات ومشاكل كبيرة طالت جميع المستويات، لا سيما مستوى التنظيم والتسيير والتجهيز

والتمويل والتموين بالمواد الأولية والتي تعد مسائل حيوية لضمان على نجاح أي سياسة نمو اقتصادي متكامل ومندمج من خلال السياسات التالية:

أ. ضرورة مسايرة تطور الإدارة لبرنامج التأهيل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما من حيث بعض القوانين كما هو الحال بالنسبة لقانون الصفقات العمومية.

ب. تخفيض قدر الإمكان من الوثائق المطلوبة في تكوين ملف الانخراط في برنامج التأهيل ونخص بالذكر طلب شهادات الوضعية الضريبية وشبه الضريبية بدل شهادة الاستيفاء MISE à JOUR

ت. إلزامية القيام بزيارات ميدانية من طرف الوكالة المختصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحثهم على ضرورة الانخراط في هذا البرنامج والتعريف بأهدافه ومميزاته.

ث. ضرورة التكفل بالعنصر البشري كونه عنصر أساسي في تأهيل المؤسسات وذلك عن طريق تخصيص نسبة تقدر من 02٪ إلى 05٪ من ميزانية المؤسسة.

ج. ضرورة تأهيل المحيط الاقتصادي للمؤسسة بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية (بنوك، تأمين، جمارك، تجارة.....الخ). وخلق تخفيضات ضريبية وشبه ضريبية للمنخرطين في هذا البرنامج.

ح. دراسة وتشخيص عدم رغبة بعض المؤسسات الانخراط في هذا البرنامج والعمل على إيجاد السبل الكفيلة لإقناعها في التجاوب مع أهداف ومزايا هذا البرنامج الطموح الممول من طرف الدولة.

على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)، فإن صندوق ضمان قروض استثمارات الصغيرة والمتوسطة بدوره كان نشاطه ضعيفا جدا، حيث لم يقدم أي ضمانا منذ إنشائه في سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، وفي نهاية سنة 2009 وصلت الحصيلة الإجمالية للملفات المعتمدة 352 ملفا لقروض بقيمة 9,13 مليار دينار.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح جملة من التوصيات التي نرى لها ضرورة من أجل تحسين الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. زيادة اللامركزية في اتخاذ القرار المتعلق بالدعم المالي والتأهيل بهدف الرقي بتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأننا على مشارف سنة 2020 تاريخ البدء الفعلي للعمل بمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.
2. تحسين المناخ المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل، فالمشاريع الخطرة والتي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا يتم تمويلها من خلال المؤسسات المتخصصة والتي تراعي المخاطرة، كشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل التأجيري، أما المشاريع ذات المخاطرة المنخفضة فتمول عن طريق المصارف.
3. نشر ثقافة المقاولة لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية، هذه الفئة غالبا ما لا تمتلك رؤوس الأموال الكافية لإنشاء المشاريع الاستثمارية، ومن ثم فعلى الدولة ترشيد سبل دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار الجديدة وزيادة مصادر تحقيق التنمية.
4. إنشاء المراكز الحكومية الأكثر تخصصا في دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال، كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا وفرنسا.

XII. الاقتراحات المقدمة لتنمية محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتم تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في وضع برامج خاصة لتنمية المؤسسات ص وم وجعلها تؤدي دورا ايجابيا في تنمية الجماعات المحلية في ولاية سطيف تتمثل في الاتي:

أ. يجب أن تتدخل الولاية بشكل أكبر في تدعيم وتنمية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ووضع استراتيجية بعيدة المدى لهذا القطاع تهدف إلى الوصول به إلى مستوى قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة النظر في تسيير وتنظيم الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وجعلها تحت وصاية واحدة حتى لا تتعارض مهامها وأهدافها.

ب. طرح مشكل تمويل المؤسسات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل جدي على أساس أنه حاليا يعتبر العائق الرئيسي أمام نمو هذا القطاع كما يجب البحث عن البدائل المختلفة للتمويل مع إنشاء هيئة متخصصة تتكفل بتوفير الموارد المالية والمطلوبة له مثل البنوك المحلية المتخصصة في تمويل قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

ج. تشجيع الشباب على الاندماج في الأعمال الحرة لإثبات قدراتهم وإمكانياتهم.

د. توفير المناخ المناسب للاستثمار في قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع تشجيع المستثمرين بمنحهم امتيازات إضافية ومساعدتهم في الحصول على التمويل والعقار ومرافقتهم خاصة في مرحلة الانطلاق، وتوفير المعلومات الكافية التي يحتاجها المستثمرون في قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظرا لما لها من أهمية في اتخاذ قرار الاستثمار ونجاح المشاريع التنموية مع تقديم مساعدات خاصة للذين يستثمرون في البلديات الريفية.

هـ. إعادة النظر في طريقة تسيير وتنظيم العقار وجعل مناطق النشاط في خدمة المستثمرين الحقيقيين وهذا يتطلب إنشاء هيئة محلية تتابع وتراقب تنفيذ كل المشاريع، وحث الجماعات المحلية على إقامة مناطق نشاط في محيطها الجغرافي وتهيئتها بكل الوسائل مع تقديم كل المعلومات عن إمكانيات الاستثمار المتاحة والامتيازات المرافقة لها على مستوى كل مجموعة محلية من تخفيف حدة البيروقراطية وترسانة اللوائح والقوانين المقيدة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

و. تعميق فكرة الإنتاج المحلي ومحاربة كل أشكال المنافسة غير الشرعية وذلك بمحاربة كل أشكال الاقتصاد غير الرسمي وتحفيز وتدعيم وتشجيع إقامة المجمعات الصناعية لما لها من أثار على التنمية المحلية ومنحها كل الامتيازات والدعم حتى تكون أقطابا صناعية قادرة على المنافسة محليا ودوليا.

ز. إقامة مجمعات صناعية متخصصة تجمع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المتقاربة من حيث النشاط حتى تتعاون فيما بينها في شكل شبكة، وإذا ما أخذنا الطابع الجغرافي لولاية سطيف نجد أن هناك إمكانية لإقامة مثل هذه المجمعات الصناعية في نشاطات عديدة منها الصناعات الزراعية في جنوب الولاية.

ح. إجراء دراسات خاصة لتحديد طبيعة كل منطقة على مستوى الولاية، تكون هذه الدراسات بمثابة موجه للمستثمرين مع تحديد نوع المؤسسات التي تتلاءم مع كل منطقة، وهنا يمكن تنويع الامتيازات الممنوحة حسب استراتيجية توزيع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على مختلف جهات الولاية.

ط. تطبيق فكرة تقليص القوانين والتشريعات مع مراجعة تامة لما تم إصداره لحد الآن بإشراك المعنيين حتى تصبح هذه التشريعات عامل نجاح ونمو لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والعمل على تخفيض التكاليف المرتبطة بإنشاء ال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مؤسسات، فالجزائر مازالت من بين الدول التي يتحمل فيها صاحب المشروع الصغير تكاليف كبيرة خاصة تلك المرتبطة بالتمويل والعقار.

ي. تدعيم سياسة القرض المصغر سواء عن طريق المؤسسة المختصة بذلك أو عن طريق صندوق الزكاة لما له من أهمية في معالجة الفقر وإدماج الفئات العاطلة عن العمل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ك. إصدار تشريعات تسمح للقطاع الخاص بالاندماج في سياسة تمويل القرض المصغر، ولنا أمثلة عديدة ناجحة في العالم يمكن الاقتداء بها. جعل قطاع المؤسسات ص وم من أولويات نشاط المجالس المحلية مع تدعيم هذه المجالس

بهيئة محلية تكون مهمتها توفير الإمكانيات وجعلها تحت تصرف المستثمرين لتشجيعهم على التوطن قصد تحقيق تنمية محلية ذاتية تعتمد على استغلال الموارد المحلية.

ل. على البلديات أن تجري مسحا شاملا للثروات التي تملكها والتعريف بها لاستقطاب المستثمرين ليس فقط من محيط الولاية بل حتى من خارجها. وتوعية المجالس المحلية بضرورة البحث عن موارد مالية محلية خارج إعانات الميزانية العامة ووضع استراتيجية تنموية محلية تكون مكملة للبرامج المركزية للحكومة كما تكون مرتبطة بطبيعة المنطقة وما تملكه من إمكانيات. تدعيم البلديات عن طريق المخططات البلدية للتنمية وتوجيه ميزانية هذه المخططات نحو تأهيل القاعدة الهيكلية والخدمات المرتبطة بتدعيم وتشجيع الاستثمار.

م. تنويع الأنشطة والبحث عن أنشطة جديدة فالكثير من الخدمات مثلا لم تكن معروفة من قبل أصبح عليها طلب بسبب التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري. وربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث من اجل تشجيعها على الإبداع.

ن. تدعيم وتحفيز المستثمرين في الصناعات الصغيرة لأنه القطاع الوحيد القادر على استغلال موارد الجماعات المحلية وفتح مناصب عمل، وبالتالي المساهمة فعلا في التنمية المحلية. إعطاء امتيازات خاصة لأصحاب المشاريع الذين يستثمرون في بلديات شمال الولاية وخاصة البلديات المصنفة ضمن البلديات الفقيرة حتى لا تبقى المشاريع متمركزة في المدن الكبرى.

س. تنظيم حملات توعية للتعريف بالحوافز الممنوحة التي تمنحها الدولة للمستثمرين وذلك عن طريق وسائل الإعلام المحلية كإقامة معارض محلية، إصدار مجلات متخصصة وتنظيم ملتقيات تضم الناشطين في قطاع المؤسسات ص وم والهيئات المكلفة بتدعيمه ، قصد تزويد المنتجين المحليين بأفكار تدعم استغلال الموارد المحلية المتاحة.

ع. إعطاء المبادرة للمجموعات المحلية في اتخاذ القرارات التي لها صلة بالتنمية المحلية وهذا يتطلب إعادة النظر في قانون البلدية والولاية، وإدماج المجالس المحلية ضمن آليات دعم قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. وتعديل التشريعات المسيرة للبلديات لتفادي الصراعات الموجودة على مستوى المجالس المحلية والتي أثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

ف. تقريب الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الشباب البطال حتى تسهل عليه عملية الحصول على المعلومات أو إيداع ملفات الاستثمار وبالتالي تفادي تحمل البطالين لأعباء إضافية. وإصدار تشريعات تدعم حصول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على حصة من الصفقات العمومية وإعفائها من شهادة الكفاءة والتي لا تمنح حاليا إلا للمؤسسات الكبرى.

ص. المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على بعض الصفقات العمومية يجب أن تسدد لها مستحقاتها في ظرف قياسي لضمان عدم تعثرها.

ق. يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة الدول التي تطور فيها قطاع المؤسسات ص وم بشكل كبير سواءً من حيث التأهيل، التأطير والتدعيم، فالتجارب الأمريكية، الايطالية، الفرنسية والهندية تستفيد منها اليوم كل دول العالم.

ر. تشجيع ثقافة المقاولة والأعمال الحرة وهذا عن طريق التكوين في هذا المجال فلقد أثبتت العديد من الدراسات أن الذين لديهم تكوينا في إدارة المقاولة هم أكثر المبادرين في مجال الأعمال الحرة.

ش. العمل على تخفيض معدل تعثر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن طريق تفعيل المشاتل ومراكز التسهيل وجعلها سندا لهذه المؤسسات تساعدها على تجاوز كل المشكلات التي تعترضها.

ت. تشجيع ذوي الخبرة والتجربة الذين أحيلوا على التقاعد من مختلف القطاعات على إنشاء مؤسساتهم الخاصة لاحتمال استمراريتها ونجاحها، فبعض المعطيات تشير الي أن 60% من متقاعدي الإدارة والجيش في الولايات المتحدة أنشئوا مؤسسات صغيرة وفق تخصصهم وتعد من أكثر التجارب نجاحا.

ث. تقديم دعم مالي خاص للمؤسسات الناجحة لتحفيز الباقي على النجاح وخاصة المؤسسات التي استطاعت أن تحقق نجاحا في مناطق نائية.

خ. توسيع علاقات التعاقد بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة حتى تكون الصناعات الكبرى قاعدة لتدعيم الصناعات الصغيرة ومغذية لها.

XIII. آفاق البحث

لاشكّ أنّ عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات ص و م، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلف مناصب شغل والمساهمة في التسيير ,فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة . لذا فالتحديات التي تواجد هذا القطاع في الجزائر كبيرة ,فرغم مرور أكثر من عشرية على الانفتاح الاقتصادي إلاّ أن موضوع المؤسسات ص و م لا يزال في طور التأسيس. وعليه لابد أن نتطلع إلى آفاق واسعة ,تجعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني ,وتساهم في تعزيز طاقاتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ,وتتجلى هذه الآفاق في:

أ. نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة وترقية وتطوير التكوين في جال المؤسسات ص وم.

ب. تأهيل الموارد البشرية ,وتنمية المعرفة التقنية التسييرية وإشارة الخبرة.

ت. تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدراسات ومراكز الدعم.

ث. ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي وبورصة المناولة والشراكة.

ج. ترقية وتطوير آليات التمويل. وترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة.

ح. التفكير حول الدور الاجتماعي للقطاع الخاص. وإدراج الاهتمامات البيئية في القطاع.

خ. تأهيل المؤسسات وتحيرها للمنافسات الدولية.

XIV. صعوبات البحث

لا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني الكثير من العقبات التي تعترض طريق نموها، إلا أن التمويل يعتبر إحدى أهم العقبات الهيكلية نظرا لغياب ابناك ومؤسسات مختلفة للإقراض الميسر متخصصة في هذا النوع من الاستثمار كمؤسسة محمد بن راشد لدعم مشروعات الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة مثلا.

فالبنوك في الدول النامية كالمغرب لازالت تلعب دورا محدودا في أسواق الوساطة والتنمية الاجتماعية. فمشكلة الحصول على القروض للتمويل تبقى من المعيقات الرئيسية التي تعرقل إقبال الشباب في الدول النامية على هدا النوع من المشاريع الصغرى نظرا للتكاليف المرتفعة للإقراض وعدم توفرهم على الضمانات العالية التي تطلبها المصارف لمواجهة مخاطرها المحتملة بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة.

XV. لمراجع باللغة العربية

1. *الكتب الأكاديمية*

1. : **الاقتصاد الكلي** ، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
2. إبراهيم عبد الرحمن رجب: **التنمية المحلية قضايا وتحليل**، القاهرة، جامعة حلوان، 1997.
3. إبراهيم عبد الرحمن رجب: **مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة**، جامعة حلوان، القاهرة، 1998.
4. أحمد رشيد: **إدارة التنمية** ، بروفيشنال للأعلام و النشر،جدة،1996.
5. أحمد رشيد: **إدارة التنمية في الدول النامية**، دار المعرف، القاهرة، 1991.
6. أحمد رشيد: **تنمية المجتمع المحلي** ، بروفيشنال للأعلام و النشر،جدة،1995.
7. أحمد مصطفي خاطر: **تنمية المجتمع المحلي**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
8. أسامة بشير الدباغ: **البطالة و التضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2007.
9. أيمن علي عمر: **إدارة المشروعات الصغيرة**، مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
10. بادما مالامبالي وكارل ب.سوفانت، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية** ، مجلة التمويل والتنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي ، عدد مارس 1999 ، واشنطن،ص.35
11. رمزي زكي: **الاقتصاد السياسي للبطالة** ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998.
12. صفوت عبد السلام عوض الله: **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، 1993.
13. عبد الرحمن يسري أحمد: **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1996.
14. عبد العزيز الوليد صالح : **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية،القاهرة ، 2002 .
15. عبد العزيز جميل ،د.أحمد عبد الفتاح : دور **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بين الشباب في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ،القاهرة 2000 .
16. عبد اللطيف بن أشنهو: **التنمية والتخطيط**، ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1978.
17. عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
18. عبد المطلب عبد الحميد: **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
19. فتحي السيد عبده: **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
20. الفروق زكي يونس: **تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1993.
21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك،2002 .
22. لطيف عبد الكريم – **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات**– رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2003/2002 .
23. ماهر حسن المحروق: **المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006، متوفر على الموقع www.aabfs.org.

24. محمد الهادي مباركي – **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط في 8 و9 افريل 2002 .
25. محمد صبح: **رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة**، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
26. محمد عاطف غيث: **تطور المجتمعات المحلية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1986.
27. محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي: **التنمية الاقتصادية ،مفهومها ،نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية الإسكندرية،2007.
28. محمد على حيدر: **دراسة عن استراتيجيات و برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المتوسطية**، منظمة العمل الدولية، 1996، ص37.
29. محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1993.
30. محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
31. محمد نبيل جامع: **دراسات في التنمية**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1992.
32. محمود الشريف: **تطور الإدارة المحلية في مصر**، وزارة التنمية المحلية، القاهرة، 1995.
33. هوشيار معروف: **تحليل الاقتصاد الكلي** ،دار الصفاء ، عمان ،الأردن ،2005.
34. هيل عجمي جميل، **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامي**ة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
35. وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، **مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، جويلية 2001.
36. عاطف الشيرازي إبراهيم، **حاضنات الأعمال ، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية** ، مراجعة محمد مجدي زكي ، الرباط ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم–الإيسيسكو–2007.
37. ناصر عدون دادي: **الإدارة الاستراتيجية، الجزائر**؛ ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
38. عليوش قربيوع كمال : **قانون الاستثمارات في الجزائر**، د م ج ،الجزائر ،1999.

2. ***المجلات العلمية محكمة***

1) رضا قويعة: **دور المؤسسات المصغرة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد8 السنة 1997، ص35.
2) محمد الأطرش، ***حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية***، مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 260، أكتوبر 2000 ،بيروت لبنان،ص.20
3) جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها–دراسة المسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 199–2001**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،افيفري 2004.
4) ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة المتوسطة بالجزائر**: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص271.
5) بريبش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة شركةSOFINANCE**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05 2007.
6) دادن عبد الوهاب، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد مجلة الباحث العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2010/2009.

7) حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة فرحات عباس، العدد 02، 2003، ص161.

8) صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة فرحات عباس، العدد 03، 2004، ص 22.

9) . زايري بلقاسم، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة فرحات عباس، العدد 07، 2007، ص 165.

10) عبد الوهاب دادن، **نمذجة السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – دراسة قياسية مقارنة بين القطاعين الخاص والعام خلال الفترة الممتدة ما بين 1990– 2006**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة فرحات عباس، العدد 09، 2009، ص 129.

11) حازم لبدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف– العدد رقم 04، ص93.

12) علي ميّا، " **دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري**– نموذج: المشروعات الصناعية الصغيرة لصناعة المنظفات الكيميائية في المنطقة الساحلية، **مجلة جامعة** تشرين للدراسات و البحوث العلمية ـ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد، سوريا (27) العدد (2)2005.

3. ***<u>الملتقيات الوطنية والدولية</u>***

الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**. 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

1. الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية**، جامعة عمار ثليجى الأغواط– 8– 9 أفريل2002.
2. **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 21 – 22 نوفمبر **2006**.
3. ندوة حول **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**: الإشكاليات وآفاق التنمية، وورشة العمل بعنوان: **(تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة)**– القاهرة –مصر،18–22 يناير 2004 .
4. الملتقى الدولي حول **تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 01– 02 ديسمبر 2004.

4. ***<u>الرسائل الجامعية</u>***

1. قريشي يوسف، "**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، **دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
2. لخلف عثمان، "واقع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها–دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
3. بوكريف موسى: **الاستراتيجية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1999.
4. شيخ آمنة: **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1998

5. قطاف ليلى: **إشكالية تطور المؤسسة العمومية الجزائرية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1997.
6. يخلف عثمان: **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1995.

5. المجلات، الجرائد والدوريات

7. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية الجزء 34، رقم 2 ، 1996 تصدر عن معهد الحقوق والعلوم الإدارية بن عنكون، جامعة الجزائر.
8. المجلة العربية للعلوم، العدد 24، ديسمبر 1994، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس.
9. مجلة الاقتصاد، العدد رقم 317، فيفري 1999، المملكة العربية السعودية.
10. مجلة الاقتصاد، العدد رقم 323، فيفري 2000، المملكة العربية السعودية.
11. جريدة المساء، العدد رقم 393، الصادرة في 17 جوان 2000.
12. جريدة لومتان، العدد رقم 3125، الصادرة في 2 جوان 2002.
13. جريدة الخبر، العدد رقم 3524، الصادرة في 15 جويلية 2002.

6. ***وثائق رسمية ،تقارير ودراسات.***

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
2. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998
3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، جوان 2000
4. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.
5. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI ، أوت 2002.
6. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري بالتعاون مع المجالس الاقتصادية و الاجتماعية الايطالية، الأسبانية، التونسية مشاريع "حول الاستثمار في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الاجتماعية والاقتصادية في تشييد الفضاء الاورو متوسطي" لشبونة سبتمبر 1998.
7. صندوق النقد الدولي : تحقيق الاستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق، دراسة خاصة حول الجزائر – وشنطن 1998.
8. اليونيدو: تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء الثالث.

7. ***قوانين ومراسيم***

1. المرسوم التنفيذي رقم 06–356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بصلاحيات تنظيم و سير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
2. المرسوم التشريعي 93.12. المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.
3. قانون 93–12 و المتعلق بقانون الاستثمار
4. المرسوم التشريعي 94.319. المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بوكالة ترقية ودعم الاستثمار
5. المرسوم التنفيذي رقم 07–08 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.
6. المرسوم التنفيذي رقم 08–98 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصري
7. الأمر رقم 11–16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012.
8. أمر رقم 01–03 مورّخ في أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 22 غشت سنة 2001.
9. الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتمم.
10. أمر رقم 01–04 مؤرّخ في 20 غشت سنة 2001، يتعلّق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية و تسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 22 غشت سنة 2001.
11. القانون رقم 01–18 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
12. الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
13. الأمر قم 10–01 المورخ في 26 أوت 2010 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

I. المراجع باللغة الفرنسية ***BIBLIOGRAPHIQUES*** ***REFERENCES***

أ- ***الكتب الأكاديمية***

1. A. BENECHNHOU, ***l'expérience algérienne de développement***, édition OPU, Alger ,1982.
2. A. MEBTOUL : ***évolution des structures de l'économie algérienne*** ,1967-1980, tome 1 et 2, ed, OPU, Alger ,1981.
3. Abdelhak LAMIRI – ***plus de ressources au développement des PME – PARTENA***IRES .revue de la chambre de commerce et d'industrie française en Algérie .N50. FEVERIER 2005
4. B. PEQUEUR ***: le développement local***, édition SEYROS, paris, 1989.
5. Ben ACHENHOU – ***l'expérience algérienne de planification et de développement*** 1962/1982 – 2 éme édition société nationale d' édition .1984
6. **Benissad A. ,** ***La réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel***, 2 éme éd. édition OPU, Alger, 1991.
7. BRAHIMI, ***économie algérienne***, OPU, Alger 1991.
8. Charles Oman et autres, ***les nouvelles forme d'investissement dans les pays en voie de développement***, OCDE, Paris, 1989, PP – 11 – 35.
9. COLLETTE FOURCADE : ***petite entreprise***, édition, ESKA ,1991.

10. Conseil national économique et social , ***contribution algérienne au 3éme sommet euro-méditerranéen des CES*** – Casablanca 27et 28 Novembre 1997
11. G. FERONE ET AUTRES : ***le développement durable, des enjeux stratégiques pour l'entreprise***, édition organisation ,2002.
12. GABRIELLE TREMBLAY ET J.M.FANTAN **:** ***le développement économique local, la théorie***, ***les pratiques, les expériences***, édition télé université, quebec ,1997.
13. GERARD DOKOU et ERIC VERNIER : ***la petite entreprise***, l'harmattan ,2006.
14. GILLES LECOINTRE **:** ***la PME l'entreprise de l'avenir***, édition, GUALINO, 2006.
15. GILLES LECOINTRE, ***Le Grand Livre de l'Economie PME***, édition, GUALINO, 2009.
16. Giorgio Berba NAVARETTIE, ***Joint ventures in developing countries: conflict or corporation: A general analytical approach***, University of Oxford, October 1991, p.38.
17. GREGOIRE CHERTOK ET AUTRES : ***le financement des PME,*** édition***, la documentation française***, paris 2009.
18. H.TEMMAR : ***stratégie de développement indépendant, le cas de l'algerie, un bilan***, édition, OPU, Alger ,1983.
19. HERVE NOVELLI : ***aider les PME : défis et réalités***, édition organisation ,1994.
20. Hocine BENISSAD , ***micro - entreprises et cadre institutionnel en Algérie*** , OCDE , 1993 .
21. JAQUES FREYSSINET : ***le chômage,*** édition ***la découverte*** 1998.
22. Laurent CRETON (1985), ***La PME en devenir dans un monde en mutat***ion, revue d'économie industrielle, n°32, 2 ème trimestre, p110-118.
23. M.H.BENISSAD : ***ALGERIE, de la planification socialiste a l'économie de marché***, édition ENAG, 2004.
24. M.H.BENISSAD **:** ***ALGERIE, restructurations et reformes économiques*** ,1979-1993, OPU, Alger ,1994.
25. M.H.BENISSAD : ***l'économie algérienne contemporaine***, édition PUF ,1980.
26. M.H.BENISSAD : ***stratégie et expérience de développement***, OPU, Alger, 1985.
27. Nacer-Eddine HAMMOUDA - ***Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation*** - CREAD (Alger) .2002. a partir du site Internet http://www.univ-paris12.fr/www/labos...e/hammouda.doc.
28. OCDE, ***Perspectives de l'OCDE sur les PME*** , Paris. , 2000 .
29. OCDE. ***Le transfert de technologie aux PME***. OCDE. PARIS 1974.
30. OCDE. ***Problèmes et politiques relatifs aux PME***.OCDE.PARIS.1971.
31. OLIVIER TORRES, ***PME : de nouvelles approches***, édition, organisation ,1994.
32. ONUDI. ***La PMI en Amérique***. ONUDI 1979.
33. P.A.JULIEN ET A.JOYAL : ***la PME dans un monde en mutation***, ed, presse universitaire, quebec ,1986.
34. PH.ENGLISH ET G.HENAULT **:** ***petites entreprises en Afrique***, édition, CRDI, canada ,1996.
35. PIERRE-NOEL DENIEUIL : ***introduction aux théories et pratiques du développement local et territoriales***, édition, BIT, GENEVE ,2005.
36. S.TAMER CAVUSGIL ET AUTRES, ***exportations des PME dan les pays en développement***, enjeux et perspectives, édition centre du commerce international, GENEVE ,1993.
37. SYLVIE CANDAL, J.F. SESTIER : ***les collectivités locales et l'entreprise***, édition LGDJ, paris ,2002.
38. THIERRY POMMIER : ***entreprise et développement économique local***, édition, documentation française ,2004.
39. XAVIER GREFFE : ***décentraliser pour l'emploi : les initiatives locales de développement***, édition economica ,1989.
40. XAVIER GREFFE : ***les PME créent-elles des emplois*** ? édition economica, paris ,1984.
41. XAVIER GREFFE : ***politique économique : programmes –instruments – perspective***s, édition economica ,1991.

42. XAVIER GREFFE : ***territoires en France***, ***les enjeux économiques de la décentralisation***, édition economica, paris ,1984.
43. A. Ben Achenhou, ***l'expérience algérienne de planification et de développement (1992-1982)*** 2ed 1984.
44. Gilles bresses : ***Economie d'entreprise*** 1990.
45. Hachimi Madouche : ***L'entreprise et l'économie algérienne***. Quel avenir ? la Phonic 1989.
46. Mahrez Madj seyed **: *l'industrie Algérienne oise et tentative d'ajustement***, iharnattan, paris 1996.
47. M.E Banissad: ***Economie du développement de l'Algérie***, Office des publications universitaires Alger et economica, 1982.
48. M.L Ben Hocine: ***essais d'économie politique du capitalisme dépondant***, organisation arab du travail, Mai 1992.
49. M. Mebtoul: ***évolution des structures de l'économie Algérienne***, 1967/1980, (O.P.U), Alger, 1980.
50. Pierre Franck, ***l'économie de l'entreprise***, presses universitaire de France, 1992. 08
51. Ternier-Davuid : ***l'entreprise dans la crise italienne vers des nouvelles relation industrielles***, paris, 1982.
52. Adair, P. et C. Bounoua (2001), ***« Économie informelle en Algérie*** », Projet CMEP, 1999, p. 4-11.
53. Agence algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (2008), ***Bulletin l'Algérie en chiffres***, Alger, p. 9-25.
54. Balmana, B. (2004). « ***Innovation et entrepreneuriat*** », Conférence donnée à l'École de management de Grenoble, 19 octobre.
55. Baumol, W.J. (1993). ***« Formal entrepreneurship theory in economics: existence and bounds*** », Journal of Business Venturing, vol. 3, p. 197-210.
56. Belmihoub, C. (2006), ***Le comportement de l'entrepreneur face aux contraintes institutionnelles : approche à partir de données d'enquêtes et de panels sur la PME privée en Algérie***, Édition CREAD, Alger, www. cread. edu. dz, p. 3.
57. Bernard, C. (1991), ***La petite entreprise algérienne de production, occasion d'un nouveau dualisme ou d'un dialogue secteur public/secteur privé***, Édition CNRS, Paris, p. 104.
58. Boudjenah, Y. (2002), ***Algérie, décomposition d'une industrie : la restructuration des entreprises publiques (1980-2000)*** : l'État en question, Édition l'Harmattan, Paris, p. 65-82.
59. Boutiller, S. et D. Uzinidis (1995***), L'entrepreneur une analyse socio-économique***, Édition Economica, Paris.
60. BOUTILLER. S, UZINIDIS. D, ***L'entrepreneur une analyse socio-économique***, Ed.
61. ***Bulletin d'informations économiques (2006), Ministère de la PME et de l'artisanat***, Alger.
62. ***Bulletin d'informations économiques ministère de la PME et de l'artisanat Alger*** 2005
63. ***Bulletin économique d'Information*** (2007), DPME Oran, no 01.
64. C.A.I.M.E.D FORMEZ (2004), ***Politiques pour les entreprises dans la région Méditerranéenne Algérie***, Édition C.A.I.M.E.D FORMEZ, p. 3.
65. Campbell, R.M. et L.B. Stanley (1988), ***Economics: principles, problems, and policies***, McGraw-Hill Publishing Company, p. 51-55.
66. Chevallier, A., F. Lemoine et L. Nayman (1999), « ***L'Union européenne et sa périphérie. Conséquences de l'intégration commerciale de l'Europe centrale*** », Revue économique, vol. 50, no 6.
67. Chevallier, J. (2004), ***« L'État régulateur*** », Revue française d'administration publique, n°111, p. 473-482.
68. Daoud, S. (2001), « ***Environnement institutionnel et politique de promotion de la PME le cas de l'Algérie*** », dans D. Guerraoui et X. Richet (dir.), « Économies émergentes et

politiques de promotion de la PME; expériences comparées », Édition L'Harmattan, Paris p. 333-347.
69. Daoud, S. (2002), « ***Le rôle des PME dans la transition, le cas de l'Algérie*** », dans I. Cucul et I. Stégâroii (dir.), Le management de la transition, politiques économiques et stratégies financières dans le contexte de la globalisation, Economica, Targoviste.
70. DAOUD. S, ***Environnement institutionnel et politique de promotion de la PME le cas de***
71. DAOUD. S, ***Le rôle des PME dans la transition, le cas de l'Algérie, in ouvrage sous la***
72. ***direction de Ion Cucul et Ion Stégâroii***, Le management de la transition, politiques
73. Document de travail (2008), DPME Oran.
74. Données statistiques (2006), ***Office national des Statistiques***, Alger, n° 401, p. 2.
75. Drucker, P.F. (1985), ***Innovation and entrepreneurship***, Elsevier Butterworth-Heinemann, Amsterdam, p. 33-98.
76. ***économiques et stratégies financières dans le contexte de la*** globalisation, édition 2002
77. émergentes et politiques de promotion de la PME; expériences comparées, édition 2001
78. Fayolle, A. (2005), « Introduction à l'entrepreneuriat », Dunod, Paris, p. 11.
79. Flammarion, Paris, 1999.
80. Guerraoui, D. et X. Richet (2001), ***Entreprendre dans les économies post-socialistes : enjeux, dynamiques, blocages***, politiques, l'Harmattan, p. 37.
81. Helfer, J., P. Orsoni J et M. Kalika (1996), ***Management, stratégie et organisation***, Édition Vuibert, Paris.
82. HELFER. J. P, ORSONI. J, KALIKA. M, ,***Management, stratégie et organisation***, Ed.
83. Henni, A. (1999), « Économie parallèle ou société parallèle? : de la survie au contrôle du pouvoir monétaire », Politique Africaine, no 60, p. 153-162.
84. Hernandez, E.M. (2002), « ***De nouvelles règles pour entreprendre*** », Revue problèmes économiques, no 2764, p. 30-31.
85. Journal officiel de la République algérienne (2001), Loi no 01-18 du 12 décembre portant loi d'orientation sur la promotion de la PME, no 77.
86. Julien, P.-A. (1994), Les PME; bilan et perspectives, Economica, Paris, p. 62-64.
87. Julien, P.-A. et M. Marchesnay (1997), Économie et stratégie industrielle, Economica, Paris, p. 62.
88. JULIEN. P. A, MARCHESNAY. M, Economie et stratégie industrielle, Ed. Economica,
89. Kalika, M. (1988), ***Structures d'entreprises : réalités***, ***déterminants***, ***performances***, Economica, Paris, p. 65.
90. Khelfaoui, H. (2004), « ***Scientific research in Algeria: institutionalization vs professionalization*** », Science, Technology and Society, Delhi, Sage, 9/1, p. 75-101. « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et
91. Krugman, P. (1998), ***La mondialisation n'est pas coupable***, vertus et limites du libre-échange, La Découverte, Paris.
92. La PME privée en Algérie environnement administratif et contribution à la politique de
93. Laggoune, W. (2004), « L'État dans la problématique du changement : éléments de réflexion », Revue IDARA, no 25.
94. l'Algérie, in ouvrage sous la direction de Driss Guerraoui et Xavier Richet, Economies
95. L'Harmattan
96. Michalet, C.-A. (2007), « C***omment la globalisation oblige à remettre en cause certains concepts économiques »***, L'économie politique, no 36.
97. Ministère de la PME et de l'Artisanat d'Algérie (2008), ***Bulletin d'information économique*** N°12, Alger, p. 7-40.
98. Minniti, M. et W. Bygrave (1999), « ***The microfundations of entrepreneurship*** », Entrepreneurship theory and practice, p. 23.

99. Nedjadi, N. (2006), « L'impact de l'entrepreneuriat sur le développement territorial et régional – cas d'El Kseur », Revue économie contemporaine, no 3, p. 21-34.
100. OCDE (1997), « ***PME et mondialisation*** », Revue de l'OCDE, vol. 2.
101. OCDE (1997), ***Manuel d'Oslo***, p. 55-66.
102. OCDE (2004), « Promouvoir les PME pour oeuvrer au développement », Revue de l'OCDE, vol. 5, no 2. Paris, 1997.
103. PME des nouvelles approches, sous la direction de TORRES. O, Ed. Economica, Paris, 1998.
104. PME et mondialisation, Etudes par pays, Ed. OCDE, Paris, 1997, Vol.2.
105. PNUD (1993), ***La PME privée en Algérie environnement administratif et contribution à la politique de promotion***, Édition PNUD, Alger.
106. promotion, Ed. PNUD, Alger, 1993.
107. Rapport Conseil national économique et social (2002), ***Pour une politique de développement de la PME en Algérie,*** Édition CNES, Alger, p. 212-222.
108. Rapport de l'Organisation international du travail (2003), ***Marché du travail et emploi en Algérie,*** Édition Bureau de l'OIT à Alger, p. 39-43.
109. Rapport de la Banque mondiale (2008), ***Doing Business Middle East & North Africa***, World Bank, p. 4-37.
110. Rapport no 07/61 ***du Fond monétaire international*** (2007), ***Algérie : Questions choisies***, Édition FMI, p. 18-20.
111. Saporta, B. (1986.), ***Stratégies pour la PME, Édition Montchrestien***, Paris.
112. SAPORTA. B, ***Stratégies pour la PME, Ed***. Montchrestien, Paris, 1986.
113. Sous la direction de JULIEN. P. A, ***Les PME ; bilan et perspectives***, Ed. Economica, Paris,
114. Tahraoui, M. (2008), ***Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes : cas de la Société Générale Algérie***, Mémoire de Magistère ès-sciences économiques option finance et économie international, Oran, p. 156.
115. Torres, O. (1998), ***PME des nouvelles approches***, Economica, Paris.
116. Torres, O. (1999***), PME un exposé pour comprendre, un essai pour réfléchir***, Dominos Flammarion, Paris.
117. Torres, O. (2002), « ***Essai de conceptualisation proxémique de la petitesse des entreprises*** », 6e Congrès international francophone PME (CIFPME), 30 octobre au 1er novembre, HEC Montréal.
118. TORRES. O, ***PME un exposé pour comprendre, un essai pour réfléchir***, Ed. Dominos
119. Tounès, A. et K. Assala (2007), ***« Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens*** », 5e Congrès international de l'Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4 au 7 octobre.
120. ***Transparency International (2008),*** Annual Report 2007, p. 27.
121. Union Européenne (1996), ***« Règlement (CE) no 1488/96 »,*** Journal officiel de l'Union Européenne, no L 189.
122. Verstraete, T. (2003), ***Proposition d'un cadre théorique pour la recherche en entrepreneuriat*** : Phe = f [(C x S x P) ⊂ (E x O)], Édition de l'ADREG, p. 13-20. Vuibert, Paris, 1996.
123. Sultana DAOUD, ***Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie, colloque international sur « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé »***, 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.
124. Mohamed BOUKHARI, ***Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie***, colloque international sur « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11es Journées

scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.

ب- ***المجلات العلمية محكمة***

1. SLAIMI Ahmed : ***Pratique et étude comparative des systèmes de suggestion à l'innovation dans le secteur industriel***, Revue Perspectives, N°2, Déc, 1996, URTSD - ANNABA.
2. Mahmoudou Bocar SALL (2002), « ***La source de financement des investissements de la PME : Une étude empirique sur données sénégalaises* »,** Revue Afrique et développement, Vol. XXVII, Nos. 1&2, PP84-115.
3. BOUADAM Kamel, ***Stratégies des petites et moyennes entreprises, avec étude du cas algérien***, Faculté Des Sciences Économiques et de Gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, Algérie, **N° 2/2003**.
4. BENHASSINE Nadji, « ***L'investissement dans les petites et moyennes entreprises en Algérie*** », revue : Economie et Société, N°2/2004, éditée par le laboratoire de recherche, Economie et Société , Université MENTOURI de Constantine.
5. REZIG A**.,** ***La gestion des ressources humaines dans les PMI/ PME au Maghreb***, numéro spécial de la revue « les cahiers du CREAD », 1996.

ج- ***ملتقيات علمية***

1. ***« Gouvernance et développement de la PME »,HOTEL HILTON – Alger : 23-24-25 Juin 2003.***
2. « ***Petite entreprise et développement local*** », sous la direction de Colette Fourcade, colloque international organisé par l'université de Montpellier et l'université des trois rivières du Québec canada, 1991.

د- ***الرسائل العلمية***

1. *BERANARD. C : .**La dynamique des micro-entreprises, une alternative à la réduction du secteur public dans les économies en transition** ? **Les cas de l'Algérie et de l'Egypt**e, TEAM (Développement et Matisse), Université ParisI, Panthéon Sorbonne, DIAL, IRD, INSEE, CESD-Paris – Eurostat. (2000).*
2. *Ali ELAMR, **financement des PME au Maroc: Contraintes et perspectives**, ESC Toulouse, **2007-2008**.*
3. *Hakima LAKHDARI, **L'adaptation des P.M.E à l'économie de transition, cas de l'Algérie**, Université Paul Valery Montpellier 3 –France,*

I. - **LES RAPPORTS**

1. République algérienne, Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, rapport général : deuxième plan quadriennale, (1974/1977), janvier 1974.
2. République algérienne, Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, rapport général : deuxième plan quadriennale, (1985/1989), janvier 1985.
3. République algérienne, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de la petite et moyenne industrie : rapport sur l'état des PME/PMI, juillet 1998 .
4. République algérienne, Ministère de la petite et moyenne entreprise : rapport sur les problématique de financement de la PME/PMI, en Algérie Avril 1998.
5. République algérienne, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de la petite et moyenne industrie: rapport sur l'état des PME/PMI, juillet 2000 .

6. Les cahiers de (CREAD) N6 2trémestre revue de centre de recherches appliques1986.
7. Conseil national, économique et sociale: dossier documentaire« la PME/PMI en Algérie » direction des publication, sous direction de la documentation, Mai 2001.
8. Concseil économique et social, genéve : Rapport N°12, laccés au crédit de petite et moyenne entreprise, juin 1999
9. Conseil économique et social, genéve : Rapport N°12, laccés au crédit de petite et moyenne entreprise, juin 1999
10. Conseil économique et social, France : Rapport N°04, sur le financement des opération a risques dans les PME, 1997.
11. Sélection impression ANEP : Algérie 30ans, situation économique : bilan et perspectives, ANEP, 1992.
12. Organisation arabe du travail, essais d'économie politique du capitalisme de pendant, Mai 1992
13. Organisation arabe du travail, essais d'économie : les meilleurs politiques pour les PME, paris 1997, France.
14. Organisation arabe du travail, essais d'économie : étude par pays PME et modélisation, paris 1997, France.
15. Organisation arabe du travail, essais d'économie : perspectives de L'OCDE sur les PME, paris 2000.

[1] القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

[2]- مرسوم الرئاسي 04 -134 الصادر في 19 افريل 2004 المتضمن هياكل الصندوق الوطني لضمان القروض

القانون رقم 11-11 الصادر في 18 جويلية 2011 الخاص بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

[3] .World bank, doing business 2011, Algeria, making a difference for entrepreneurs, comparing business regulation N 183, Washington, 2010, p36.

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الحولية الإحصائية، طبعة 2010، ص 11.

(1) مديرية التخطيط والهيئة العمرانية ولاية سطيف: الحولية الإحصائية، 2008، ص28-29.

(1) Sétif par les chiffres, DPAT, w.de setif, 2002, P 8.

(1) بعض الوحدات الصناعية عدد عمالها غير معروف في السنة المذكورة (2006) لذالك تم الاعتماد على إحصائيات سنوات 2002 و2004 لتقديرها.

(1) Centre nationale du registre de commerce, création d'entreprise en Algérie, statistiques 2008, Op. Cit, P 52.

(1) Centre nationale du registre de commerce, Op. Cit, P 50.

(2) الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2008، مرجع سابق، ص ص 97-98.

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، لولاية سطيف، إحصائيات 2010.

(1) المعطيات من الوثائق الخاصة بتوزيع الاعتمادات المالية لبرنامج الهضاب العليا ،ولاية سطيف

(1) للعلم فأن معظم مناطق النشاط في هذه البلديات موجودة على الورق فقط.

[4] -الديوان الوطني للإحصاء، 1987 -1998

[5] - نبيل سليماني، **"دراسة و تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلوماتي جغرافي لتسيير المجال- ولاية سطيف"**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص:80.

[6] - عمر جنينة و مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة: 15-16 نوفمبر 2011

[(1)] Ministère de la solidarité nationale et PNUD, carte de la pauvreté en Algérie, Mai 2002.

[(1)] تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي 44/99 المؤرخ في 1999/02/13.

[(1)] هي الملفات التي تقبل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد دراستها، تقدم فيما بعد هذه الملفات للبنوك من أجل طلب تمويلها.

[(1)] معلومة معطاة من طرف مفتشية العمل بولاية سطيف.

[(1)] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، مديرية سطيف.

[(1)] CENEAP, synthèse des études, journée d'étude, Sétif, Op. Cit, p: 9.

[(2)] للعلم فان معظم البلديات في ولاية سطيف لا توجد بها مناطق نشاط.

[(1)] المعطيات مأخوذة من اليوم الدراسي الذي نظمه المركز الوطني للدراسات وتحليل التنمية والسكان، 2009/05/19، سطيف، مرجع سابق ص.9